التقرير السنوي

لرؤية السعودية 2030 لعام

2024

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نحمد اللّٰه على ما تحقق لبلادنا من إنجازات خلال أقل من عقد من الزمن؛ جعلت منها نموذجًا عالميًا في التحولات على كافة المستويات، وإننا إذ نعتز بما قدمه أبناء الوطن الذين سخروا جهودهم للمضي به نحو التقدم والازدهار، سنواصل معًا مسيرة البناء لتحقيق المزيد من التنمية المُستدامة المنشودة للأجيال القادمة

خَادِمُ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ونحن في عامنا التاسع من رؤية المملكة 2030، نفخر بما حققه أبناء وبنات الوطن من إنجازات، لقد أثبتوا أن التحديات لا تقف أمام طموحاتهم، فحققنا المستهدفات، وتجاوزنا بعضها، وسنواصل المسير بثبات نحو أهدافنا لعام 2030، ونُجدّد العزم لمضاعفة الجهود، وتسريع وتيرة التنفيذ، لنستثمر كل الفرص ونعزّز مكانة المملكة كدولة رائدة على المستوى العالمي

صَاحِب السّموّ الملكي الأمِير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

قائمـة المحتويـات

المقدمة 6

برامج تحقيق الرؤية 8

الاستراتيجيات الوطنية 9

01

ملخص تنفيذي لأداء رؤية السعودية 2030 11

- نظرة عامة على المشهد الاقتصادي 14
- نظرة عامة على التقدم في تنفيذ الرؤية 18
- نظرة تفصيلية على التقدم في أداء مؤشرات المستوى الأول والثاني للرؤية 24

02

اقتصـاد متسارع النمو 75

- تنوع اقتصادي ومكانة عالمية 78
- صندوق الاستثمارات العامة... دور اقتصادي مُحفز 89
- القطاع الخاص... توسع يقتنص فرص الاستثمار 103
- التعدين... ثروة ثمينة تُحقق التنوع 121
- الصناعة... مُحرك للنمو الاقتصادي 129
- الخدمات اللوجستية... رافد داعم للاقتصاد 136
- القطاع المالي... ازدهار يوفر الفرص 153
- الاقتصاد الرقمي والقطاع التقني ... استثمار لأجل المستقبل 160

03

مجتمع مُتمكّن 171

- قدرات مُستثمـــرة وممكنـــة 173
- صحة عامرة 179
- إسكان يُحقق النماء والاستقرار 188
- منظومـــة إلكترونيـــة بـــلا ورق 199

- مجتمع مسؤول 201
- وطنٌ يتقدّم من أجل المواطن والمقيم 208
- مواهب مُمّكنة وتنافس العالم 214
- رياضة مزدهرة تنهض بالمجتمع 220

04
وجهـــة حيويـة رائـــدة 233

- ضيـوف الرحمن تحملهـم أكف الرعاية والعناية 235
- السياحة السعوديـة ترحب بالعالـم 245
- الثقافة والتراث في نشاط متنامي 273
- ترفيـــــــــه يستقطـــب الـــزوار 293

05
رؤية مستدامة 295

- أمن غذائي يُحقق النمـاء 297
- موارد مائيـــة مستدامـة 300
- أرض خضراء ومستدامة 307
- التنوع الأحيائي ثروة محمية 311
- طاقة متجددة ومنخفضة الكربون 317

06
عـــام مليء بالأحداث والمناسبات 333

- أبرز الأحـــداث والإطلاقـــات 334

الملحقات 349

المقدمة

تقترب رؤية السعودية 2030 في عامها التاسع منذ إطلاقها من الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية، أكثر من أي وقت مضى؛ حيث يزدهر الاقتصاد ويتنوع، في مجتمع حيوي، ووطن طموحه عنان السماء. وقد استندت الرؤية في رحلتها على مكامن القوة التي تتميز بها المملكة؛ إذ أنها قلب العالمين العربي والإسلامي، وتمتلك قوة استثمارية واقتصادية رائدة، وموقع جغرافي استراتيجي يُعد محورًا لوجستيًا وتجاريًا للربط بين قارات العالم. تُمثل هذه الأركان الثلاث، دعائم تستثمر فيها المملكة؛ لاستكمال مسيرتها التنموية الممتدة على مدار عقود طويلة؛ لتواصل طريقها في خدمة ضيوف الرحمن بقيم أصيلة ترسخت في جذور أبنائها، وتحقيق تنمية شاملة توفر فرص العمل والاستثمار لنمو المجتمع وتمكين أفراده، بالإضافة إلى استغلال الموقع الاستراتيجي لهذا الوطن الذي يُطل على أهم المعابر حيوية على مستوى العالم، بما يجعل هذه الأرض مركزًا للفرص والازدهار.

تسعة أعوام مضت منذ إطلاق الرؤية في عام 2016، تخللها مرحلتان تنفيذية؛ إذ عمدت الرؤية في سنواتها الخمس الأولى إلى إرساء أساسات قوية داعمة لتحقيق التحول، من خلال حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفق منهجية شاملة ومتكاملة، معتمدة في ذلك على برامج تحقيق الرؤية، التي دفعت عجلة التحول في القطاعات الرئيسة، وسرّعت نمو القطاعات الجديدة. وأتت المرحلة الثانية مستفيدة من تسارع الإنجازات في المرحلة الأولى؛ ليكون الطريق ممهدًا لتحقيق المزيد من النمو، عن طريق دعم توفير الفرص في مختلف القطاعات، وتوسيع دائرة التحول، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية، عبر استراتيجيات وطنية على مستوى القطاعات والمناطق؛ لتضمن التناغم بين الجهود واستدامة الأثر.

واليوم نقف على منجزات متوالية تحققت خلال فترة وجيزة، إذ تمكنت رؤية السعودية 2030 من ترسيخ العمل المؤسسي عبر الكيانات الحكومية، مع رفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي والمالي، وإرساء منظومة حوكمة رصينة ومتكاملة، مما أثمر عن تحقيق مكتسبات نوعية خلال مسيرتها في السنوات الماضية تمثلت في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، ووصولها لمعدلات

نمو استثنائية، وتمكين للمواطن، ورفع جودة الحياة في المملكة، وساهم كل ذلك في تبوء المملكة مكانة رائدة على الخريطة العالمية.

ولتعظيم هذا النجاح تأتي المرحلة الثالثة في عام 2026، دافعة نحو مضاعفة العمل، حيث سيستمر تسارع وتيرة الإنجاز واقتناص فرص النمو، ومواصلة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، مع متابعة المبادرات الجارية وتوجيهها، وتعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات الوطنية وبرامج تحقيق الرؤية؛ لزيادة نطاق التقدم والازدهار والبناء لما بعد عام 2030 من أجل أثر يمتد ويبقى.

لقد تكاملت الجهود وتفانت في البذل والعطاء عبر السنوات؛ لتتوج بتحقيق مستهدفات قبل أوانها، وتجاوز بعضًا منها خلال عام 2024، في خطوة تُحول الحُلم إلى واقع، وترفع سقف الطموح؛ لتزيد المجتمع تمكينًا وحيوية، والاقتصاد تنوعًا وازدهارًا، والوطن نماءً وطموحًا، وتمد عزيمة الشباب قوة، وإرادة المواطن إصرارًا، نحو مواصلة مسيرة تُرسخ ريادة المملكة العالمية، وتُحقق الخير والرخاء للجميع.

برامج تحقيق الرؤية

عززت برامج تحقيق الرؤية - التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدثت معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ - مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وتجاوز الرؤية لعدد من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها؛ لضمان اتساقها مع المستهدفات واستجابة للمستجدات الاقتصادية والتنموية ومتطلبات المرحلة، دُمجَت بعضها، وأُغلقَت أخرى، وأُنشئت برامج جديدة، وآخر هذه التطورات تمثل في اكتمال الخطة التنفيذية لبرنامج الاستدامة المالية بعد تحقيق أهدافه وقدرته على إحداث الأثر المُستدام منه، من خلال دمج أعماله ضمن عمل الجهات المعنية ذات الارتباط به؛ ليصبح عدد برامج تحقيق الرؤية اليوم 10 برامج.

- برنامج تطوير القطاع المالي
- برنامج التخصيص
- برنامج تحول القطاع الصحي
- برنامج الإسكان
- برنامج تنمية القدرات البشرية
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- برنامج التحول الوطني
- برنامج خدمة ضيوف الرحمن
- برنامج صندوق الاستثمارات العامة
- برنامج جودة الحياة

انتقل للملحقات لمعرفة المزيد

الاستراتيجيات الوطنية

تعد الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتركز هذه الاستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعةً تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

وضعت الرؤية منذ عام 2016 أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات استراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وإجراء تحسينات على بيئة الأعمال.

وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير استراتيجيات وطنية متخصصة في قطاعات معينة، واستراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ مما عزز مسيرة التحول الشاملة، وأسهم في التنويع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة.

تعيش المملكة اليوم تحولاً منقطع النظير، يبرز من خلال تنوع القطاعات ونموها المتزايد، بدءًا من السياحة والثقافة، وحتى الطاقة المتجددة والتعدين، وغيرها، وبوجود استراتيجيات محكمة، تتعاون على تنفيذها منظومة حكومية متمكنة.

وستشهد المرحلة القادمة إطلاق المزيد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمناطقية؛ لتتمكن بلادنا من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزًا حيويًا لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءًا من مستقبل مزدهر يتشكل كل يوم في أرضنا

انتقل للملحقات لمعرفة المزيد

01 2018
الاستراتيجية المتكاملة
للتعدين والصناعات المعدنية

02 2020
الاستراتيجية الشاملة
للقطاع العقاري

03 2020
استراتيجية
سوق العمل

04 2021
الاستراتيجية الوطنية
للنقل والخدمات اللوجستية

05 2021
استراتيجية
تطوير منطقة عسير

06 2021
الاستراتيجية الوطنية
للاستثمار

07 2022
استراتيجية
برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث

08 2022
استراتيجية
التقنية المالية

09 2022
الاستراتيجية الوطنية
لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية

10 2022
الاستراتيجية الوطنية
للصناعة

11 2024
الاستراتيجية الوطنية
للتقنية الحيوية

12 2024
الاستراتيجية الوطنية
لاستدامة البحر الأحمر

13 2024
الاستراتيجية التحولية
لمعهد الإدارة العامة

انتقل للملحقات لمعرفة المزيد

01

ملخص تنفيذي:
لأداء رؤية السعودية 2030

تقف الرؤية اليوم على أعتاب نهاية المرحلة الثانية من مراحلها (2021-2025)، والتي شهدنا خلالها نموًّا واضحًا، وفرصًا خلاقة في مختلف القطاعات، إذ استمرت الرؤية بدفع عجلة الإنجاز وتوسيع الجهود التحولية، مع التركيز على تعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، من خلال استحداث استراتيجيات تنموية طويلة المدى، وزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة لتنفيذ هذه الطموحات، ما تطلب زيادة في الإنفاق الرأسمالي الاستراتيجي لضمان تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية القصوى منها، كما عملت على تعزيز مواءمة الخطط الاستراتيجية مع الخطط المالية طويلة المدى، إلى جانب استمرارها في تقييم الأداء وتصحيحه بشكل منهجي.

يبرهن التقدم الذي تحقق في عام 2024 على المسار الصحيح الذي تسير عليه الرؤية، محققة طموحاتها على الأرض، باعتمادها على أدواتها المتينة في التنفيذ من برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية، التي تضمن حشد جهود المنظومة الأوسع من الجهات التنفيذية والداعمة والقطاع الخاص وغير الربحي مجتمعة لتحقيق مستهدفات الرؤية الطموحة. فاليوم نراقب مستهدفات عديدة تتحول إلى واقع بسرعةٍ كبيرة، بل وتجاوز عدد من مؤشرات الرؤية الأهداف المرصودة لها للعام 2030 قبل موعدها المحدد، مما رفع أسقف الطموح إلى مستهدفاتٍ أعلى.

فيما شهدت بعض المؤشرات تحولاً عن مسارها المستهدف خلال هذه المرحلة لأسباب فنية واقتصادية، ويتواصل العمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للنهوض بها وتحسين أدائها، وفي إطار السعي المستمر للتميز تخضع مؤشرات الرؤية لمراجعاتٍ دورية لمتابعة أدائها وتطوير منهجيات قياسها، وتحسينها بالتعاون مع المنظمات الدولية وفقًا لأفضل الممارسات، واستبدال بعض المؤشرات بمؤشرات أخرى أكثر دقة،

للتمكّن من مراقبة التقدم في أولويات التحول الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه نحو المسار الصحيح، بما يحقق أهداف الرؤية بركائزها الثلاث، ويعكس مرونتها في التكيف مع المستجدات العالمية والإقليمية؛ لتواصل الرؤية تحقيق المزيد من الإنجازات؛ مع التزام ثابتٍ بترسيخ أثرٍ مستدام نجني ثماره إلى ما بعد عام 2030.

لمتابعة الأداء متابعة ربع سنوية وفق منهجيات دقيقة، بالإضافة إلى ذلك يجري العمل اليوم على التحديث الشامل للناتج المحلي الإجمالي بما يتوافق مع نظام الحسابات القومية SNA، لتعزيز الشفافية الاقتصادية ورفع جودة البيانات ودقّة قياس اقتصاد المملكة، وستحدّث وفقه بيانات المؤشرات الاقتصادية للرؤية.

إن المرحلة الثانية من الرؤية – التي نعيشها اليوم – تتميز بمنهجيات التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ونضج آليات التخطيط المالي وتطور منهجيات القياس وأدواته، مع وجود قدراتٍ فنية متخصصة، وخبرة تراكمت لدى المنظومة الحكومية والقطاع الخاص طوال 9 سنوات من تنفيذ هذه الرؤية، والعمل الدؤوب جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية للتأكد من توظيف أفضل الممارسات الناجحة؛

وبفضل ما أثمرته الرؤية حتى عام 2024، وتجاوزها للكثير من مستهدفاتها في العديد من المناحي التنموية، إضافة إلى مكانة المملكة على الساحة الإقليمية والدولية، وتمتعها ببيئة ممكنة وداعمة تتطور باستمرار، تتولد الفرص الاقتصادية وإمكانات النمو في المملكة بشكل متسارع أكثر من أي وقت مضى؛ لتصبح اليوم أرضًا جاذبة وموطنًا للفرص الوفيرة.

نظرة عامة على
المشهد الاقتصادي

يواصل الاقتصاد السعودي ترسيخ مكانته كأحد أبرز الاقتصادات العالمية استقرارًا ونموًا، مدفوعًا بالالتزام على استمرار جهود تنويع الاقتصاد، الذي ساهم في نمو القطاعات غير النفطية؛ ليتوسع دور القطاع الخاص، وتزيد قدرة الاقتصاد على توليد مزيد من الوظائف وفرص الاستثمار، لترتفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى قياسي. هذا الازدهار، أكدته التوقعات المتفائلة بنمو الاقتصاد السعودي خلال المستقبل.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

%1.3

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام **2024** مقارنة بعام **2023**، مدفوعًا بنمو العديد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما الأنشطة غير النفطية التي سجلت النمو الأعلى بينها.

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي

%3.9

نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لعام **2024** مقارنة بعام **2023**، نتيجة لاستمرار توسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية حيث بلغت نسبة نمو الأنشطة غير النفطية 4.3%.

معدل البطالة بين السعوديين يُحقق المستهدف قبل أوانه

%7

معدل البطالة بين السعوديين لعام 2024، محققًا مستهدف عام **2030** والبالغ **7%** ، إذ تحسّن مقارنة بـ **12.3%** بنهاية عام **2016**، نتيجة للفرص المتولدّة تبعًا لتوسع القطاعات الاقتصادية.

مؤشر مديري المشتريات (PMI) السعودي للقطاع الخاص غير النفطي

58.1
نقطة

معدل المؤشر للربع الرابع من عام **2024**؛ حيث سجل في شهر ديسمبر قيمة قدرها **58.4** نقطة؛ نتيجة للتطورات التي حصلت خلال العام، ومدفوعًا بارتفاع الطلبات الجديدة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

77.6
مليار ﷼

قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصاد المملكة حتى الربع الرابع من عام **2024**.

استقرار نسبي لمستويات التضخم

%1.7

معدل التضخم بنهاية عام **2024**، ويأتي ضمن الأقل بين دول مجموعة العشرين، نتيجة للجهود المبذولة لتحقيق سياسة اقتصادية تُوازن بين النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم الصحية للاقتصاد.

توقعات إيجابية لنمو الاقتصاد السعودي

صندوق النقد الدولي

البنك الدولي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وزارة المالية السعودية (الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025)

تقييم ائتماني إيجابي ومستقر

أكدت وكالات التصنيف الثلاث الأبرز عالميًا الجدارة الائتمانية للدين السيادي للمملكة

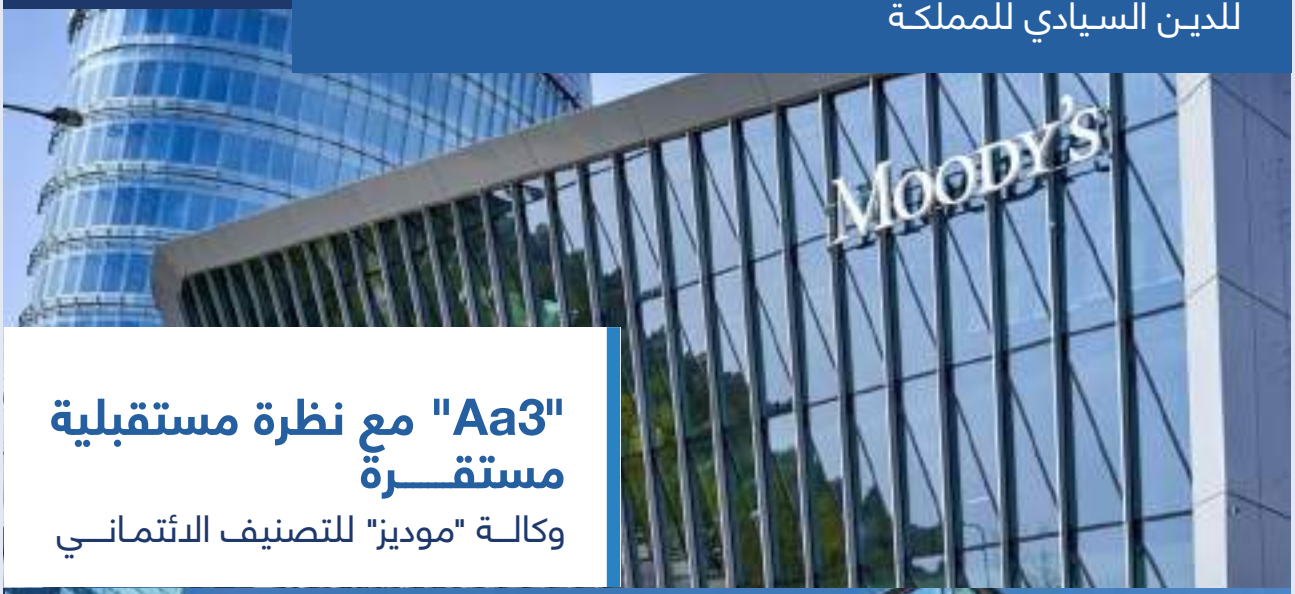

"Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقـــرة

وكالـة "موديز" للتصنيف الائتمانـي

"A+" مع نظرة مستقبلية مستقـــرة

وكالـة "فيتش" للتصنيف الائتماني

"A/A-1" مـــع نظـــرة مستقبليـــة إيجابيـة

وكالـــة "ستانـــدرد آند بـــورز" للتصنيـف الائتمانـي

نظـــرة عامـــة على التقـــدم في تنفيـــذ الرؤيـــة

أداء برامـــــج تحقيـــــق الرؤيـــــة والاستراتيجيات الوطنية

منذ انطلقت رؤية السعودية 2030 كان تعزيز الشفافية من بين أهدافها الرئيسة باعتبارها أداة حيويـــة لضمـــان المساءلـــة وتحقيق الأهـداف مـن خلال ترسيخ حوكمة رشيدة وتعزيز الشفافية المالية والإدارية، وتشكيل كيانـــات رقابيـــة وإصدار الأنظمة واللوائح فيمـــا يتعلـــق بالقطـــاع الخاص، وتوفير منصات البيانات المفتوحـــة مما يساهم في تعزيز ثقـــة المواطنين والمستثمرين وضمان الاستدامة والتطوير المستمر عبر مشاركة المجتمع فـــي الرقابة والتحسين.

يُقيّم أداء برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ، باعتبارها الأدوات الرئيسة لتنفيذ الرؤية، من خلال بُعدَيْن رئيسيْن، التقدم في المبادرات، وفـــي مؤشـــرات الأداء. ويتضح بشكل عام أنّ الجهود تسيـــر ضمـــن مسارها المخطط له، مـــع وجود بعض الانحراف عن المســـار، والتـــي تتمـــثل معظم أسبابـــه في المتغيرات المتسارعة التي تواجهها البرامـــج والاستراتيجيات، وتُتخذ خطوات لتجاوز هذه التحديات؛ بهدف تسريع التنفيـــذ، وإعادة وضع المبادرات والمؤشـــرات في مسارهـــا الصحيح؛ لتحقيق طموحات رؤية السعودية 2030.

مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات

%93

نسبة المؤشرات التي حققت مستهدفاتها السنوية أو قاربت على تحقيق المستهدف بنسبة (85%-99%)

374
إجمالي عدد الموشرات التي لديها قراءات مفعلة

299
مؤشرًا تحقق بشكل كامل (منها 257 مؤشرًا تخطى مستهدفه)

49
قاربت على تحقيق المستهدف بنسبة (85%-99%)

المبادرات

%85

نسبة المبادرات المكتملة أو على المسار الصحيح

1,502
إجمالي عدد المبادرات

674
مبادرة مكتملة منذ انطلاق الرؤية *

596
مبادرة على المسار الصحيح

* زاد عدد المبادرات في عام 2024 بواقع 438 مبادرة، بعد إضافة مبادرات الاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ

الأداء المميز على صعيد ركائز الرؤية يتجاوز المستهدفات ويقترب من الطموحات

تمضي رؤية السعودية 2030 بخطى ثابتة نحو مزيد من التقدم، الذي يعكس تحولاً استثنائيًا في مختلف القطاعات، محققة العديد من المستهدفات ومتجاوزة بعضها، ومقتربة من طموحاتها الواسعة؛ إذ أصبح المجتمع أكثر حيوية بالاستمرار في بذل المزيد من الجهد لخدمة ضيوف الرحمن، وترسيخ الهوية الوطنية، والاهتمام بالموروث الثقافي، إضافة إلى دعم استقرار الأسر. كما ازدهر الاقتصاد السعودي، الذي يأتي نتيجة لإصلاحات هيكلية، عززت تنافسية المملكة على المستوى العالمي، وساهمت في تمكين صندوق الاستثمارات العامة؛ ليقود تطوير القطاعات الواعدة؛ مما يُعزز من قدرة الاقتصاد على توليد المزيد من الفرص الاستثمارية. واستمرت المملكة في الدفع نحو رقمنة الخدمات، وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية، وتثبيت دعائم المجتمع الواحد بنشر ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية.

مجتمع حيوي

- تسجيل رقم تاريخي لعدد المعتمرين من خارج المملكة، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المحقق	المستهدف لعام 2024
16.92 مليون معتمر	11.3 مليون معتمر

- ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلها، متجاوزًا مستهدف عام 2024

المحقق	المستهدف لعام 2024
%65.4	%64

- ارتفاع عدد المواقع السعودية المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو، محققًا المستهدف قبل عام 2030

المحقق	المستهدف لعام 2030
8 مواقع	8 مواقع

اقتصاد مزدهر

- توليد المزيد من "الفرص الاستثمارية المحققة"، ليتخطى المؤشر مستهدفه لعام 2024

المحقق	المستهدف لعام 2024
1,865	1,197

- ارتفعت أصول صندوق الاستثمارات العامة، متجاوزة مستهدف عام 2024

المحقق	المستهدف لعام 2024
3.53 تريليون ﷼	3.3 تريليون ﷼

- تحسن ترتيب المملكة بشكل ملحوظ وتدريجي في مؤشر التنافسية العالمي (IMD)، متقدمًا 20 مرتبة منذ عام 2016

2024	2017
المركز 16	المركز 36

وطن طموح

- قفز ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية 25 مرتبة

المحقق	المستهدف لعام 2024
الترتيب	الترتيب
6	26

- ارتفع عدد المتطوعين متجاوزًا مستهدف عام 2030

المحقق	المستهدف لعام 2030
1.2+	1
مليون متطوع	مليون متطوع

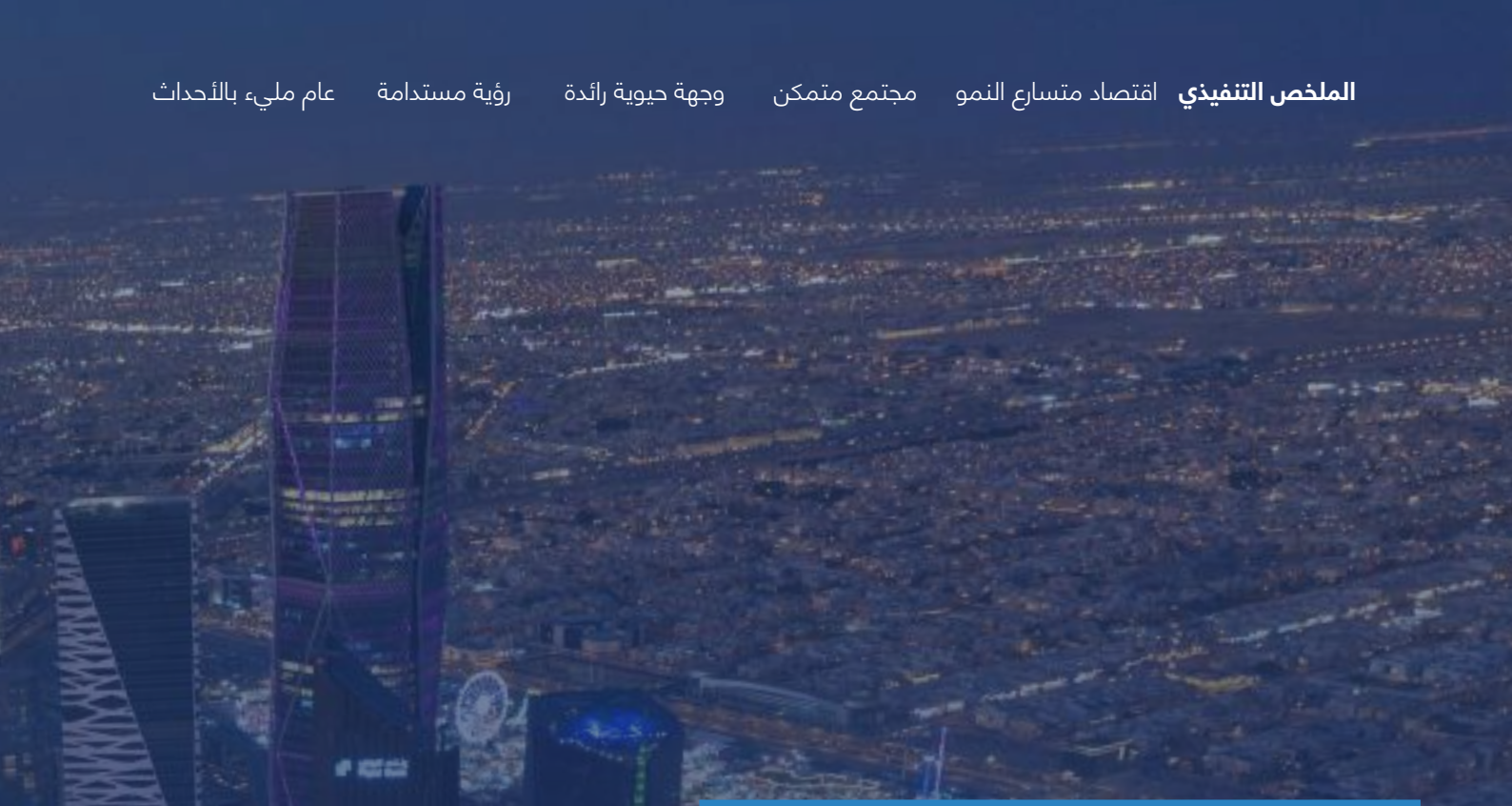

نظـــــرة تفصيليـــــة

على التقـدم في أداء مؤشـرات المستوى الأول والثاني للرؤيـة

تعمـل مؤشـرات أداء الرؤيـة الرئيسـة مـن المسـتويين الأول والثانـي علـى قيـاس تقـدم المملكـة نحـو الأهـداف الاسـتراتيجية لرؤيـة المملكـة 2030 عبـر محاورهـا الـثلاث: مجتمـع حيـوي واقتصـاد مزدهـر ووطـن طمـوح، إذ ترتبـط مباشـرةً بهـذه الأهـداف وينبثـق منهـا مجموعـة مـن مؤشـرات المسـتوى الثالـث التـي تقيـس التقـدم فـي تنفيـذ الخطـط والمبـادرات لبرامـج تحقيـق الرؤيـة والاسـتراتيجيات الوطنيـة.

تقاس هذه المؤشرات دوريًا للتأكد من التقدم في أولويات التحول الاجتماعي والاقتصادي فـي المملكـة، إلـى جانـب تصحيـح مسـار المؤشـرات المنحرفـة عبـر إجـراءات وخطـط تنفيذيـة تتكامـل فيهـا مختلـف القطاعـات، مع الاستمرار في تحسين وتطوير منهجيات القيـاس، وضمـــان تواؤمهـا مـــع أفضـل الممارسـات الدوليـة.

- تجـــــــاوز المستهـــــدف
- حقـــــق المستهـــدف
- قاربت على تحقيق المستهدف بنسبة 85%-99%
- دون المستوى المطلوب

مجتمع حيوي

تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية

العدد الإجمالي للمعتمرين من خارج المملكة سنويًا

(مليون معتمر)

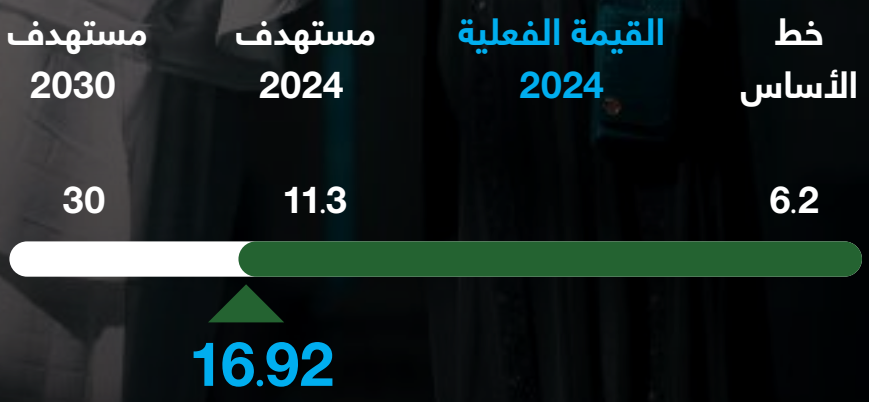

مؤشر زيادة عدد المعتمرين من خارج المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وبعد إطلاقها في عام 2016، تم تحسين منهجية احتساب أعداد المعتمرين؛ مما نتج عنه تحديث لقيمة خط الأساس لتصبح 6.2 مليون معتمر من خارج المملكة في عام 2016.

تحقق المملكة أرقامًا قياسية في استضافة المزيد من المعتمرين من الخارج كل عام؛ إذ حقق المؤشر اتجاهًا تصاعديًّا متواصلاً بعد نزوله في عام 2020؛ نتيجة لتبعات جائحة كورونا، وأخذ في تجاوز مستهدفاته السنوية لثلاثة أعوام على التوالي منذ عام 2022، وحتى عام 2024.

يعود هذا التقدم إلى العديد من المبادرات، التي تهدف لتمكين أكبر عدد من المسلمين في مختلف بقاع الأرض من تأدية مناسكهم بيسر وسهولة، ومن ذلك تسهيل إجراءات الدخول عبر المنافذ والمطارات، وتوسيع نطاق منح التأشيرات لزيارة المملكة، بالإضافة إلى رقمنة الخدمات، وتطوير البنية التحتية، التي أصبحت تستوعب عددًا أكبر من ضيوف الرحمن.

عـدد المواقـع التراثيـة السـعودية المدرجـة فـي اليونيسـكو

(موقع)

مؤشـر عـدد المواقـع التراثيـة المدرجـة فـي قائمـة التـراث العالمـي لليونسـكو، هـو أحـد مؤشـرات الوعـود التـي تضمنتهـا وثيقـة الرؤيـة، وانطلـق بهـدف طمـوح لعـام 2030، بمضاعفـة عـدد المواقـع السـعودية المدرجـة آنـذاك، وكان عددهـا 4 مواقـع.

بـرز أثـر الجهـود التكاملية عبـر الجهـات المعنيـة الثقافيـة والسـياحية وهيئـات تطويـر المـدن والمناطـق وأماناتهـا، فـي الحفـاظ علـى تـراث المملكـة الثقافـي وتعزيـز حضورهـا العالمـي. وقـد حقـق المؤشـر مسـتهدفه لعـام 2030 قبـل أوانـه، بتسـجيل الموقـع الثامـن ضمـن قائمـة التـراث العالمـي لليونسـكو، وهـو "المنظـر الثقافـي لمنطقـة الفـاو الأثريـة"، مـا يعكـس التقـدم الكبيـر فـي سياسـات الحفـظ والتوثيـق التراثـي.

شـملت هـذه الجهـود تطويـر المواقـع وتأهيلهـا، وإعداد ملفـات ترشيـح متكاملة تسـتوفي المعاييـر مـع المتابعـة المسـتمرة، بالإضافـة إلـى تعزيـز التعـاون الدولـي، والتعريـف بأهميـة هـذه المواقـع، وعمقهـا التاريخـي والثقافـي، وتسـتمر المملكـة فـي تسـجيل مواقعهـا التراثيـة بفعاليـة، وترسـيخ مكانـة المملكـة علـى خارطـة التـراث العالمـي.

تمكين حياة عامرة وصحية

نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية

(%)

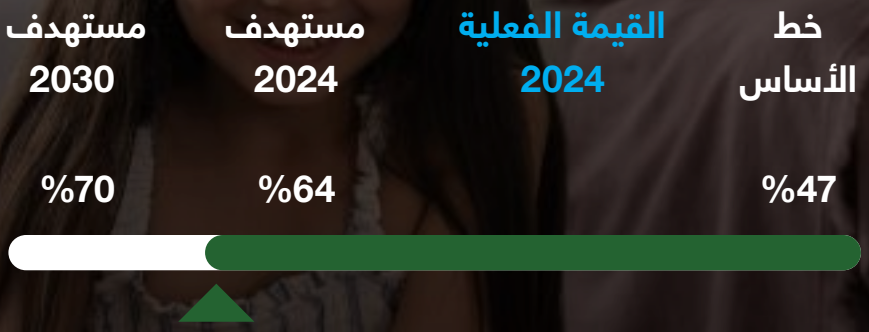

مؤشر نسبة الأسر السعودية التي تملك وحدة سكنية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث استهدفت رفع المؤشر 5 نقاط مئوية خلال 5 سنوات بحلول عام 2020، ما يعني الوصول إلى 52%، إلا أن المؤشر تجاوز مستهدفه ليحقق قفزة بوصوله 60% في عام 2020، ما دفع إلى رفع الطموح وتحديد مستهدف 2030، بالوصول إلى 70%.

يستمر المؤشر في تجاوز مستهدفاته السنوية كل عام، فلم يقتصر على تجاوز مستهدف عام 2024، بل تجاوز اليوم مستهدفه لعام 2025، نتيجة للمبادرات والبرامج وحزم الدعم؛ التي ساهمت في ارتفاع المعروض، وأوجدت منتجات سكنية متنوعة. كما كان للإصلاحات الهيكلية التي شهدها قطاع الإسكان، الفضل في اختصار الوقت على المواطن في الحصول على الدعم، الذي يُمكنه من امتلاك منزله خلال مدة زمنية قصيرة.

في حين تبدو التطلعات المستقبلية للمؤشر واعدة، إلا أنه ستستمر الجهود لتصحيح السوق العقاري والسكني، عبر زيادة المعروض من المنتجات السكنية المختلفة، بما فيها الأراضي والوحدات السكنية، إلى جانب تشجيع المطورين العقاريين، وهو ما سيُساهم في زيادة جانب العرض وتقليص الفجوة مع جانب الطلب، بالإضافة إلى استمرار المبادرات الرامية لتخفيف الأعباء المالية للحلول التمويلية المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار التخطيط لمواجهة كافة التحديات والمستجدات الحالية والمستقبلية التي قد تُحدث تقلبات في السوق.

نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين تم تمكينهم

(%)

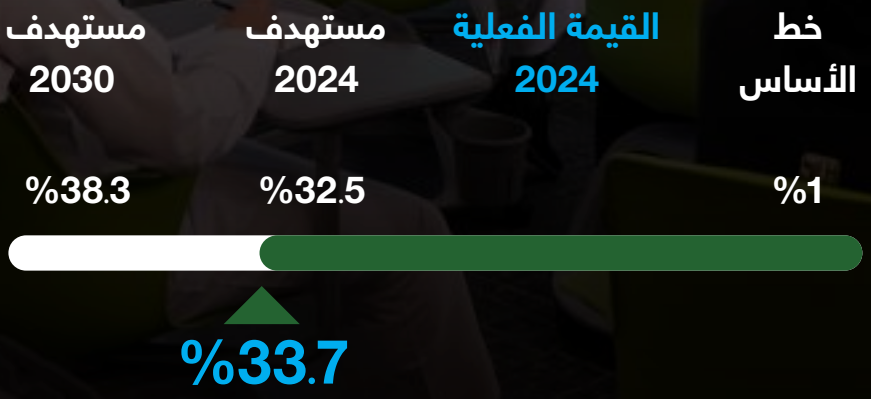

بدأ قياس المؤشر منذ عام 2017، حيث بلغت حينها نسبة المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل الذين تم تمكينهم 1% فقط.

بين عامي 2017 و2024 اتخذ المؤشر اتجاهًا تصاعديًا وتجاوز مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025.

يُعد التقدم في المؤشر تجسيدًا للتوسع في تقديم الخدمات الرقمية التي أتاحت الوصول لمختلف البرامج التدريبية بسهولة، وتنفيذ مبادرات تعزز الوعي والثقافة الرقمية؛ بهدف تطوير المهارات التقنية، في الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات.

بالإضافة إلى توفير فرص التدريب والتطوير لمستفيدي الضمان الاجتماعي، من خلال ثلاثة مسارات، وهي مسار التوظيف الذي يسعى إلى توفير فرص وظيفية عبر منصات وملتقيات التوظيف، ومسار الأعمال الهادف إلى دعم المشاريع الريادية فنيًا وماليًا، ومسار التأهيل لتحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين عبر برامج صحية ونفسية واجتماعية ودعم انخراطهم في سوق العمل.

متوسط العمر المتوقع

(سنة)

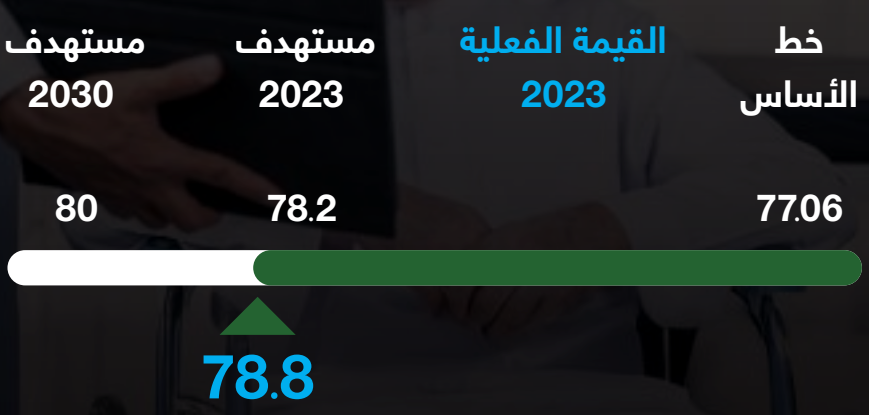

مؤشر متوسط العمر المتوقع، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وخضعت آليات قياسه إلى تحديث لاحق من قبل منظمة الصحة العالمية، ونتج عنه تحديث خط الأساس إلى 77.06 سنة في عام 2016.

صدر آخر قياس للمؤشر ببيانات عام 2023 من منظمة الصحة العالمية بوصول متوسط العمر إلى 78.8 سنة متجاوزًا مستهدفاته السنوية حتى عام 2025، لتحتل المملكة المرتبة الحادية عشر بين دول مجموعة العشرين في ارتفاع متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى صدور نشرة التقديرات السكانية لعام 2024 من الهيئة العامة للإحصاء التي توضح متوسط العمر عند الميلاد للسكان السعوديين وصوله إلى 78 سنة؛ ليعكس أداء المؤشر خلال السنوات الماضية سير المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدف عام 2030 بالوصول إلى متوسط عمر متوقع عند 80 سنة.

يُعزى هذا التقدم إلى الإصلاحات والتحول الذي شهده القطاع، وتغير نموذج النظام الصحي في المملكة، وارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الوقاية، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية التغذية الصحية والنشاط البدني والاهتمام بالصحة العامة.

يبرز في هذا التقدم دور التكامل بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، مثل القطاع الرياضي وقطاع البلديات عبر المساهمة في نشر ثقافة ممارسة الرياضة، من خلال العديد من المبادرات والفعاليات المجتمعية ومنها إقامة ماراثون الرياض بمشاركة واسعة من أفراد المجتمع، وتهيئة البيئة الملائمة في المرافق العامة بالمدن. كما أنّ للتعليم دور بارز أيضًا بتعزيز الوعي لدى النشء والأطفال والشباب بمختلف القطاعات التعليمية بأهمية الممارسات الصحية سواء في التغذية السليمة، أو العادات اليومية الصحية كالنوم المبكر وتجنب السهر، وغيرها. وقد أدت المبادرات المختلفة الهادفة من تحسين جودة الطرق والسلامة المرورية إلى ارتفاع متوسط العمر، ويظهر ذلك بانخفاض معدل الوفيات الناتجة من الحوادث المرورية.

نسبة التجمعات السكانية المغطاة بالخدمات الصحية بما فيها الطرفية

(%)

ارتفع المؤشر بقيمة 13 نقطة مئوية ما بين عامي 2019 و2023، حيث سجل أداءً تصاعديًا متواصلاً، وحقق قفزة كبيرة من 86% إلى 96.4% بعد مضاعفة الجهود وتوسيع نطاق التغطية الصحية خلال فترة جائحة كورونا.

تجاوز المؤشر مستهدفاته السنوية لعامي 2024 و2025، واقترب كثيرًا من مستهدفه السنوي لعام 2026، نتيجة للخطط التوسعية لتغطية المناطق بالخدمات الصحية، عبر إنشاء العيادات المتنقلة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية داخل المناطق السكنية، بجانب ارتفاع عدد المستفيدين من الضمان الصحي، وتعزيز كفاءة تشغيل المؤسسات الصحية، وهو ما ساهم في تقليل الحاجة إلى نقل المرضى خارج مدنهم.

وتتضمن أهداف القطاع الصحي افتتاح وتشغيل 5 مستشفيات جديدة خلال عام 2025 في 5 مناطق في شمال وجنوب وغرب ووسط المملكة، ومن المتوقع أن يشهد المؤشر المزيد من التقدم والوصول لمستهدف عام 2030.

مؤشر جـــودة الخدمـات الصحية

(%)

تـم إضافـة المؤشـر حديثًـا إلـى قائمـة مؤشـرات المسـتوى الأول والثانـي للرؤيـة، وبنـاء منهجيـة قياسـه بعنايـة بالاسـتفادة مـن المنظمـات الدوليـة ذات العلاقـة، بهـدف التأكـد مـن جـودة الخدمـات الصحيـة التـي يتـم تقديمهـا بالتزامـن مـع اتسـاع نطـاق التغطيـة الصحيـة.

قيمة خط الأساس هي لعام 2022، وصدر آخـر قيـاس للمؤشـر ببيانـات عـام 2023، إذ سـجل ارتفاعًـا ملحوظًـا خلال عـام واحـد فقـط، وتجـاوز مسـتهدفاته السـنوية لعامـي 2023 و2024.

يكشـف أداء المؤشـر عـن التحسـن فـي محاور المؤشـر الخمسـة، المتمثلة فـي التركيز على المريـض، والفعاليـة، والكفـاءة، والسلامـة، والسرعـة والعدالـة فـي تقديـم الخدمـة.

دفـع ذلـك إلـى تقليـص فتـرات الانتظـار، وارتفـاع كفـاءة التشـغيل، والارتقـاء بالخدمـات التـي تقـدم للمريـض، ويتواصـل العمـل علـى تعزيـز جـودة الخدمـات الصحيـة، مـن خلال الجهـود القائمـة مـن قبـل برنامـج تحـول القطـاع الصحـي، ومـن المتوقـع أن يسـتمر أداء المؤشـر بالتحسـن وتحقيـق مسـتهدف عـام 2030.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة

(%)

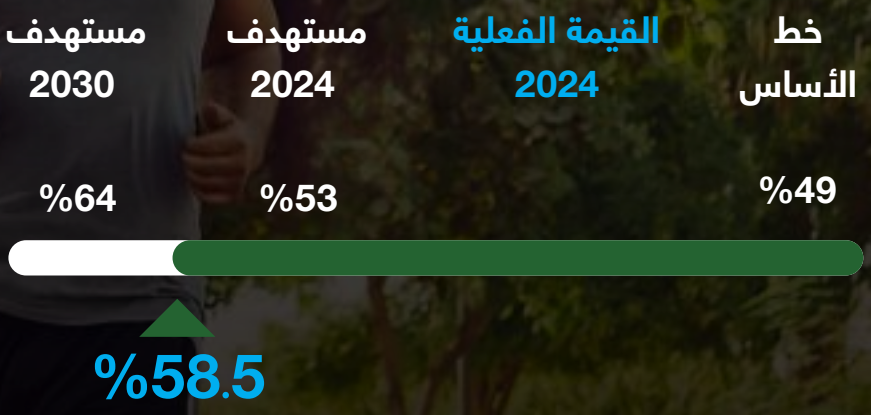

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين (18 عامًا فأكثر) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفاته السنوية حتى عام 2027.

جاء هذا التقدم مدعومًا بتوفير بيئات آمنة وجاذبة للحركة، واستمرار الاستثمار في تطوير البنية التحتية للمنشآت الرياضية العامة، وإنشاء الحدائق، والمسارات الرياضية في مدن المملكة.

ويبرز كذلك دور الفعاليات الرياضية المجتمعية، مثل ماراثون الرياض، التي دفعت نحو تحفيز أفراد المجتمع في المشاركة الرياضية، بالإضافة إلى تنمية مواهب الرياضيين واستضافة المملكة للعديد من المحافل الرياضية.

نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة

(%)

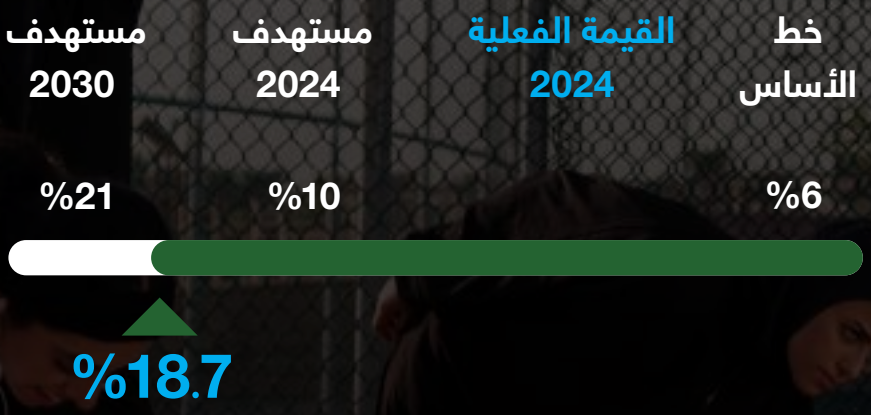

مؤشر نسبة الأشخاص الذين يمارسون النشاط البدني (لمدة 60 دقيقة يوميًا للأطفال والمراهقين بين 5 - 17 عامًا) من إجمالي سكان المملكة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث تم استبدال المؤشر بمؤشرين، لضمان المواءمة مع المعايير الدولية لقياس هذا المؤشر وتمكين المقارنة مع الدول الأخرى، أحدهما هو هذا المؤشر.

خلال عامين فقط، تخطى المؤشر مستهدفه السنوي لعام 2024، عاكسًا تحسن مستويات النشاط البدني لدى هذه الفئة.

يعود هذا التقدم إلى زيادة المبادرات التي هدفت إلى تفعيل وزيادة المرافق والأندية الرياضية، والتشجيع على الانخراط في النشاطات الرياضية المختلفة، يشمل ذلك برامج تفعيل الرياضة في الجامعات والمدارس، وتدريب المعلمين والمعلمات، وتفعيل أندية الحي لتوفير أنشطة رياضية مستدامة للطلاب، تدعمها البيئة الملائمة التي شهدت تطورًا ملحوظًا، بزيادة الساحات العامة والحدائق وأنسنة المدن.

مؤشر السعادة العالمي

(درجة، ترتيب)

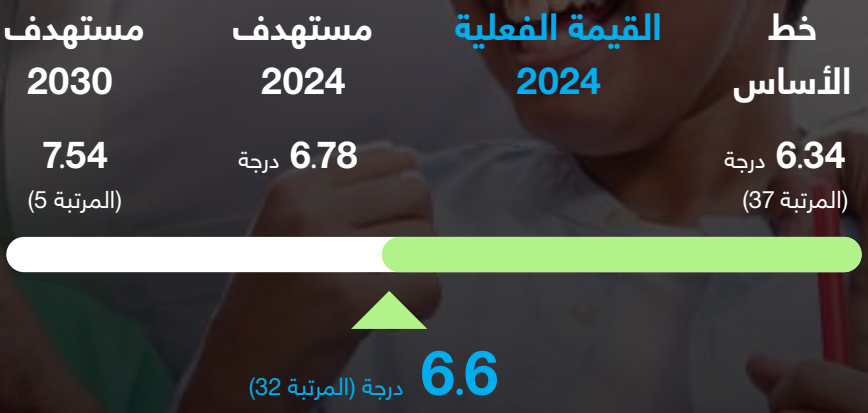

تصدر نتائج المؤشر في تقرير السعادة العالمي، الذي يبرز تقدم المملكة 5 مراتب بين عامي 2016 و2023، نتيجة للجهود المتكاملة بين برامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية المعنية.

حققت المملكة المرتبة الـ 32 في عام 2024، بتراجع أربع مراتب عن عام 2023، حيث كانت في المرتبة 28 من بين 143 دولة، إلا أنها تتجاوز بدرجتها المحققة 6.6 متوسط درجات دول العالم بالتصنيف البالغ 5.57 ومتوسط درجات دول الخليج البالغ 6.4 درجة.

يُعزى ارتفاع المملكة في المؤشر لارتفاع جودة خدمات الرعاية الصحية، وانتشار الوعي بأسلوب الحياة الصحي، وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط عمر الإنسان، بالإضافة إلى الجهود التي رفعت جودة الحياة في المدن السعودية، والمتمثلة في إيجاد خيارات ترفيهية وثقافية متنوعة، وتهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط البدني. كما دفعت الإصلاحات إلى تعزيز العدالة ومكافحة الفساد.

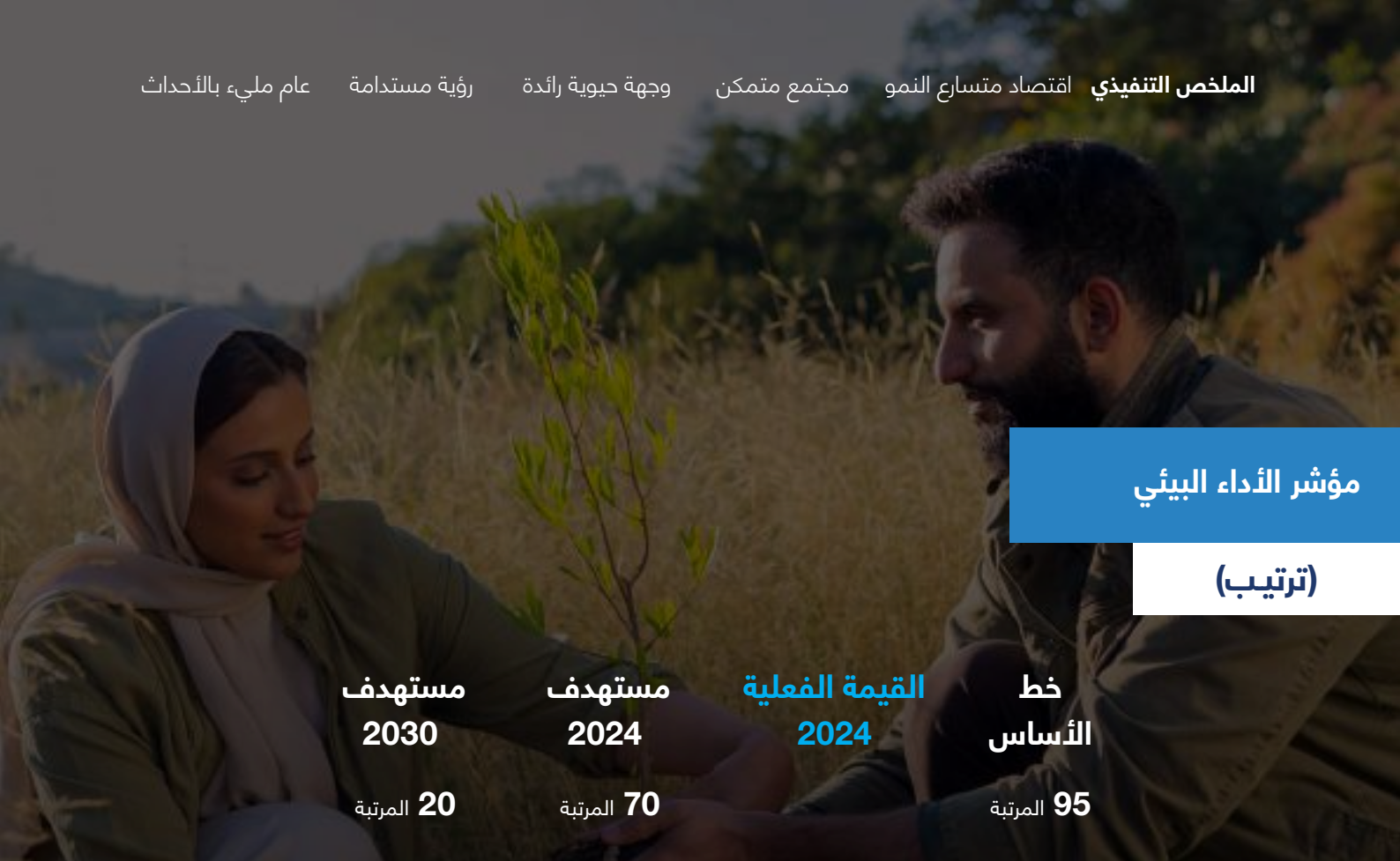

مؤشر الأداء البيئي

(ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
95 المرتبة	108 المرتبة	70 المرتبة	20 المرتبة

يصدر مؤشر الأداء البيئي عن جامعة ييل "Yale University"، وتراجع ترتيب المملكة في المؤشر من المرتبة 90 في عام 2020 إلى المرتبة 108 في عام 2024، إذ يبعد المؤشر بـ 38 مرتبة عن تحقيق مستهدفه السنوي.

أحد التحديات التي تواجه الجهود للارتقاء بأداء المملكة في المؤشر، يتمثل في التحديث المستمر على منهجية قياس المؤشر من قبل جهة القياس، مما يحد من تقييم أداء المملكة بشكل دقيق ومتسق، بالإضافة إلى عدم الوصول الفعال للبيانات من قبل جهة القياس، في ظل وجود عدد من الخطط الوطنية التي تساهم في أداء المؤشر بشكل مباشر، وتحديدًا المرتبطة بالتغير المناخي وجودة الهواء وإدارة النفايات.

ولتصحيح مسار أداء المؤشر، يتم العمل على حوكمة آلية نشر البيانات البيئية من خلال وزارة البيئة والمياه والزراعة بالعمل مع الهيئة العامة للإحصاء وكافة الجهات ذات العلاقة لتكون مصدرًا رئيسًا في تقديم هذه البيانات، وبالتوازي يتم العمل على تطوير مؤشر الأداء البيئي الوطني وفق إطار تنظيمي أكثر متانة؛ لإيجاد مسار واضح يُسهم في قياس تقدم المملكة في الأداء البيئي بشكل متسق.

انطلقت العديد من المبادرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرًا بتطوير أداء المملكة في المؤشر مع التقدم في مراحل تنفيذها، ومنها مبادرتي الشرق الأوسط الأخضر والسعودية الخضراء، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تحفيز أنشطة الاقتصاد الدائري، وهو المفهوم الذي تبنته المملكة وقدمته للعالم خلال رئاستها قمة مجموعة العشرين لعام 2020.

مؤشر أداء الطلاب في القراءة والعلوم والرياضيات (PISA)

(درجة)

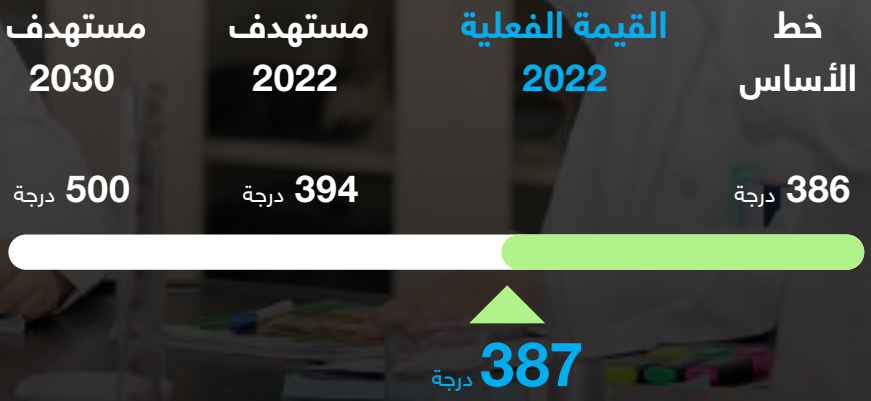

يهدف المؤشر إلى قياس التقدم في جودة العملية التعليمية، ويصدر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA) ويقيم بشكل أساسي الأداء في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة.

وفقًا لآخر قراءة للمؤشر؛ ارتفع أداء المملكة في مؤشرات مجالي العلوم والرياضيات، فيما انخفض أداؤها في مجال القراءة، ويعزى التقييم المنخفض للمملكة في المؤشر مقارنة بدول مجموعة العشرين إلى عدد من العوامل منها تلك المرتبطة بمعدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي، وجودة المناهج الدراسية والمعلمين مقارنة مع الدول المضمنة في تقييم المؤشر، بالرغم من تحسن أداء المملكة في هذه المجالات منذ إطلاق الرؤية.

من المخطط معالجة التحديات التي تؤثر على جودة التعليم وتغطية كافة الممكنات التعليمية اللازمة من خلال الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، لتقييم المناهج الدراسية وتطويرها، وتعزيز الأنشطة اللاصفية التي تبني مهارات الطلاب وتنمي معارفهم.

عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في جميع أنحاء العالم

(مدينة)

مؤشر عدد المدن السعودية المصنفة ضمن أكثر 100 مدينة صالحة للعيش في أنحاء العالم، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويصدر في تقرير تصنيف قابلية العيش العالمي (Global liveability ranking) عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، ويقيس 5 أبعاد رئيسة (الاستقرار، الثقافة والبيئة، التعليم، الصحة، والبنية التحتية).

شهد ترتيب 3 مدن سعودية استقرارًا في النمو حتى نهاية عام 2021، إلا أنه انخفض ترتيب كل منها في عام 2022، نتيجة لإضافة 33 مدينة حول العالم ضمن قائمة المؤشر، مما أثر على ترتيب المدن السعودية، وبالرغم من ارتفاع ترتيب المدن السعودية في التقرير الأخير الصادر عام 2024، إلا أن المؤشر يظل متراجعًا عن تحقيق مستهدفه السنوي.

يُعزى تحسن ترتيب مدن المملكة في المؤشر في عام 2024، إلى الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية المحلية والتعليم والصحة، ومن المتوقع انعكاس أثرها على تحسن أداء المؤشر مستقبلاً، ولا سيما مع وجود العديد من الاستراتيجيات المناطقية التي ستدخل حيز التنفيذ في الفترة القادمة.

يتأثر المؤشر بطبيعة مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الصحة والتعليم والبيئة، التي تأخذ وقتًا حتى يظهر أثرها بشكل واضح، بالإضافة إلى أن برنامج جودة الحياة يعمل بالتعاون مع وزارة السياحة على تطوير خطة لتحسين تصنيف مدن المملكة، مما سيُسهم في تحسين أداء المؤشر.

اقتصاد مزدهر

تنمية وتنويع الاقتصاد

إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة

(تريليون ﷼)

مؤشر إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وكان مستهدف 2030 هو رفع هذه الأصول إلى 7 تريليون ﷼، ومع إعادة هيكلة الصندوق كجزء من الخطوات الاستراتيجية الأولى التي نفذتها المملكة عند إطلاق الرؤية، شهدت الأصول تضاعفًا ملحوظًا. ونتيجةً لهذا النجاح، رُفع المستهدف للوصول لـ 10 تريليون ﷼ بحلول عام 2030، مما يعكس التزام المملكة بتعزيز استثماراتها وتحقيق مستقبل مزدهر.

حققت أصول الصندوق تقدمًا رائدًا، إذ نمت منذ 2016 حتى 2024 بما يزيد عن 390%، وبمعدل نمو سنوي مركب 22%، متجاوزة مستهدفها السنوي، ويُنسب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى استراتيجية الصندوق الاستثمارية الاستباقية عبر مختلف القطاعات.

كما يُعزى هذا الأداء المميز لمحفظة استثمارية ركزت على الشركات السعودية التي شكلت 40% من إجمالي أصولها، علاوة على استثماراتها في القطاعات الواعدة بنسبة 27%، بالإضافة إلى غيرها من الاستثمارات في المشاريع الاستراتيجية الكبرى.

التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(مليار ﷼)

مؤشر التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث كانت المملكة في المرتبة 20 دوليًا في عام 2016، مستهدفة الوصول إلى المرتبة 15 في عام 2030، بوصول الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,500 مليار ﷼.

تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقًا لذلك. شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 1.79%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم كافة، وعام 2023 نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية، ورغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلاً نسبة نمو سنوي تقدر بـ 1.3%، مقارنة بعام 2023، مدفوعًا بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(مليار ﷼)

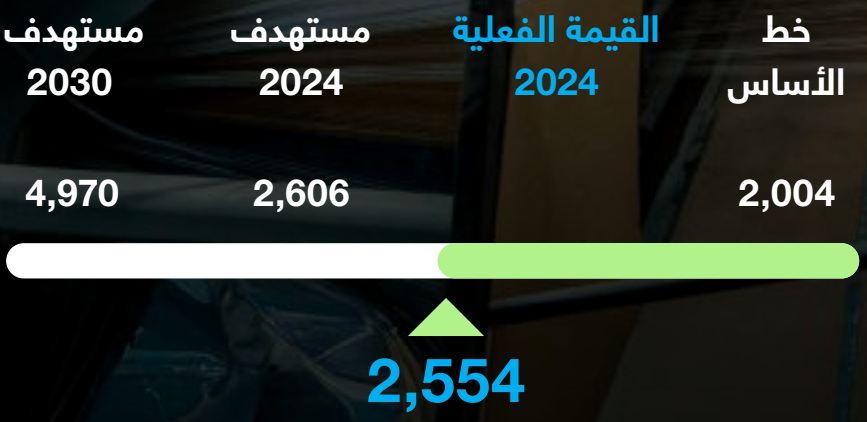

تم اعتماد منهجية السلاسل المتحركة في قياس الناتج المحلي الإجمالي في مطلع عام 2024، وبالتالي تم تحديث البيانات التاريخية للمؤشر وفقًا لذلك.

شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مستويات نمو تدريجية مستمرة منذ عام 2016 حتى عام 2024، بنسبة نمو سنوي مركب تقدر بـ 3.01%، باستثناء عام 2020 حيث انخفض نتيجة لتأثير جائحة كورونا على اقتصاد العالم كافة.

رغم تراجع المؤشر عن تحقيق مستهدفه السنوي لعام 2024 بشكل كامل، إلا أنه حقق ما يعادل 98% منه، مسجلاً نسبة نمو سنوي تقدر بـ 3.9%، مقارنة بعام 2023، إذ شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية معدلات نمو إيجابية لعام 2024 على أساس سنوي، ومن أبرزها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالإضافة إلى أنشطة النقل واللوجستيات والتقنية.

كما ساهمت الصادرات غير النفطية في تحسن أداء المؤشر؛ نتيجة لنموها مقارنة مع عام 2016، والذي يعود بشكل أساسي إلى صادرات السلع غير النفطية ونشاط إعادة التصدير؛ حيث تم تحقيق ما لا يقل عن 75% من مستهدفاتهما السنوية لعام 2024.

مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي

(%)

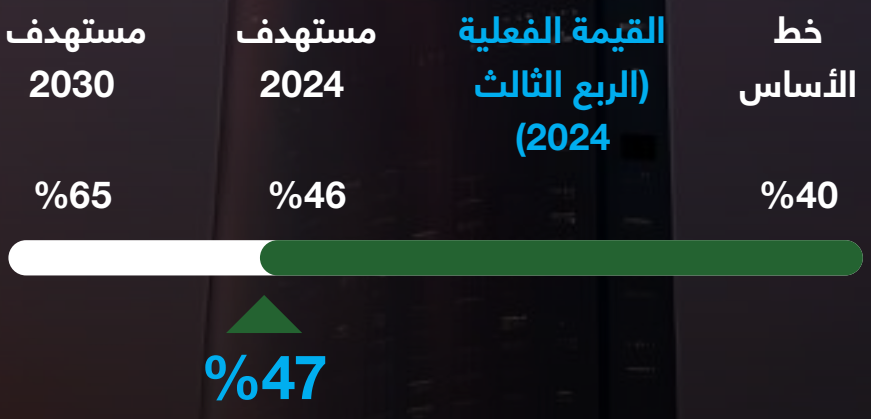

مؤشر نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد شهد تزايد مستمر منذ عام 2016، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.94%، وصولاً لـ 47% مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، متخطية المستهدف السنوي لعام 2024.

ينسب ارتفاع أداء المؤشر إلى التغييرات المستمرة التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع فرص مشاركة القطاع الخاص وتوسيع دوره، وتعزيز تنافسية المملكة، ومن ذلك جهود الاستراتيجيات الوطنية المتعددة في تعظيم الاستفادة من القطاعات الاقتصادية، ودور صندوق الاستثمارات العامة في تحفيز الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى نجاح البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة.

وتستمر المملكة بتكثيف الجهود لتمكين القطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للأعمال، وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عبر التغييرات التنظيمية، والمشاريع الكبرى، ودور الاستراتيجيات الوطنية بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية النقل والخدمات اللوجستية واستراتيجية الاستثمار.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك

(%)

مؤشر نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقيس حجم التمويل الموجه من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك؛ حيث أنّ زيادة نسب الإقراض من البنوك تسهم بشكل مباشر في نمو القطاع الخاص وأثره على الاقتصاد.

سجلت قيمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى نمو لها على أساس سنوي مقارنة بالربع الثاني من عام 2022، إلى جانب تحقيقها لنمو بنسبة 24% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، إلا أنّ ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية لجميع البنوك، مدفوعًا بنمو محافظ التمويل الأخرى بشكل أكبر، ساهم في عدم تحقيق المؤشر لمستهدفه بشكل كامل؛ نتيجة لعدد من المبادرات الوطنية، مثل نمو محافظ التمويل الخاصة بالقطاع العقاري بالإضافة لتعدد مصادر الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مؤخراً وعدم اقتصارها فقط على البنوك.

وعلى الرغم من ذلك؛ فقد ساهمت العديد من المبادرات والإصلاحات التنظيمية في دعم هذه المنشآت، ومنها تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مبادرة الإقراض غير المباشر من قبل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) بالعمل مع وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء) من خلال تقديم قروض ذات تكلفة منخفضة نسبيًا عبر شركات التمويل المرخص لها من قبل البنك المركزي، بالإضافة إلى تطوير برامج التوعية المالية والمنتجات التمويلية المتاحة في تعاون مشترك يجمع بين البنك المركزي والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وتشجيع البنوك على استخدام بوابة التمويل لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)؛ لتقديم مختلف الخدمات لهذا القطاع.

حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(%)

مؤشر نسبة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويسهم في قياس نجاح التنويع الاقتصادي، ومدى قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساعد في توجيه السياسات التجارية والصناعية، بما يحسّن بيئة الأعمال ويحفّز الابتكار.

حقق المؤشر تقدمًا بين عامي 2016 و2024 بمقدار 7.2 نقاط مئوية بنهاية عام 2024، وبالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بمعدل 13% بنهاية عام 2024 على أساس سنوي، إلا أن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي (حسب البيانات حتى نهاية عام 2024) حققت 72% من مستهدفها لعام 2024.

جميع عناصر المؤشر حققت ارتفاعًا في عام 2024 مقارنة بعام 2023، إلا أن مستويات الارتفاع كانت دون المستهدف، ومن المتوقع أن تُسهم الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية الصناعة، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتكاملة، واستراتيجية التصدير -بعد أن تدخل حيز التنفيذ- في مضاعفة الجهود الرامية لمزيد من التقدم في هذا المؤشر

إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز

(مليار ﷼)

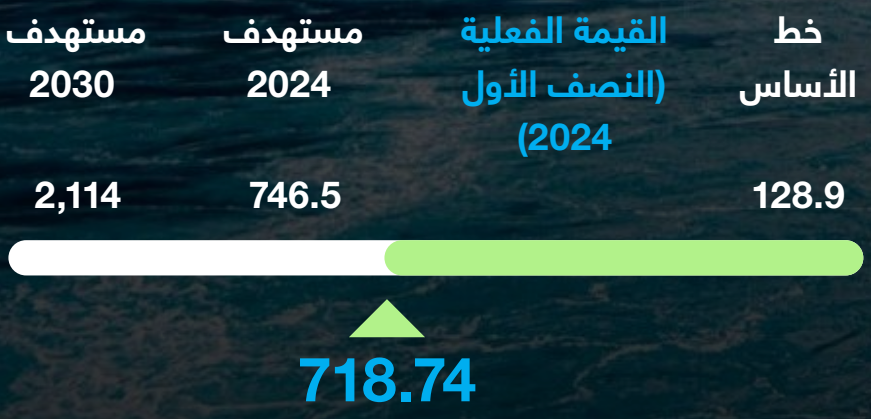

أربعة أعوام متتالية تتقدم فيها قيمة صادرات المملكة المرتبطة بالنفط والغاز منذ عام 2019، محققة 96.3% من مستهدف المرحلة، ومعدل نمو سنوي مركب 41%.

يأتي هذا التقدم نتيجة الجهود الحثيثة في دعم المصدرين وتمويلهم ورفع قدراتهم، مما ساعد الشركات السعودية على دخول الأسواق العالمية بفعالية أكبر وتعزيز تنافسيتها الدولية، إضافة إلى تعزيز سلسلة التوريد المحلية للمواد الكيميائية، مما دعم نمو قطاعات المنتجات الكيميائية والمطاط، وزيادة القدرات التصديرية للمملكة، كما كان لنمو صادرات النفط الخام والطلب العالمي للنفط السعودي أثرًا بارزًا لارتفاع المؤشر.

تجدر الإشارة لارتباط أداء المؤشر المستقبلي بشكل مباشر بأداء الاقتصادات العالمية والأحداث الدولية، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى احتمالية تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي مما يمكن أن يؤثر على صادرات القطاعات الاقتصادية على المدى القصير.

نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي

(%)

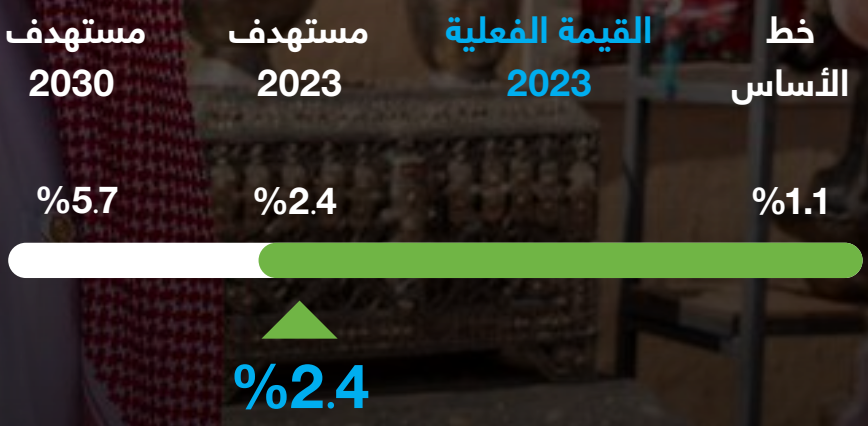

مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وفي عام 2023، تبنت المملكة منهجية جديدة لاحتساب إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشاور مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين جودة البيانات وشفافيتها وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، ونتيجة لذلك، حُدثت البيانات التاريخية للمؤشر، وقيمة خط الأساس هي لعام 2020.

وفقًا لآخر قراءة للمؤشر؛ فقد حققت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي مستهدفها السنوي لعام 2023؛ إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 96 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 50% مقارنة بعام 2022 (بعد استبعاد صفقة أرامكو الاستثنائية التي بلغت 55 مليار ريال)، ومع ذلك يُلاحظ تراجع أداء المؤشر بـ 1.31 نقطة مئوية بين عامي 2021 و2023، ويعود هذا إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2021 و2022 التي سببها ضغط السيولة على المستثمرين الدوليين والناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الدولية.

على الرغم من ذلك، تشير البيانات إلى أن المؤشر يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق نمو تدريجي مستدام على أسس قوية. يعود ذلك إلى توسع وتنوع الاستثمارات الأجنبية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية ومدن المملكة، وعدم تركيزها فقط على القطاعات المرتبطة بالنفط أو في المنطقة الوسطى والشرقية. يعكس هذا التنوع ارتفاع ثقة المستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحسين أداء المؤشر وجذب استثمارات في الأصول الثقيلة.

حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز

(%)

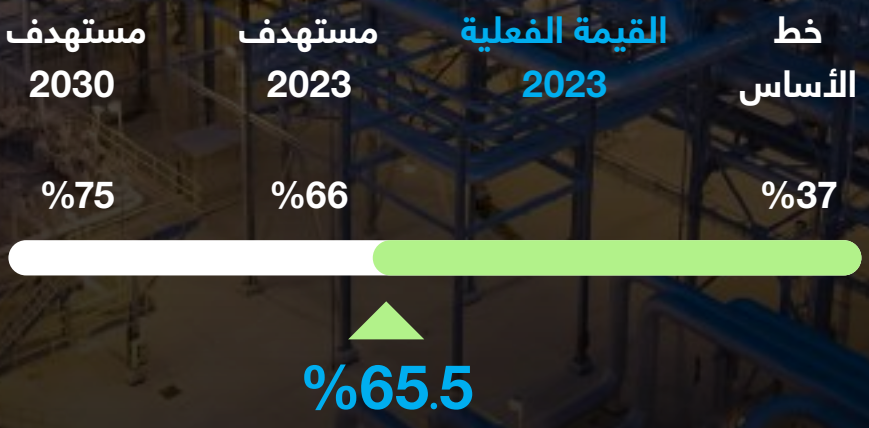

مؤشر نسبة حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر دورة قياس سنوي للمؤشر صدرت لبيانات عام 2023.

حقق المؤشر أداءً لافتًا بين عامي 2016 و2023 بارتفاعه 28.5 نقطة مئوية، محققًا مستهدفه السنوي بنسبة 99.2%، بمعدل نمو سنوي مركب 8.5%، ما يعكس حرص المملكة على تحقيق أفضل فائدة للاقتصاد المحلي، وزيادة الاكتفاء الذاتي في قطاع النفط والغاز. يُظهر هذا الأداء فاعلية البرنامج الشامل لتوطين سلاسل الإمداد، وقدرة مستدامة على تحقيق الأهداف طويلة المدى، كما أسهمت مبادرات مثل "استكمال مشروع تخزين الغاز" والجهود التي تتبناها وزارة الطاقة وأرامكو السعودية وغيرها من الشركات الأخرى العاملة في المجال في تحسين أداء المؤشر، من خلال وضع حد أدنى لحصة مساهمة الناتج المحلي عند طرح المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية

(%)

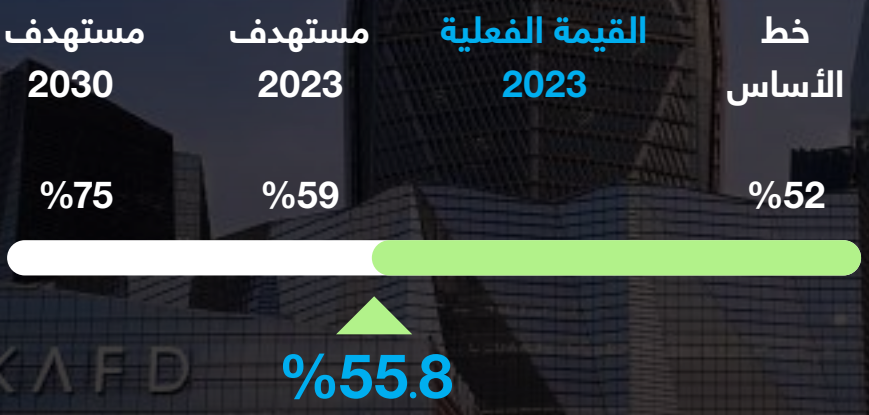

تم تحديد المستهدفات السنوية المرحلية للمؤشر في عام 2022، إذ كانت حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية 56.8% آنذاك.

بالرغم من تجاوز قيمة المحتوى المحلي لمستهدفاتها منذ عام 2019 نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالإضافة إلى الإصلاحات التنظيمية الداعمة للمحتوى المحلي، إلا أن مؤشر حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية انخفض منذ عام 2019 وحتى آخر قراءة للمؤشر بنهاية عام 2023، متأثرًا بارتفاع التسربات الاقتصادية الأجنبية (Foreign Leakages) والمرتبطة بارتفاع الواردات غير النفطية.

يجري العمل حاليًا على توفير بيانات شاملة وتحديد مستهدفات على مستوى القطاعات للمؤشر والمكونات الفرعية لها، لرفع أداء المؤشر، ومن المتوقع أن تسهم الجهود الحثيثة للاستراتيجيات الوطنية التي دخلت حيز التنفيذ بما فيها استراتيجية الصناعة واستراتيجية الاستثمار ومبادرات التوطين القائمة في تصحيح مسار المؤشر خلال السنوات القادمة.

نسبة توطين الصناعات العسكرية

(%)

مؤشر نسبة توطين الصناعات العسكرية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، بمستهدف طموح بالوصول لـ50% نسبة توطين الصناعات العسكرية.

حقق المؤشر ارتفاعًا لافتًا بين عامي 2021 و2023 وفقًا لآخر قراءة، بأكثر من 12 نقطة مئوية خلال عامين فقط، متجاوزًا لمستهدفاته السنوية لعامي 2022 و2023.

يأتي هذا التقدم نتيجة للعمل الدؤوب للهيئة العامة للصناعة العسكرية منذ تأسيسها في عام 2017، في سَنِّ الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالقطاع وتمكين المستثمرين من مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية، وتقديم برامج محفزة تمثلت في برنامج المشاركة الصناعية الذي أسهم في الاستفادة من القدرات الوطنية وجذب الاستثمارات الجديدة للقطاع، بالإضافة إلى مشروع سلاسل الإمداد الهادف إلى توطين المزيد من الإنفاق العسكري ودعم الاقتصاد الوطني.

مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البـنك الدولي

(المرتبة)

مؤشـر نسـبة الأداء اللوجسـتي الصـادر عـن البنـك الدولـي، هـو أحد مؤشـرات الوعـود التـي تضمنتهـا وثيقـة الرؤيـة، إذ اسـتهدفت حينهـا الوصـول للمرتبـة 25 عالميًـا، والأولـى إقليميًـا.

انطلقـت الاسـتراتيجية الوطنيـة للنقـل والخدمـات اللوجسـتية بخطـى حثيثـة، جنبًـا إلـى جنـب مـع المبـادرات التـي يقودهـا برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية، مـا كان لـه الأثـر فـي تحقيـق تحسّـن كبيـر فـي مؤشـر الأداء اللوجسـتي بتقـدم المملكـة مـن المرتبـة 55 فـي عـام 2018، إلـى المرتبـة 38 فـي عـام 2022 وفقًـا لآخـر القـراءات للمؤشـر، محققـة بذلـك مسـتهدف عـام 2024 قبـل عامين مـن أوانـه، وجاري العمـل علـى تحديـث مسـتهدف 2030 ضمـن الاسـتراتيجية الوطنيـة للنقـل والخدمـات اللوجسـتية.

جـاء هـذا التقـدم مدفوعًـا بتسـجيل المملكـة تقدمًـا ملحوظًـا فـي أغلـب الجوانـب الفرعية للمؤشـر بمـا يزيـد عـن 10%، ويشـمل ذلـك جـودة البنيـة التحتيـة، وسـهولة الإجـراءات الجمركيـة وسـرعتها، وتطـوّر آليـات تتبـع الشحنـات، وتقليـص التكلفـة للخدمـات اللوجسـتية للرفـع مـن قدرتهـا التنافسـية، بالإضافـة للجهـود التـي قلّصـت من المدة المسـتغرقة فـي تسـليم الشـحنات، وتعزيـز القـدرة فـي تلبيـة احتياجـات العميـل؛ بالتالـي تحسن كفاءة الاستجابـة لاحتياجات السوق.

زيادة معدلات التوظيف

معدل البطالة بين السعوديين

(%)

مؤشر معدل البطالة بين السعوديين، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، حيث حُدد مستهدفه لعام 2030 عند 7%.

كان لتحديث بيانات التعداد السكاني في عام 2024 بناءً على تعداد السعودية لعام 2022 أثرًا على تحديث قراءات المؤشر، منذ عام 2021، وأظهرت البيانات أن المؤشر استمر في الانخفاض منذ ذلك العام وصولاً لعام 2024.

يُعزى هذا الانخفاض للمؤشر بشكل أساسي لانخفاض نسبة بطالة الإناث السعوديات؛ إذ تحسنت النسبة من 34.5% في عام 2016 إلى 11.9% في عام 2024، نتيجة للإصلاحات الاجتماعية والجهود التمكينية للمرأة السعودية، بالإضافة إلى مبادرات استراتيجية سوق العمل وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وهو ما ساهم في أن يبلغ عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص أكثر من 2.4 مليون موظف حتى عام 2024.

كما أنّ انخفاض معدل البطالة بين الشباب كان له دور أيضًا؛ إذ انخفض إلى 11.9% وفقًا لآخر قراءة، مقارنة مع خط الأساس 24.62%.

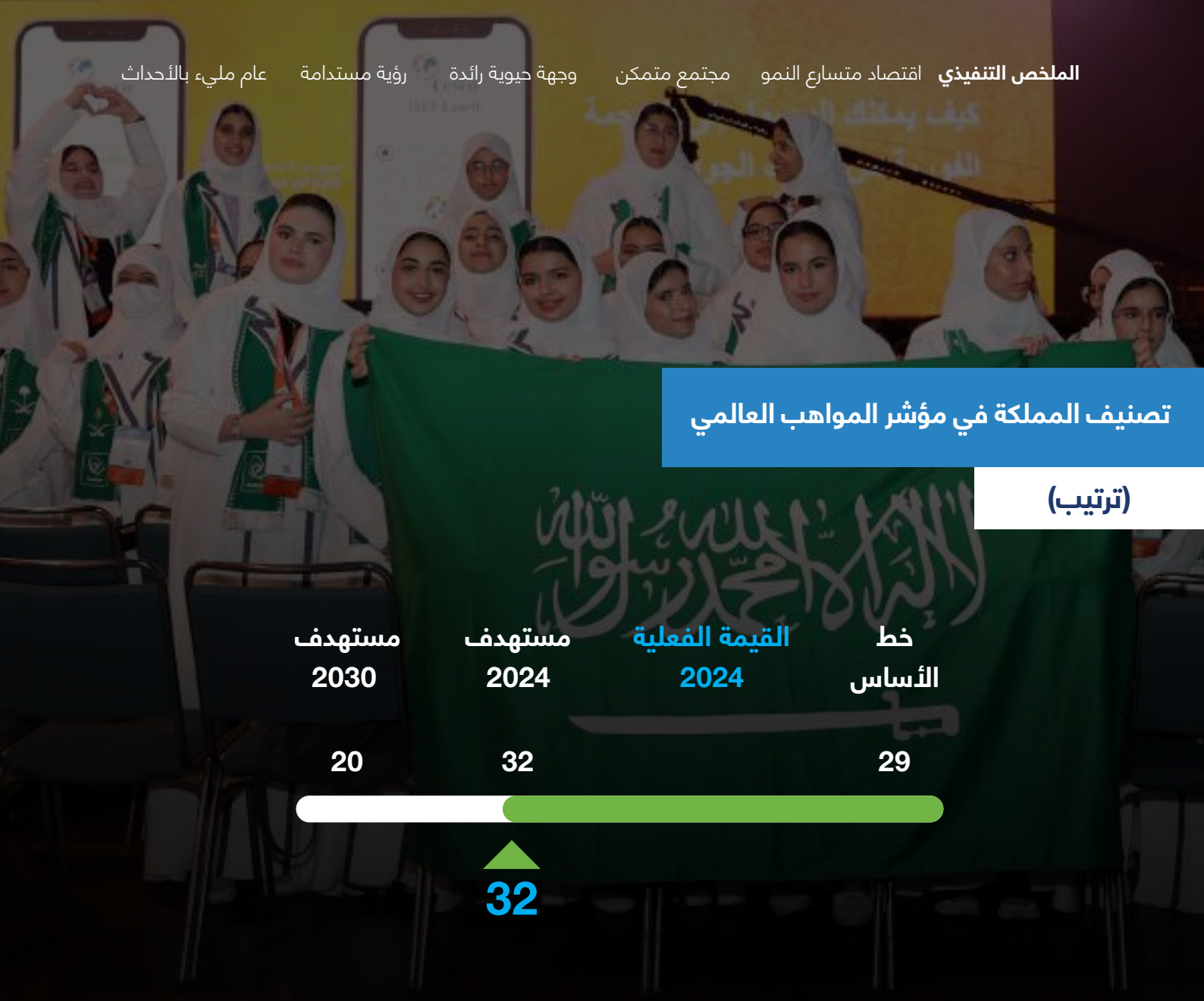

تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمي

(ترتيب)

يصدر المؤشر في تقرير المواهب العالمي عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، ويقيس ثلاثة محاور بشكل رئيسي، محور الجاهزية المعني بتوفر الكفاءات، ومحور التنمية والاستثمار في المواهب المحلية وتطويرها، ومحور الجاذبية وتمثل القدرة على جذب المواهب.

تحسن أداء المؤشر وصولاً للمرتبة الـ 32 في نهاية عام 2024، محققًا مستهدفه السنوي، وذلك بعد تراجع المملكة في عام 2023 إلى المرتبة الـ 36.

يأتي هذا التحسن نتيجة تقدم المملكة في محوري الجاهزية والجاذبية، في ظل الجهود الهادفة إلى تهيئة بيئة عمل محفزة ومتطورة تعكس جودة الحياة والفرص الوظيفية في المملكة، كما أسهمت البرامج مثل برنامج الإقامة المميزة وتقديمها لمزايا تُمكّن استقرار هذه المواهب وزيادة جاذبية المملكة للمواهب العالمية.

عـدد العامليـن بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

(مليون موظف)

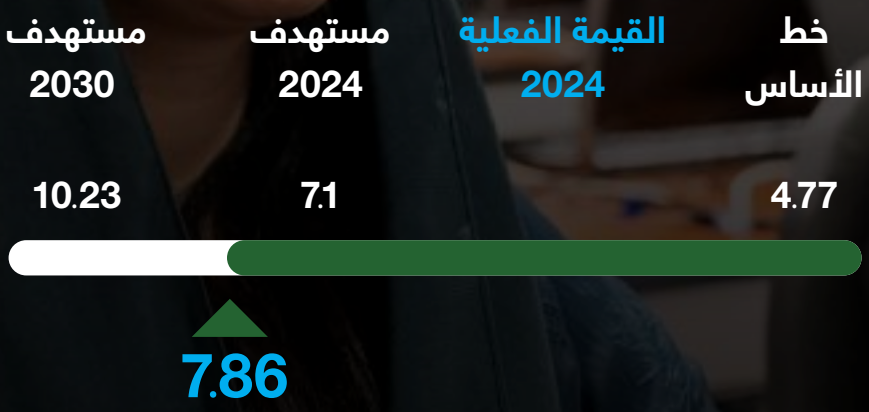

تـم تحديـث منهجيـة احتسـاب المؤشـر وفقًـا لإعـادة تصنيـف المنشآت الصغيـرة والمتوسطـة وحصـر شـامل لأعـداد المنشـآت عبـر كافـة الأجهـزة المعنيـة، وصـدرت أول قـراءة للمؤشـر بعـد التحديـث فـي عـام 2020، حيـث بلـغ عـدد العامليـن فـي ذلـك العـام 4.77 مليـون موظـف.

اتخـذ المؤشـر اتجاهًـا تصاعديًـا حتـى عـام 2024 وصـولًا لـ 7.86 مليـون موظـف، متجاوزًا بذلـك مستهدفاته السنويـة لعامـي 2024 و2025 علـى التوالـي.

يترجـم هـذا الارتفـاع الأثـر الرائـد للجهـود التنظيميـة والإصلاحيـة المعـززة للقطـاع الخاص في المملكـة، ومن ذلك استقطاب الشـركات متعـددة الجنسـيات لفتـح مقارهـا الإقليميـة فـي المملكـة، وتعزيـز فـرص الاستثمـار مـن خـلال نظـام التخصيـص ونظـام صنـدوق البنيـة التحتيـة الوطنـي لتمويـل الشـركات، وبرنامـج زمالـة منظومـة الابتـكار التجـاري الوطنيـة لتعزيـز القاعـدة المعرفيـة للشـركات التـي تركـز علـى الابتـكار، كمـا للتوسـع فـي الأنشـطة غيـر النفطيـة ونمـو عـدد المنشـآت؛ مسـاهمة فـي تعزيـز بيئـة الأعمـال وزيـادة فـرص التوظيـف.

عـدد الجامعـات السـعودية المصنفـة عالميًـا ضمـن أفضـل 200 جامعـة

(جامعة)

مؤشـر عـدد الجامعـات السـعودية المصنفـة عالميًـا ضمـن أفضـل 200 جامعـة، هـو أحـد مؤشـرات الوعـود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، مسـتهدفة دخـول 5 جامعـات علـى الأقـل ضمـن أفضـل 200 جامعـة عالميًـا، ووفقًـا لتصنيـف الجامعـات العالميـة (تصنيـف شنغهـاي وتصنيـف التايمـز وتصنيـف QS) حافظـت 3 جامعـات سـعودية علـى تصنيفهـا ضمـن أفضـل 200 جامعـة عالميًـا.

ولـم تشـهد المملكـة أي زيـادة فـي عـدد الجامعـات المحققـة للتصنيـف خـلال السـنوات الماضيـة؛ إلا أن هنـاك تحسـنًا فـي تصنيـف جامعـات المملكـة بشـكل عـام؛ إذ دخلـت 4 جامعـات سـعودية مصنفـة ضمـن أهـم (500) جامعـة فـي العالـم، إضافـة إلـى جامعـة جـاءت فـي المرتبـة 513. فيمـا تـم تصنيـف جامعـة الملـك سـعود فـي المرتبـة 90 علـى مسـتوى العالـم بحسـب تصنيـف شنغهاي لعام 2024؛ لتصبح ضمن أفضـل 100 جامعـة عالميـة، وتقدمـت جامعـة الملـك فهـد للبتـرول والمعـادن مـن المرتبـة 180 إلـى المرتبـة 101 فـي ذات المؤشـر.

كما أعاقت بعض التحديات من تحقيق تقدم أعلى للجامعات السعودية ومن ذلك النتائج فـي الإنتـاج البحثـي والسـمعة الأكاديميـة، إذ تشـكل 80% مـن معاييـر التقييـم، وسـتلعب الجهـود الوطنيـة لتطويـر التعليـم والتدريـب، إلـى جانـب برنامـج تنميـة القـدرات البشـرية دورًا فـي تقـدم المؤشـر وتحقيـق مسـتهدفاته.

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل

(%)

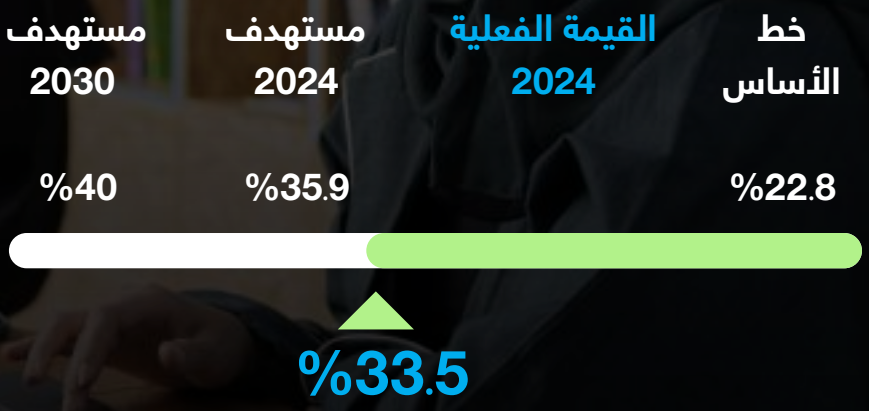

مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، واستهدفت حينها رفع مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% في عام 2030، وما أن بدأت المملكة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز من دور المرأة في التنمية، ارتفعت نسبة مشاركتها في سوق العمل، حيث تحقق المستهدف قبل موعده بعشر سنوات في عام 2020. مما دفع إلى رفع الطموح المستهدف إلى 40% بحلول عام 2030.

شملت الإصلاحات الممكنة للمرأة -على سبيل المثال- سياسات العمل بما فيها رفع القيود عن عملها في العديد من المجالات ومساواة الأجور، وتعديل نظام الأمومة، إضافة إلى البرامج الوطنية لتمكين المرأة في سوق العمل بما فيها برامج التدريب الموازي وخدمات رعاية الأطفال، وتسهيل التنقل، كما تم تحفيز القطاع الخاص لزيادة توظيف المرأة.

يحافظ المؤشر على وتيرة استقرار ملحوظة منذ عام 2021، وحتى عام 2024، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل من 35% إلى 36% من عام 2023 إلى 2024، إلا أنّ نسبة مشاركة المرأة غير السعودية تراجعت من 33.8% إلى 27.9%، تأثرًا بسياسات التوطين لفرص العمل، إضافة للرسوم المفروضة على الوافدين وزيادة تكاليف الإقامة والمعيشة.

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج

(%)

شهد المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا بين عامي 2019 و2022، بمعدل نمو سنوي مركب 45% لتلك الفترة، وبالتالي تم رفع المستهدفات المرحلية للمؤشر.

يواصل المؤشر تقدمه مقارنة بخط الأساس لعام 2019، نتيجة لتوليد العديد من الوظائف عبر القطاعات المختلفة، وغيرها من الجهود لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل والطلب على تخصصات التدريب التقني والمهني.

رغم الارتفاع الذي أحرزه؛ إلا أنه لم يحقق مستهدف العام، لتأثره بعدة عوامل من بينها الفجوة بين احتياجات السوق والتخصصات المتاحة، بالإضافة إلى ما تتركه بعض المهن من انطباعات سلبية حيال الأجور وقلة التوظيف، وعلى أن المؤشر شهد تحسنًا في معدلات توظيف النساء والرجال، لا تزال الفجوة بين الجنسين قائمة، وتركيز التوظيف في المجالات ذات التوظيف المنخفض هي الغالبة، وستلعب الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، دورًا في تقدم المؤشر وتحقيق مستهدفاته.

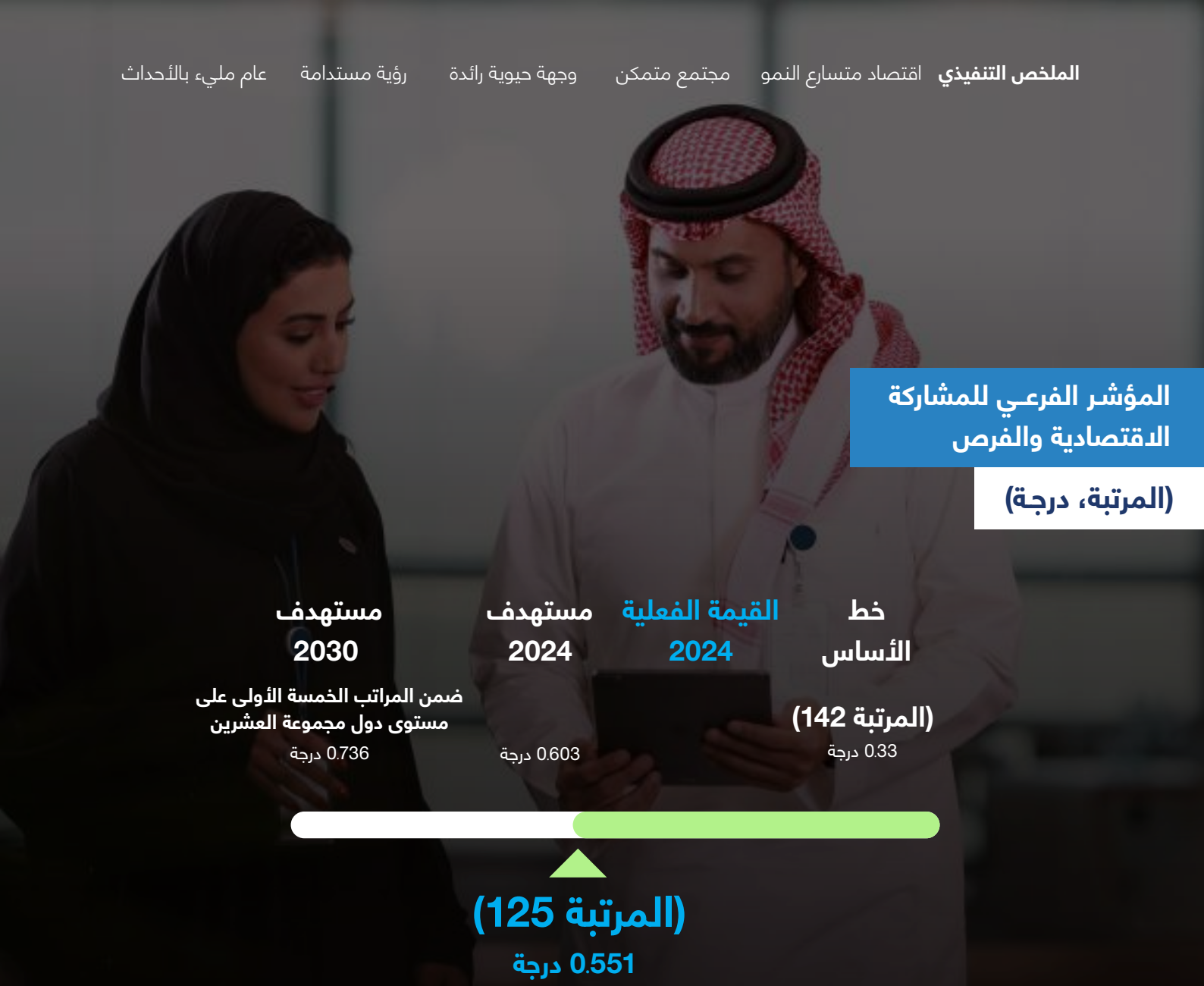

المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص

(المرتبة، درجة)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
(المرتبة 142)	(المرتبة 125)		ضمن المراتب الخمسة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين
0.33 درجة	0.551 درجة	0.603 درجة	0.736 درجة

يصدر المؤشر في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين للبنك الدولي، ويقيس مدى تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الجنسين.

تقدمت المملكة 17 مرتبة في المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص بين عامي 2016 و 2024، لتصل المرتبة 125 عالميًا والمرتبة 16 بين دول مجموعة العشرين، وحقق المؤشر ما نسبته 91% من مستهدفه السنوي، مدفوعًا بالتقدم في أداء مؤشرين فرعيين؛ مؤشر مساواة الأجور للعمل المماثل، ومؤشر متوسط الدخل.

فيما يعود عدم تحقيق المؤشر المستهدف السنوي بشكل كامل إلى تراجع معدل المشاركة في سوق العمل (نسبة النساء إلى الرجال) في عام 2024، ورغم هذه التحديات إلا أن المبادرات الإصلاحية المختلفة التي أولت تركيزًا على زيادة التحصيل العلمي للمرأة، وتمكين عمل المرأة في القطاعات المختلفة بإكسابهن المهارات اللازمة، وتوفير الرعاية لأبنائهن؛ أسهمت في تقدم المؤشر ولو بشكل طفيف.

نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل

(%)

سجل المؤشر ارتفاعًا بـ 5,7 نقطة مئوية بين عام 2016 وحتى النصف الأول من عام 2024، مع نمو تدريجي في السنوات الأخيرة.

سجل المؤشر معدل نمو سنوي مركب قدره 7.17%، متجاوزًا مستهدفه السنوي، ومقتربًا من تحقيق مستهدف عام 2030، نتيجة لتنفيذ المملكة العديد من المبادرات لتطوير مهارات الأشخاص من ذوي الإعاقة، وتمكين دمجهم مع أقرانهم في بيئات عمل تتيح إمكانية الوصول، وتعزز فرص توظيفهم، وتسهل مشاركتهم في الحياة المهنية، ومن ذلك تجديد اللائحة التنظيمية للبرامج الاجتماعية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2024.

تستمر المملكة وتلتزم بتحسين ظروف العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم سعيًا نحو بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولية.

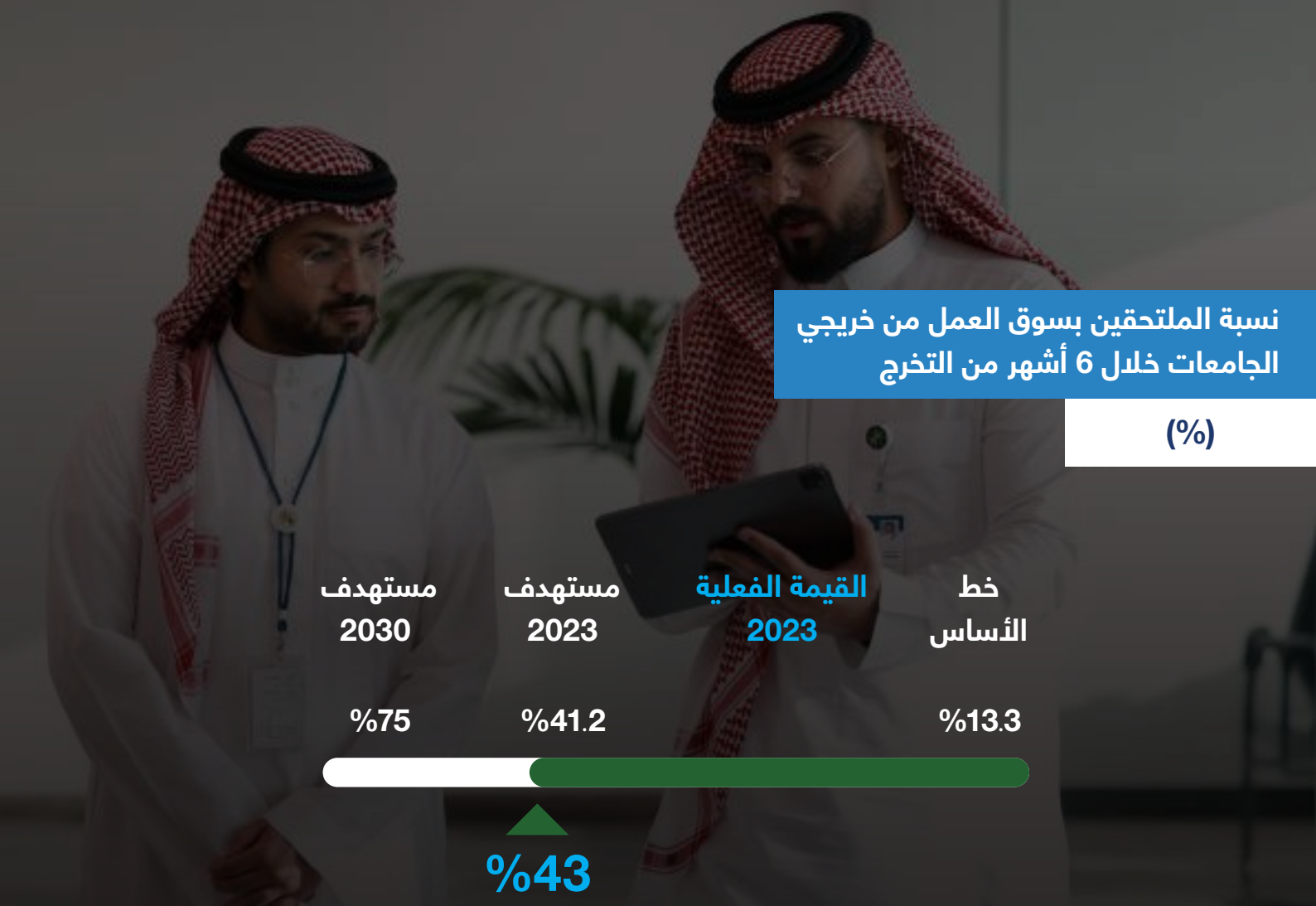

نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج

(%)

تحسّنت نسبة مشاركة خريجي التعليم الجامعي في سوق العمل خلال 6 أشهر من تاريخ التخرج بشكل طفيف منذ بداية قياس المؤشر في عام 2018 حتى عام 2021، إلا أنه حقق بعد ذلك قفزة بين عامي 2021 و 2023 (آخر قراءة سُجّلت للمؤشر) مرتفعًا من 13.9% إلى 43% بنسبة نمو سنوي مركب أكثر من 75%، متجاوزًا مستهدفه السنوي.

يأتي هذا التقدم تثمينًا للجهود التي يقدمها برنامج تنمية القدرات البشرية، في رفع مهارات الشباب وزيادة فرص التوظيف، بالإضافة لتطوير وزارة التعليم لآليات المنح الداخلية والخارجية التي كان لها الأثر المباشر في تشجيع الطلاب على اختيار المجالات التي تتطلب التوظيف وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وستسهم الجهود الوطنية لتطوير التعليم والتدريب في تحقيق مستهدفات المؤشر خلال الفترة القادمة.

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

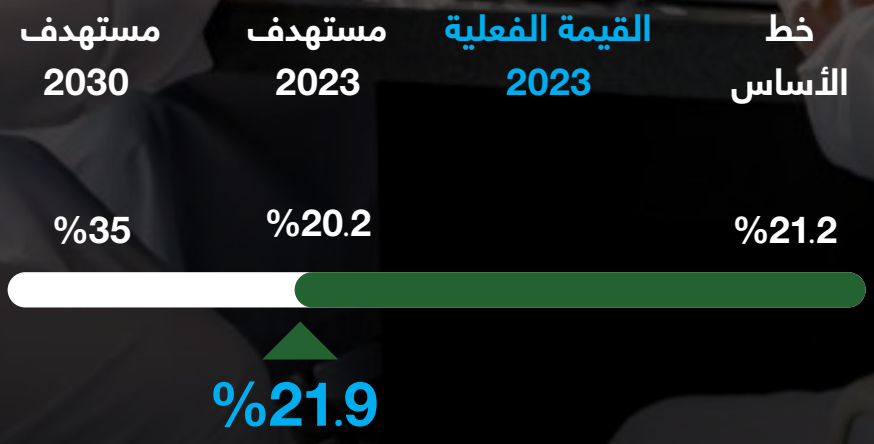

مؤشر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وآخر قراءة له كانت في عام 2023.

تم تحديث منهجية احتساب المؤشر، وشمل ذلك تحديث إطار احتساب القيمة المضافة للمنشآت بالانتقال من آلية التعداد الاقتصادي إلى آلية استخدام السجلات الإدارية لتحديث إطار الأعمال وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، وبالتالي فإن قيمة خط الأساس للمؤشر وفق المنهجية الجديدة هي 21.2% لعام 2019.

في حين أثر الخفض الطوعي لإنتاج النفط على مساهمة الشركات المتوسطة والصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، برزت ريادة المملكة في الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشكلت الاستثمارات الأجنبية حوالي 30% من الإجمالي، ما يعكس ثقة المستثمرين العالميين، كما شهد تمويل القطاع الخاص في المملكة نموًا ملحوظًا، يزيد عن 16% مقارنة بعام 2023. مدفوعًا بدعم مؤسسات القطاع الخاص ما يُظهر ثقة المستثمرين في بيئة ريادة الأعمال المزدهرة، ودور البنوك والمؤسسات التمويلية في دعم المنشآت.

مؤشر التنميـــة البشرية

(درجـــة)

يصـدر المؤشـر فـي تقرير التنميـة البشـرية التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، ويعكـس المؤشـر ثلاثة محاور رئيسـة وهي الحيـاة الصحية والتعليم ومستوى المعيشة.

وفـق آخـر قـراءة سُـجلت للمؤشـر فـي عام 2022، تراجعـت المملكة للترتيب الـ 40، على الرغـم من تقـدم المملكة إلى 0.875 درجـة في العام ذاته، ووفقًـا للترتيب الحالي، تشير التوقعات إلى أن تحقيق المملكة لـ 0.94 درجة بحلول عام 2030 سـيضعها فـي المرتبة 15.

يعـوّل الارتفاع المستمر في درجة المملكة فـي المؤشـر منـذ عـام 2018 وحتـى عـام 2022، إلـى تقـدم محـور الحيـاة الصحيـة مدفوعًـا بارتفـاع متوسـط العمـر المتوقـع بشـكل ملحـوظ، فيمـا ينسـب التراجـع إلـى الانخفـاض فـي محـور مسـتوى المعيشـة الـذي جـاء نتيجـة النمـو السـكاني المسـتمر ممـا أثـر علـى الدخـل القومـي الإجمالـي للفـرد، وعلـى الرغـم مـن ذلـك، يظـل تحقيـق مسـتهدفات المؤشـر ممكنًـا فـي ظـل مواصلـة الجهـود والإصلاحـات.

وطن طموح

تعزيز فعالية الحكومة

مؤشر المشاركة الإلكترونية

(درجة، ترتيب)

خط الأساس	القيمة الفعلية 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
0.71 درجة (المرتبة 39)	0.96 درجة (المرتبة 7)	0.82 درجة	0.94 درجة ضمن المراتب العشرة الأولى

يصدر المؤشر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) كل عامين، وهو استطلاع يقيس ثلاثة ركائز؛ المعلومات الإلكترونية ومدى إتاحتها للمواطنين، والاستشارة الإلكترونية، وكيفية مشاركة المواطنين في المساهمة في السياسات العامة، بالإضافة إلى اتخاذ القرار الإلكتروني الذي يُمكّن المواطنين من التعاون في صياغة السياسات ونماذج تقديم الخدمات العامة.

حققت المملكة قفزة نوعية في المؤشر، بمجيئها في الترتيب السابع، متقدمة 32 مرتبة مقارنة بخط الأساس؛ لتنجح في تحقيق مستهدف عام 2030 قبل موعده بست سنوات. يعود ذلك للجهود المرتبطة بتعزيز المشاركة الإلكترونية، عبر تطوير النظام الإحصائي؛ حيث أُطلقت منصة "بيانات السعودية"؛ لتقدم بيانات دقيقة وحديثة باستمرار لصناع القرار والباحثين والمواطنين بشكل عام، بما يدفع نحو تحقيق مزيد من الشفافية.

ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

(ترتيب)

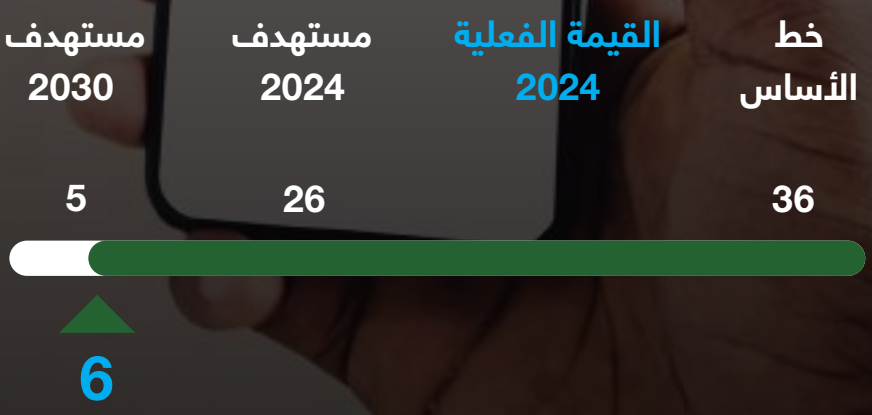

مؤشر ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، ويقيس المؤشر ثلاث مكونات رئيسة تعكس أداء الحكومات في تقديم الخدمات الرقمية ودعم البنية التحتية والمهارات البشرية.

قفزت المملكة 30 مركزًا مقارنة بخط الأساس؛ لتقترب أكثر من تحقيق مستهدف عام 2030، ويجدر بالذكر أن المملكة تراجعت إلى المرتبة 52 في عام 2018، ثم أخذت في التقدم بعد ذلك وصولاً للمرتبة 31 في عام 2022، لتقفز بعدها 25 مرتبة في التقرير التالي في عام 2024 لتصبح في المرتبة السادسة عالميًا، متجاوزة مستهدفاتها المرحلية حتى عام 2026.

يُنسب نجاح المملكة إلى الالتزام بتنفيذ الخطط الوطنية المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية؛ بالإضافة إلى العديد من المبادرات التي أسهمت في تطوير الحكومة الإلكترونية، ومنها مبادرة تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة، ومبادرة إطلاق السحابة الحكومية، ورفع مستوى التكامل الحكومي، ومبادرة تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم.

مؤشر الفاعليـــة الحكوميـة

(درجة، ترتيب)

مؤشـر الفاعليـة الحكوميـة (درجـة، ترتيـب)، هـو أحـد مؤشـرات الوعـود التـي تضمنتهـا وثيقـة الرؤيـة، ويوفـر قيـاس عـــدد مـن المحـاور المعنيـة بجـودة الخدمـات العامـــة، وجـودة الخدمـات المدنيـة، وجـودة صياغـة السياسـات وتنفيذهـا ومصداقيـة التـزام الحكومـة بتلـك السياسـات.

كانـت المملكـة فـي المرتبـة 81 فـي عـام 2016، وتراجعـت بعـد ذلـك إلـى المرتبـة 93 فـي عـــام 2020 بدرجـــة 56.2، وأخذت في التقـدم بعـد ذلـك لتقفـز فـي عـام 2022 مـن المرتبـة 63 وصـولاً للمرتبـة 46 فـي عـــام 2023 محققـة 78.8 درجـة وفقًـا لآخـر قـراءة، ومتجـاوزة مسـتهدفاتها المرحليـة.

يأتـي هـذا التقـدم نتيجـة للتحسـن فـي عـدد مـن محـــاور أداء المؤشـر الرئيسـة، المتمثلـة فـي تقديـم الخدمـات العامـة وجودتهـــا وإمكانيـــة الوصـول إليهـا، وجـودة صياغـة السياسـات والتـزام الحكومـة بتنفيذهـا. فيمـا سـجّل الأداء الخـاص بالبيروقراطيـة تراجعًـا طفيفًـا، إلا أنّـه شـهد تحسـنًا كبيـرًا خلال الفتـرة بيـن عامـي 2019-2022، وارتفاعًـا فـي درجـة التنسـيق والكفـاءة، علـى الرغـم مـن ظـروف الجائحـة فـي حينـه.

الدرجة المحققة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

(درجة)

يصدر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، عن وحدة المراقبة الاقتصادية التابعة لـ (The Economist)، وآخر قراءات نشرها المصدر للمؤشر هي بيانات عام 2022، ولم يتم إصدار بيانات لعامي 2023 و2024.

خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، شهدت المملكة تحسنًا إيجابيًا في تصنيف هذا المؤشر؛ حيث ارتفعت درجة المملكة من 71.1 إلى 73، إلا أنها تراجعت إلى 68.1 في عام 2021؛ نتيجة لجائحة كورونا وما صاحبها من أزمة عالمية على مستوى سلاسل الإمداد. وقد استمرت المملكة في اتخاذ التدابير اللازمة؛ للمحافظة على أمنها الغذائي، وهو ما ساعد في تسجيل المؤشر تحسنًا في عام 2022، وتحقيق مستهدفه المرحلي للعام وفقًا لآخر قراءات المؤشر.

وضمن الجهود المساهمة في تقدم أداء المؤشر تخصيص 2.5 مليار دولار لتعزيز الاحتياطيات الاستراتيجية من القمح والشعير لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية، ويأتي هذا ضمن حزمة تحفيز اقتصادية بقيمة 5.3 مليار دولار لمكافحة التضخم. كما خصصت المؤسسة العامة للحبوب 1.2 مليار دولار لدعم المخزون الاستراتيجي، بينما خصص صندوق التنمية الزراعية 1.1 مليار دولار لإقراض القطاع الخاص لتأمين إمدادات السلع الأساسية لمدة ستة أشهر.

تمكين المسؤولية الاجتماعية

عـــدد المتطوعيـن

(ألف متطوع)

مؤشـر نسـبة عـدد المتطوعيـن، هـو أحـد مؤشـرات الوعـود التـي تضمنتهـا وثيقـة الرؤيـة، وشـهد المؤشـر زيـادة تصاعديـة ملحوظـة منـذ بداية قياسـه في عـام 2015.

حقـق المؤشـر ارتفاعًـا بنسـبة 48.3% فـي عـام 2024 (1,237 مليـون متطـوع) مقارنة بقيمتـه في عـام 2023 (834 ألف متطوع)، متجاوزًا بذلك مسـتهدفه لعام 2030 (مليون متطـوع)، قبـل الأوان بسـت سـنوات، وهو ما يعكـس الجهود الوطنية في هـذا الاتجاه، والتكاتف بين المجتمع، والقطـاع الحكومي والخـاص وغير الربحي، ويعـزز مكانة المملكة بوصفهـا نموذجًـا رائدًا في العمـل التطوعي.

ومـن العوامل المسـاعدة فـي تحقيق ذلك؛ تبـرز المنصـة الوطنية التي سهلت الوصول إلـى فـرص التطـوع، وتوثيـق السـاعات التطوعية، وقد أسـهمت عدد مـن المبادرات والجهـود في رفـع الوعـي بـدور التطوع في نمـاء المجتمـع، مثـل مبـادرة "بنـاء ثقافـة ومحفـزات العمـل التطوعـي"، بالإضافة إلى إبراز ونشـر ثقافـة التطوع مـن خلال تضمين ذلـك فـي المناهج الدراسـية.

مؤشر العطاء العالمي

(%)

يصدر مؤشر العطاء العالمي عن مؤسسة المساعدات الخيرية "CAF"، ويهدف إلى تقييم مفهوم " العطاء" لـ 142 دولة حول العالم وذلك من خلال 3 ركائز رئيسة، وهي ركيزة "مساعدة شخص غريب وركيزة التبرع بالمال وركيزة الوقت المخصص للتطوع.

بحسب البيانات الحديثة للمؤشر، أظهرت المملكة زيادة بنسبة 6 نقاط مئوية بين عامي 2023 - 2024، وتخطت المملكة مستهدف عام 2024، مقتربة من المستهدف المحدد لعام 2030.

يكشف أداء المؤشر عن التقدم المحقق عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها؛ ومن ذلك إطلاق "منصة إحسان"، ومبادرة "بناء وتطوير منظومة العمل التطوعي الاحترافي والمهاري"، ومبادرة "تمكين أفراد المجتمع من التطوع التكافلي (بنك الوقت)"، ومبادرة "تمكين وتنظيم العمل التطوعي لضيوف الرحمن"، ومبادرة "تطوير قدرات القطاع غير الربحي"، وغيرها من المبادرات في هذا الاتجاه.

المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت المخصص للعمل التطوعي ضمن مؤشر العطاء العالمي

(%)

مؤشر الوقت المخصص للعمل التطوعي هو مؤشر فرعي عن مؤشر العطاء العالمي الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية "CAF"، ويتم قياسه لضمان جودة واستمرارية العمل التطوعي.

تجاوز المؤشر مستهدفه السنوي وحقق مستهدفاته المرحلية حتى عام 2028، حيث حقق قفزة بين عامي 2023 و2024 من 16% إلى 24% ليقترب من تحقيق مستهدف عام 2030، وهو ما يأتي استكمالاً للجهود المبذولة لتحقيق التقدم في مؤشر العطاء العالمي، عبر تعزيز ثقافة التطوع والعمل الخيري، وتوفير الفرص التطوعية وتسهيل الوصول إليها.

من أبرز المبادرات الداعمة جاءت مبادرات وزارة الصحة لتعزيز العمل التطوعي، حيث تجاوز عدد الساعات التطوعية عبر منصة التطوع الصحي 8 ملايين ساعة خلال عام 2024، بالإضافة إلى مبادرات وزارة التعليم، مثل "تفعيل التطوع المهاري والاحترافي للمعلمين" ومبادرة "تطوع المعلمين والمعلمات لخدمة الأبناء الأيتام تعليمياً" التي تسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجًا، ومبادرة "دعم تطوع الفتيات" لتعزيز مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية

(%)

ارتفعت نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية ارتفاعًا كبيرًا بين عامي 2018 و2024 متجاوزة مستهدفها السنوي لعام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15.62%.

يعكس أداء المؤشر في آخر قراءاته، ارتفاع الوعي في القطاع الخاص بأهمية البرامج الاجتماعية، ودورها في نمو الاقتصاد واستدامته، وتمكين المجتمع، ما انعكس على النمو الكبير لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

كما ساهم في هذا التقدم وجود بيئة داعمة ومن ذلك مبادرات استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، وإنشاء اللجنة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، وإطلاق منصة إلكترونية لتشجيع وتسجيل مساهمات القطاع الخاص، ومبادرة "تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية"، وغيرها من الجهود الوطنية.

مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

مؤشر نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد مؤشرات الوعود التي تضمنتها وثيقة الرؤية، وقد أخذ اتجاهًا تصاعديًا منذ عام 2017، ليرتفع من 0.2% إلى 0.99% في عام 2023 بحسب آخر قراءة للمؤشر.

تجاوز المؤشر مستهدفاته المرحلية للعام 2023 وحتى عام 2025، محققًا معدل نمو سنوي مركب قدره 27%، ويعكس هذا التقدم الجهود المبذولة والإصلاحات التي شهدها القطاع غير الربحي خلال الأعوام الماضية، من تعزيز التمويل والاستدامة المالية للمؤسسات غير الربحية، بالإضافة لتطوير البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع.

ساهمت العديد من المبادرات الوطنية في النمو المتواصل للمؤشر ومن ذلك تعزيز التكامل وحوكمة القطاع غير الربحي، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع، عبر إنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. إضافة للجهود الرامية إلى توليد وظائف جاذبة وملائمة في القطاع غير الربحي وتعزيز تنافسية بيئة عمله وجاذبيتها في استقطاب الكفاءات، بجانب توفير برامج التدريب والتطوير المهني للعاملين فيه.

نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة

(%)

شهد القطاع غير الربحي نموًا ملحوظًا في حصته من إجمالي القوى العاملة بين عامي 2017 و2023، متجاوزًا مستهدفاته المرحلية لعامي 2023 و2024، حسب القراءة الأخيرة للمؤشر.

ساهمت جهود المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في تعزيز التكامل، وحوكمة القطاع، مما رفع كفاءة الأداء. كما زاد عدد المنظمات غير الربحية بنسبة 252.76% بنهاية 2024، مقارنة مع عام 2015، وساهمت تحسينات بيئة العمل وتوفير فرص التدريب في رفع كفاءة الموارد البشرية، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب بلغ 30.43%، متجاوزًا المعدل المطلوب لتحقيق مستهدفات 2030.

اقتصـــاد
متسـارع النمـو

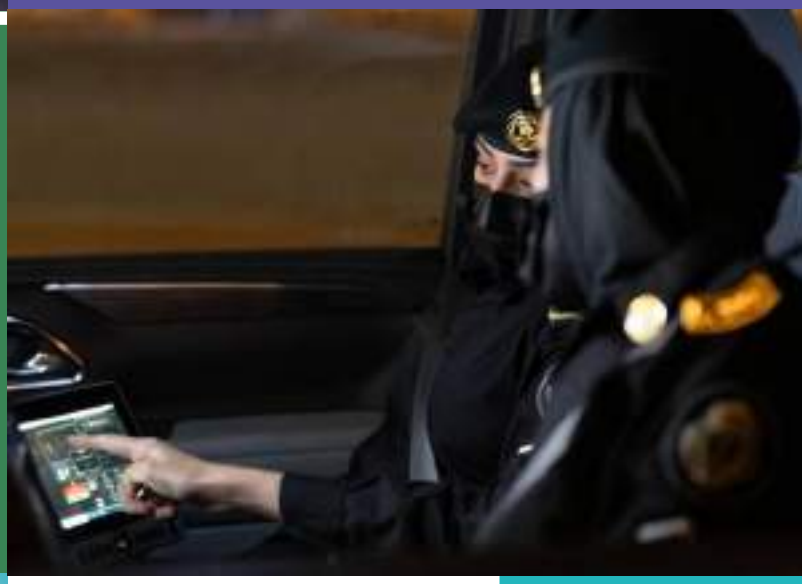

مجتمـع
مُتمكّـــن

وجهـــة
حيويـة رائـدة

رؤيـــة
مسـتدامة

02

اقتصـــاد متسـارع النمـو

قصة التحول: من الاعتماد على النفط إلى التنوع

قبل عقود، كانت مسيرة التنمية تسير في ضوء الخطط الخمسية، مُحققة منجزات في مختلف المجالات، ومع التغيرات المتسارعة التي مرّ بها العالم، والتطورات في الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية؛ أصبحت هذه الخطط تسير في مسارٍ محدود الأثر؛ حيث كان النفط يشكل أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، ما يعني أنّ الاقتصاد السعودي وعجلة التنمية كانت تتأثر بشكل رئيسي بتقلبات أسعار أسواق النفط، الأمر الذي يؤثر على تحقيق الأهداف الوطنية والاستراتيجية.

من هنا انطلقت رؤية السعودية 2030؛ لتأتي واضعة خططها نحو بناء اقتصاد أكثر تنوع واستدامة، وتعزيز متانته، وفق أحدث المعايير التي وصل إليها العالم. وهكذا؛ بدأت القصة الفعلية للتحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة اليوم.

البداية: إصلاحات تُفعل دور صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص

الإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد السعودي، المستلهمة من رؤية السعودية 2030 خلال التسع سنوات الماضية، ساهمت في تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتحسين الحوكمة، إلى جانب إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة؛ ليكون أكثر فاعلية في الاقتصاد بصفته مُحركًا رئيسيًا، عبر تركيزه على استثمار قوته المالية في تطوير قطاعات استراتيجية وواعدة، مثل التعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والثقافة،

والسياحة، والترفيه وغيرها؛ إذ قاد الصندوق جهودًا لنمو الاقتصاد غير النفطي، بتأسيس الشركات، وقيادة محفظة شاملة من المشاريع الكبرى، وهو ما أتاح للقطاع الخاص فرصًا ذات تنوع أكثر؛ بما يُعزز من مشاركته الفاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي، مستفيدًا من الإصلاحات التي أزالت العقبات، التي كانت تعيقه.

لم يكن التحول الاقتصادي بطيئًا أو مترددًا بل كان سريعًا ومدروسًا؛ إذ ارتفعت مستويات الحوكمة، وتحسنت آليات اتخاذ القرار، وأصبحت الحكومة أكثر كفاءة واستجابة، ومع هذا التحول المؤسسي؛ بدأت فرص النمو تظهر واحدة تلو الأخرى، ليس فقط في القطاعات التقليدية، بل في مجالات أخرى متعددة لم تكن ضمن خارطة الاقتصاد سابقًا.

النتيجة: اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة

اليوم، نشهد اقتصادًا غير نفطي ينمو بوتيرة متسارعة، حيث تواصل الأنشطة غير النفطية نموها التاريخي غير المسبوق؛ لتمثل 51% من الاقتصاد. وقد دفعت تلك الجهود إلى مشاركة أكبر للقطاع الخاص، واستثمارات عالمية ضخمة تتدفق إلى المملكة، مستفيدة من بيئة الأعمال التي تتميز عن غيرها بأنّ الفرص لا تتولد فقط، بل تتضاعف وتتشكل بسرعة مذهلة، مستندة على اقتصاد أثبت صلابته بتجاوزه للتحديات التي أثرت على الاقتصاد العالمي وبطأت نموه.

إنّ رؤية السعودية 2030 ليست مرحلة فحسب، بل هي رحلة ممتدة لصناعة الفرص واستثمارها، وبناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يُحقق الشمولية والاستدامة، ويوفر الممكنات لنمو الجميع.

تنوع اقتصادي ومكانة عالمية

مؤشرات تعكس الازدهار والتمكين

تعكس المؤشرات الاقتصادية ما وصل إليه الاقتصاد السعودي من استقرار ونمو متسارع، في ظل ما شهده من خطوات إصلاحية على مدار الأعوام الماضية، هدفت إلى استدامة وتنويع الاقتصاد. فقد واصلت الأنشطة غير النفطية سلسلة نموها المستمر في عام 2024 لتصل إلى مستوى قياسي يتمثل بأنها أصبحت تُشكل أكثر من نصف الاقتصاد السعودي؛ لتتوج الجهود المتواصلة لتنمية القطاع غير النفطي منذ إطلاق الرؤية، دافعة نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وقد مثلت التوقعات الإيجابية للاقتصاد السعودي، تأكيدًا جديدًا على ما بذلته المملكة خلال الأعوام الماضية من جهد؛ بهدف تعزيز المكانة الاقتصادية التي تحظى بها المملكة؛ لتدفع نحو التنوع الاقتصادي عبر الاستثمار في القطاعات الواعدة وغير النفطية، وزيادة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي. كما قامت الحكومة بإعادة هيكلة منظومة الميزانية العامة للدولة؛ لتكون أكثر مرونة، واستشرافًا للمستقبل، معتمدة على الممارسات العالمية في هذا المجال؛ إذ أصبحت الميزانية تستند على مؤشريْن ماليْين رئيسيْن، وهما "مؤشر نسبة الانحراف في النفقات لدى الميزانية"، بالإضافة إلى "مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" وحددت مستهدفاتهما وفقًا للمستهدفات العالمية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية عند (5%-7%). وقد سجل أداء الميزانية تحوّلاً تاريخيًا في نمو الإيرادات الحكومية غير النفطية، بنمو يُقدر بـ 171% منذ عام 2016، إلى جانب أنها أصبحت تُمثل ما نسبته 40% من إجمالي الإيرادات الحكومية مقارنة بـ 27% في عام 2015، وهو ما سيساهم في التحرر من الاعتماد على الإيرادات النفطية؛ بما يُحقق استدامة الإنفاق، ودفع عجلة التنمية، دون تأثير من تقلبات أسعار النفط العالمية.

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ إطلاق الرؤية

القيمة (مليار ﷼)

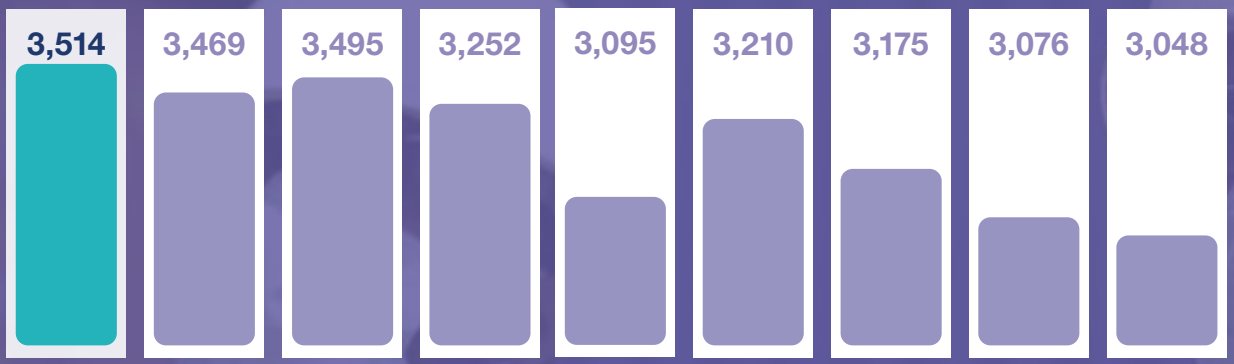

ارتفاع الإيرادات الحكومية غير النفطية منذ إطلاق الرؤية

القيمة (مليار ﷼)

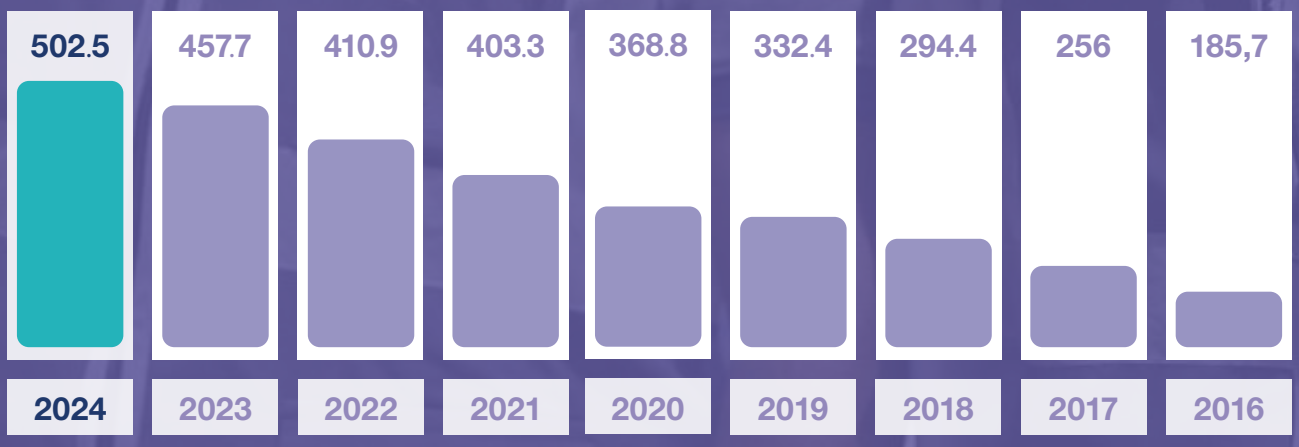

توقعـــات معدلات نمـو الاقتصـــاد السعـــودي

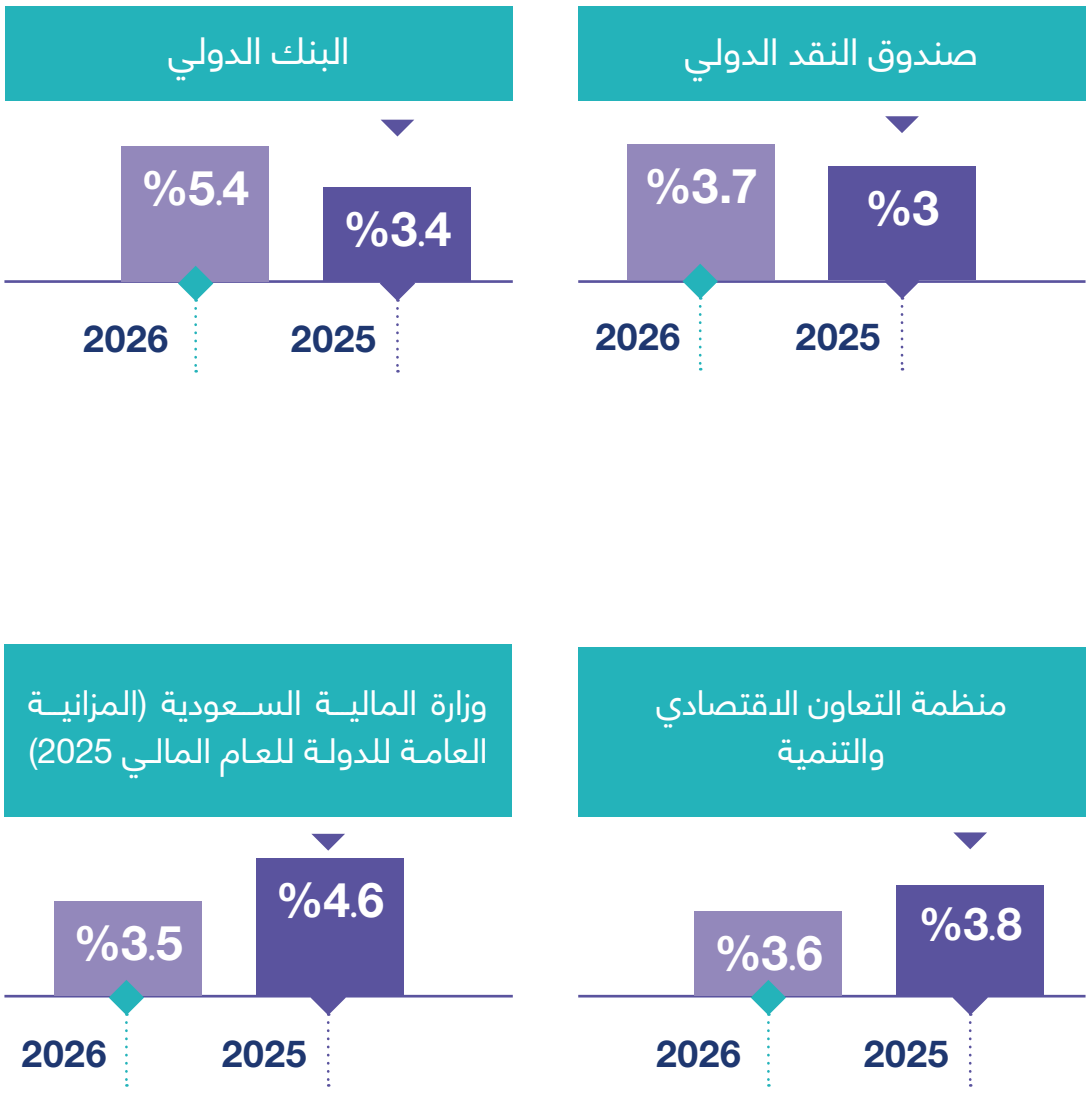

ارتفـــاع مساهمـة الأنشطـة غيـر النفطيـة منذ إطلاق الرؤية

في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

%51 قفزت إلى أعلى مستـوى تاريخـي لمسـاهمتها فـي الاقتصـاد

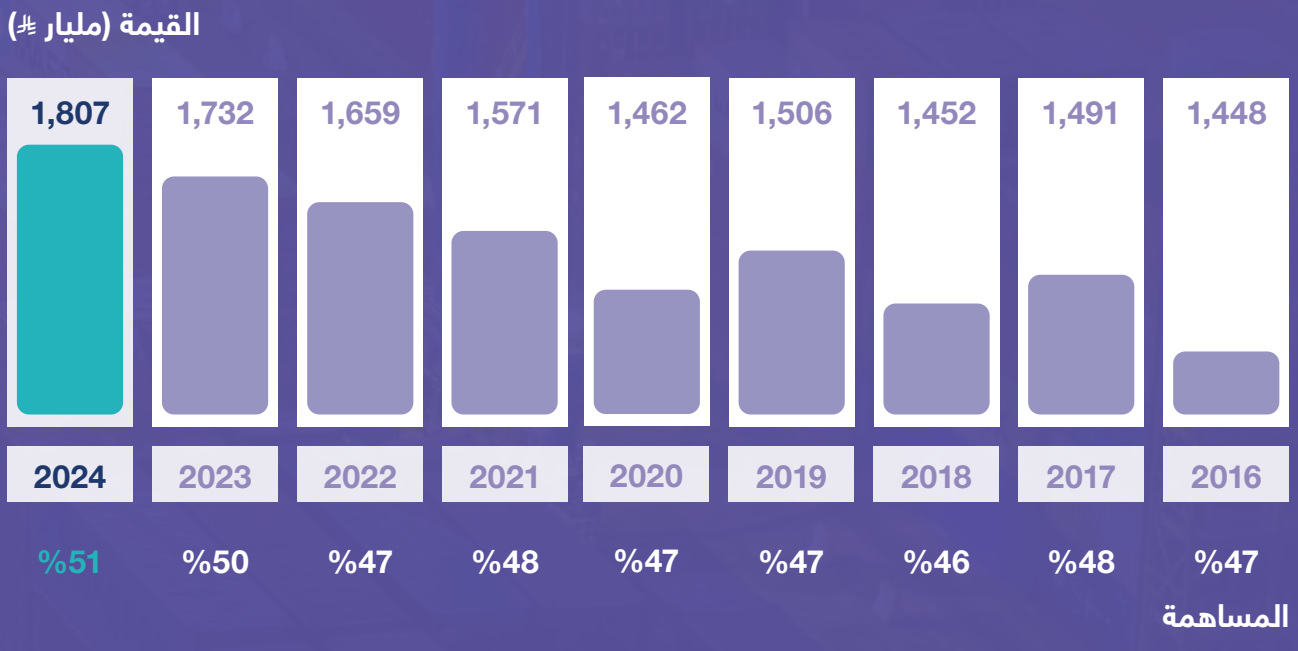

بالإضافة إلى ذلك؛ استمرت مستويات السيولة (النقود المتاحة) في الاقتصاد نموها الكبير؛ مسجلة أعلى مستوى تاريخي لها في شهر سبتمبر من عام 2024؛ ليكون ذلك تأكيدًا على ما يتمتع به الاقتصاد السعودي من قوة ونشاط مستمر، بجانب متانة القطاع المالي والمصرفي.

مستويات السيولة في الاقتصاد السعودي

استمرار تصاعد مستوى السيولة منذ عام 2016 مع تسجيل مستويات تاريخية

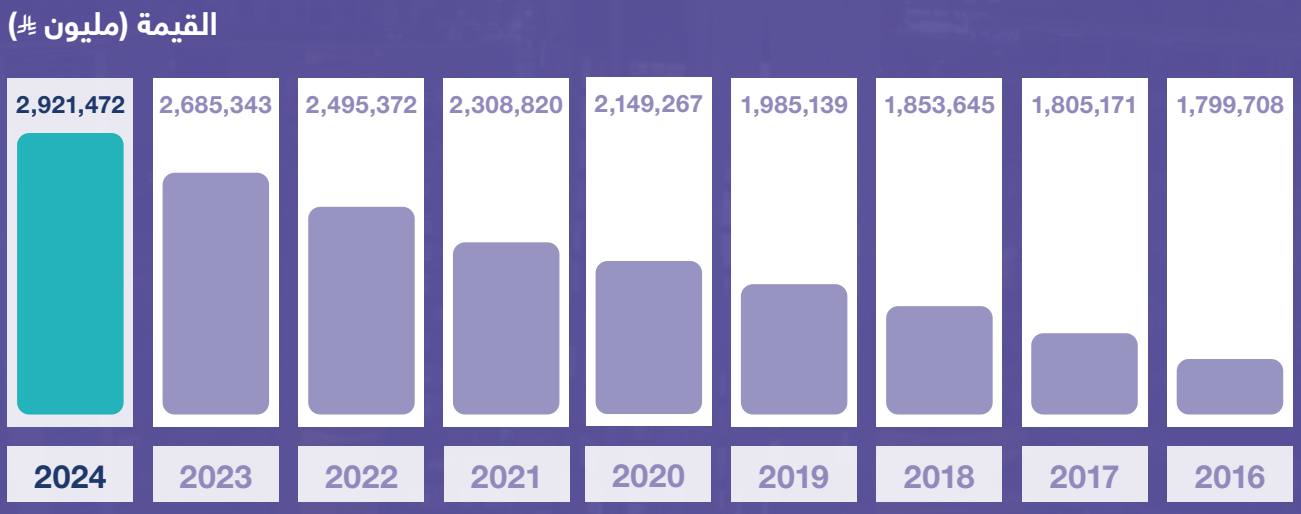

ونتيجة لفاعلية السياسة المالية والاقتصادية؛ فقد تعزز تصنيف المملكة الائتماني، وفقًا لتقارير ومؤشرات الوكالات الائتمانية الأبرز عالميًا، فبحسب وكالة "موديز" حصلت المملكة على تقييم (Aa3)، وحصلت على تقييم (A+) من وكالة "فيتش"، بالإضافة إلى تقييم (A/A-1) من وكالة "ستاندرد آند بورز".

واستندت هذه الوكالات في تقييمها على المركز المالي القوي للمملكة، وما تمتلكه من احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية، وقوة ميزانيتها العمومية التي شهدت تحسنًا وارتفاعًا في الإيرادات المالية العامة، إلى جانب نمو الاقتصاد غير النفطي المتسارع منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 التي هدفت إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وتتويجًا لذلك؛ سجلت الصادرات غير النفطية أداءًا لافتًا، عمل على تثبيت حضور المنتجات والسلع السعودية في الأسواق العالمية وتوسيع انتشارها؛ مما يعكس مدى تنافسيتها، وجودتها العالية، وهو ما يُشير إلى دلالة واضحة على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه؛ بما يُساهم في تعزيز الموقف الائتماني للمملكة، ويدفع للمحافظة على احتياطيات مالية متينة ومستقرة؛ ويُرسخ موثوقية وتنافسية الاقتصاد السعودي العالية، وقدرته على جذب الاستثمارات الدولية.

نمـو الصـادرات غيـر النفطيـة السـلعية (شـاملة إعـادة التصديـر)

القيمة (مليار ﷼)

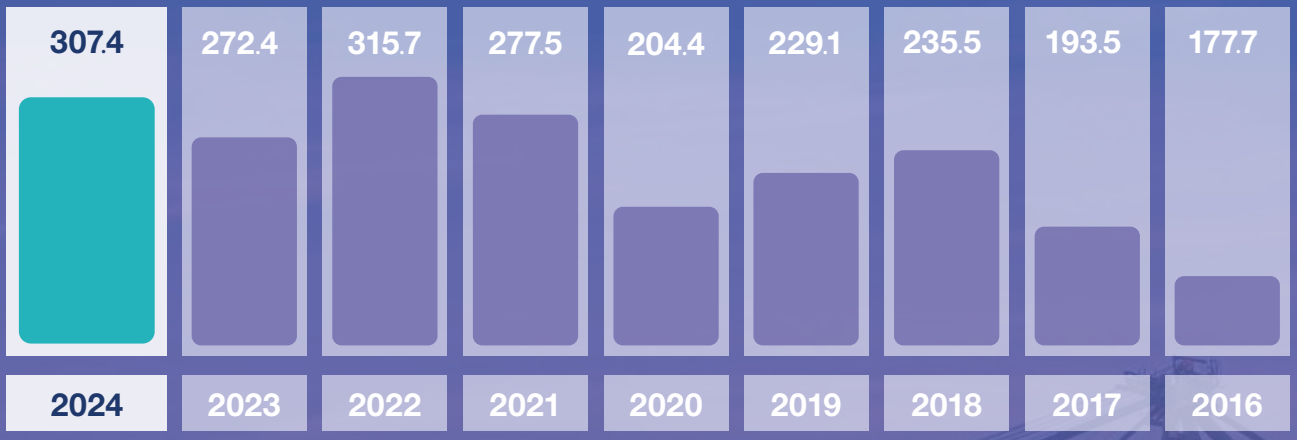

نمو الفائض في الميزان التجاري

القيمة (مليار ﷼)

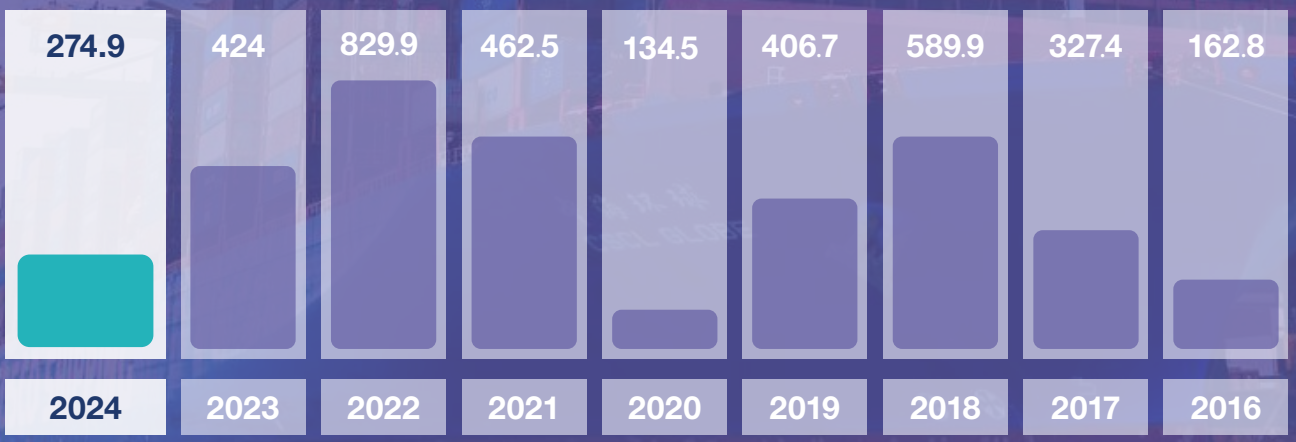

ريـادة تنافسـية وتأثيـر عالمـي

رسـخت المملكـة مكانتهـا التنافسـية كقـوة اقتصاديـة مؤثـرة علـى السـاحة الدوليـة؛ بفضـل النهـج الإصلاحـي الـذي تبنتـه منـذ إطلاق رؤيـة السـعودية 2030 قبـل تسـع سـنوات ماضيـة، وقـد أصبحـت تجربتهـا نموذجًـا يُحتـذى بـه، مـا دفـع إلـى إلـى تقدمهـا فـي المؤشـرات العالميـة، واختيارهـا مركـزًا عالميًـا للمعرفـة الاقتصاديـة؛ بهـدف نشـر ثقافـة الإصلاحـات الاقتصاديـة؛ ممـا يتيـح مشـاركة خبراتهـا الإصلاحيـة ورؤاهـا الاقتصاديـة مـع الـدول الأخـرى.

سـاعدت الإصلاحـات فـي إيجـاد مناخًـا تنافسـيًا، يُحفز الجهـود للمضـي قدمًـا فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي مختلـف القطاعـات، ففـي جانـب البيئـة التشـريعية والتنظيميـة، يبـرز السـماح بملكيـة أجنبيـة بنسـبة 100% فـي أغلـب القطاعـات، وإصـدار نظـام الإفلاس الجديـد، وإنشـاء المركـز السعـودي للتحكيـم التجـاري، وإصـدار نظـام المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة الجديـد. وفـي الإصلاحـات المرتبطـة بتحسـين بيئـة الأعمـال؛ أثمـرت الجهـود عـن تبسـيط الإجـراءات؛ بفضـل التوسـع فـي الرقمنـة؛ فأصبـح فسـح الحاويـات فـي الموانـئ يستغـرق 24 سـاعة فقـط، ولإتمـام نقـل العقـارات أصبحـت العمليـة تسـتغرق 60 دقيقـة فقـط، ولتسـهيل الحصـول علـى تراخيـص الاسـتثمار انخفضـت المتطلبـات بنسـبة 54%، وأُطلقـت منصـة تُمثـل حلقـة وصـل بيـن القطـاع الخـاص والجهـات الحكوميـة لعـرض مرئيـات ودراسـة التحديـات والمقترحـات. ولتمكيـن المـرأة وتعزيـز مشـاركتها الاقتصاديـة؛ دفعـت الإصلاحـات نحـو تمكينهـا مـن تأسـيس وممارسـة العمـل التجـاري بـدون قيـود، والمسـاواة بيـن الجنسـين فـي سـن التقاعـد، ومنـع التمييـز بيـن الجنسـين فـي الأجـور والوظائـف، والحصـول علـى خدمـات التمويـل.

وامتـدادًا لذلـك؛ فقـد فـازت المملكـة بعضويـة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي فـي الأمـم المتحـدة، والتـي تهـدف مـن خلالهـا إلـى تمكيـن إعطـاء الفـرص للجميـع، والسـعي للتخفيـف مـن آثـار تغيـر المنـاخ، إلـى جانـب تحفيـز التحـول الرقمـي لتعزيـز جـودة الحيـاة، وهـو مـا يُجسـد ثقـل المملكـة ودورهـا القيـادي علـى مسـتوى المؤسسـات الدوليـة؛ ومسـاهمتها فـي مـد جسـور التواصـل بيـن دول العالـم أجمـع؛ بمـا يُحقـق الخيـر والرخـاء للجميـع.

المملكة ضمن الأكثر تنافسية عالميًا

بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024

حققت المملكة المرتبة

- **الرابعة** على مستوى دول مجموعة العشرين
- **16** على مستوى دول العالم

تقدمت المملكة للمرتبة

- **العاشرة** في مؤشر العدالة
- **12** في محور كفاءة الأعمال

حافظت المملكة على مرتبتها

- **34** في محور البنية التحتية
- ضمن قائمة الـ20 في الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية

نموذج إحصائي متقـــدم

بحسب تقرير صادر عن البنـــك الدولي

25 مرتبـة قفزتهـا المملكـة فـي مؤشـر تقييـم أداء الأجهـزة الإحصائيـة الوطنيـة (SPI) بيـن عامـي 2022 - 2023

- من المرتبة 77 إلى المرتبة **55** عالميًا
- **الأولى** عـلى مستـــوى دول مجلس التعاون الخليجي
- **15** عـــلى مستـوى دول مجموعـــة العشرين

المملكة اختيـــار العالـــم

اختيرت من قبل البنك الدولي مركزًا للمعرفة

900+ إصلاحًا تشريعيًا وإجرائيًـا منذ عام 2019

- فـــازت بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة
- تمتـــد عضويتهـا خـــلال الفتـــرة 2025 - 2027

صندوق الاستثمارات العامة دور اقتصادي مُحفز

قوة استثمارية لقيادة النمو الاقتصادي

تأسس صندوق الاستثمارات العامة في عام 1971، ومنذ ذلك الوقت كان مُساهمًا في تمويل المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية للمملكة، وعلى مدى العقود التالية، دعم مسيرة التنمية، إلا أن دوره ظل محدودًا مقارنة بإمكاناته؛ لتأتي رؤية السعودية 2030، دافعة إلى تفعيل دوره الاقتصادي والتنموي، بإعادة هيكلة الصندوق؛ ليكون مُحركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، ويقود جهود تنويع الاقتصاد الوطني، بعيدًا عن النفط؛ ليشهد الصندوق رحلة تحولية طموحة، عززت من تأثيره على المستويين المحلي والعالمي، من خلال توسيع استثماراته في القطاعات الواعدة، وتأسيس شركات جديدة، وجذب رؤوس الأموال العالمية؛ مما جعله واحدًا من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم.

بفضل هذا التطوير؛ أصبحت أصول الصندوق التي تحت إدارته تنمو بوتيرة متسارعة، وتدفع نحو توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، عبر تأسيس شركات في قطاعات استراتيجية متنوعة.

نمـو الأصـــول تحت الإدارة

القيمة (تريليون ﷼)

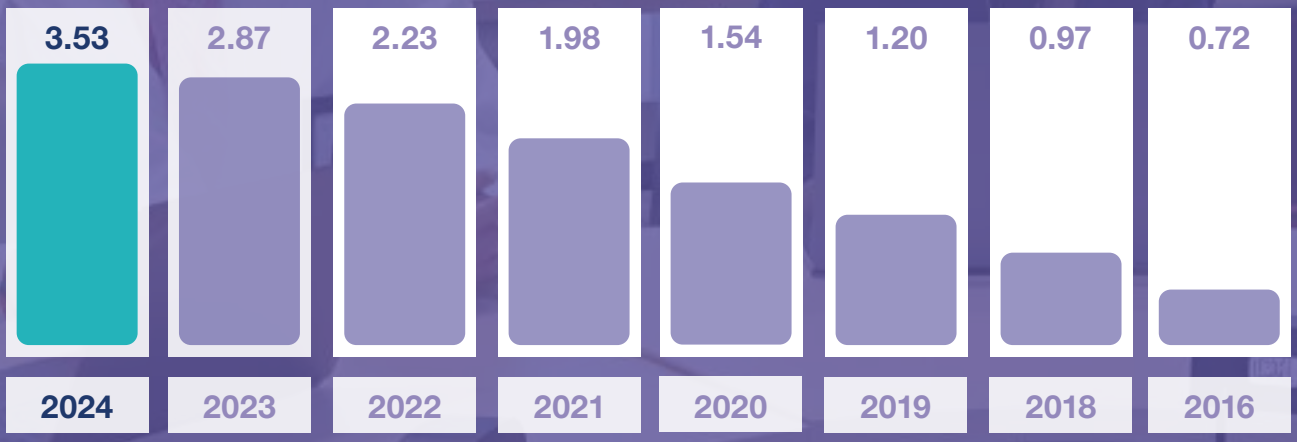

عدد فرص العمل

2021	2024
77,700 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة	1.1 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة

عدد الشركات المُنشأة

13 قطاعًا استراتيجيًا يستثمر فيه الصندوق

2021	2024
45 شركة	93 شركة

وامتد دور الصندوق القيادي نحو تطوير قطاع إدارة الأصول؛ لتشهد المملكة نموًا ملحوظًا في عدد مديري الأصول بوصولهم إلى أكثر من 130 مدير أصول؛ ليكون مُساهمًا في جذب عدد من مدراء الأصول العالميين للمملكة، ومن أبرزهم على سبيل المثال بلاك روك، وبروكفيلد، وستيت ستريت، وقولدمن ساكس. وبالشراكة مع سي بي أو بي، وميزوهو، وستيت ستريت؛ أطلق الصندوق استراتيجية صناديق المؤشرات المتداولة في بورصات عالمية (طوكيو، وهونغ كونغ، وشانغهاي، وشنزين، ولندن، وفرانكفورت)، وهو ما يأتي بهدف دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المالية السعودية، وتعزيز السيولة فيه. كما أطلق أيضًا حملة مدراء الأصول، بعقد عدد من المنتديات محليًا ودوليًا بالشراكة مع مبادرة مستقبل الاستثمار؛ ليكون ذلك داعمًا لاستكشاف آفاق جديدة لقطاع إدارة الأصول.

نمو عدد مديري الأصول

تعزيز لأصول الصندوق وقدراته الاستثمارية

في إطار الجهود لتعزيز قدرات الصندوق؛ للقيام بدوره في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الشاملة، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق – حفظه الله – عن إتمام نقل 8% من إجمالي الأسهم المصدرة لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، من ملكية الدولة إلى محافظ استثمارية مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. وفي إطار استراتيجيته لتعزيز استقراره المالي ودعم استثماراته التوسعية؛ نجح الصندوق في تأمين تسهيلات ائتمانية من خلال التعاون مع مؤسسات مالية عالمية؛ مما يعكس قوته المالية والائتمانية، ويوفر له مرونة أكبر في تنفيذ مشروعاته الاستثمارية. يأتي ذلك تجسيدًا للجهود التي تهدف إلى تعظيم أصول الصندوق وتنمية عوائده الاستثمارية، بجانب تقوية المركز المالي والتصنيف الائتماني؛ للمضي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق، المتمثلة في تطوير قطاعات جديدة، وبناء شراكات اقتصادية، وتوطين التقنيات والمعرفة، بالإضافة إلى استحداث المزيد من الوظائف؛ بما يعزز استدامة النمو الاقتصادي.

إتمام نقل 8% من أسهم أرامكو السعودية

%82.186

نسبة الأسهم المملوكة
للدولة بعد عملية النقل

تسهيلات ائتمانية بقيمة 15 مليار دولار

- تُعادل ما قيمته **56.25 مليار** ﷼
- بتعاون مع تحالف دولي مكوّن يضم 23 مؤسسة مالية من حول العالم

مكانة اقتصادية واستثمارية بين الرواد

منجزات عالمية لصندوق الاستثمارات العامة، عززت مكانته كأحد أكبر شركات إدارة الأصول وصناديق الثروة السيادية؛ إذ تصدرت العلامة التجارية للصندوق قائمة الأعلى قيمة بين نظرائه، وفقًا لتقرير "براند فاينانس". كما حصل على جوائز عالمية ضمن مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض 2024. يأتي ذلك نتيجة لأعمال واستثمارات الصندوق التي أثرت إيجابًا في إحداث حركة ونشاط اقتصادي واستثماري متنامي على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بالإضافة إلى دوره الذي يدفع نحو مزيد من التقدم واكتشاف الفرص وتطويرها في قطاعات استراتيجية وواعدة، وتعظيم أثرها في دعم نمو الاقتصاد غير النفطي، وذلك عبر جذب الاستثمارات، وتعزيز التعاون والشراكات الدولية؛ بما يُساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الأعلى قيمة بين صناديق الثروة السيادية حول العالم

بحسب تقرير لـ "براند فاينانس"

- تصدرت العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة قائمة العلامات التجارية الأعلى قيمة
- **1.1 مليار** دولار أمريكي قيمة العلامة التجارية لصندوق الاستثمارات العامة

4 جوائز حصل عليها صندوق الاستثمارات العامة

خلال مؤتمر الشرق الأوسط للسندات والقروض 2024

- أفضل فريق خزانة وتمويل
- أفضل صفقة في أسواق رأس المال الإسلامية
- أفضل صفقة صكوك
- أفضل صفقة رائدة

تمكين للقطـــاع الخـــاص

شراكـات وتعاونـات فـي العديـد مـن المجـالات، يعقدهـا صنـدوق الاستثمارات العامـة مع القطاع الخاص؛ بهـدف تمكيـن نمـوه وتوسـعه، وتعزيـز فرصـه الاسـتثمارية، مـن خلال محفظـة اسـتثماراته وشـركاته، لاسـيما المشاريع الكبـرى، مثـل نيـوم، والقديـة، والبحـر الأحمـر، وروشـن، الدرعيـة؛ إذ سـاهمت في دعم وتنمية المحتوى المحلي بشـكل ملحـوظ، عبر إشـراك القطـاع الخاص في جميع مراحل تنفيذ المشـاريع. ويظهر الأثر في نمـو المحتـوى المحلي في مشـاريع الصنـدوق بشـكل متصاعـد، إلـى جانـب الفـرص التـي يُقدمهـا الصنـدوق عبـر منصـة القطاع الخـاص، وبرامـج التأهيل والتدريـب للمقاولين والشـركات الصغيرة والمتوسـطة. هـذه الجهـود تسـهم فـي تحقيـق مسـتهدفات رؤيـة السعوديـة 2030، التي تهـدف إلى رفع مساهمـة القطـاع الخـاص فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي إلـى 65% ، وتوسـيع دوره في التنميـة الاقتصادية، ودعـم الابتكـار، وتعزيز تنافسيـة القطاعـات المختلفة فـي المملكة.

رحلة تنمية المحتوى المحلي

في مشاريع صندوق الاستثمارات العامة

* النطاق المتوقع لمساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي
** النطاق المتوقع لمساهمة الصندوق والشركات التابعة له في المحتوى المحلي

شراكة فاعلة

منصة القطاع الخاص

200+ فرصة مقدمة

40+ مليار ﷼ قيمة الفرص

منصة التأهيل المسبق للمقاولين

300+ شركة سعودية تأهلت للعمل مع شركات الصندوق

تأهيل وتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة

200+ شركة مستفيدة لتأهيلها للعمل مع شركات الصندوق

توسع في توطين صناعة السيارات الكهربائية

يعمل صندوق الاستثمارات العامة بصفته مُحركًا للاقتصاد السعودي، ويتجاوز دور الصندوق الاستثمار؛ ليمتد نحو إطلاق قطاعات جديدة، والاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الوطنية؛ بما يُمكّن من تنميتها وتطويرها؛ لتكون جزءًا رئيسيًا من رحلة نمو القطاع غير النفطي، ومُحفزًا لجهود التنويع الاقتصادي، وقد اتجه الصندوق في رحلته لتحقيق ذلك إلى الاستثمار في قطاع واعد واستراتيجي يتمثل في صناعة السيارات الكهربائية، وذلك عبر شركة "سير" التي بدأت أعمال إنشاء مجمعها الصناعي في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية؛ إذ تُساهم في تمكين الابتكار، وتوطين صناعة السيارات والتقنيات المتقدمة؛ بما يُعد تحقيقًا للأهداف الاستراتيجية لقطاع الصناعة في المملكة، عبر تعزيز دوره في قيادة النمو الاقتصادي، وتوليد الفرص الممكنة في الوظائف والاستثمار.

سيـــــــــر أول شركة سعودية

لصناعة السيارات الكهربائية تبدأ إنشاء مجمعها

- **5 مليـــــارات** ﷼ قيمة عقد البنـاء
- **مليـون** م² مساحـة المجمـع
- يحتـوي علـى مناطـق شـاملة لجميـــع مراحـل التصنيـــع
- يقـع فـي مجمـع الملـك سـلمان لصناعـة السـيارات داخـل مدينـة الملـك عبداللـه الاقتصاديـة

تطوير صناعة القهوة: نمو اقتصادي واجتماعي مستدام

تُعد القهوة موروثًا ثقافيًا في مناطق المملكة كافة، وتتميز المرتفعات الجنوبية منها بزراعة أجود أنواع البن الذي يُمثل تراثًا أصيلاً يعتز به الأهالي، وفي إطار الجهود الساعية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتعزيز الإنتاج المحلي، بدأت الشركة السعودية للقهوة، إحدى شركات الصندوق، في بناء مصنعها الرئيسي في منطقة جازان في مايو 2024، بمساحة تصل إلى 30,000 م^2، ويُتوقَّع أن تبدأ العمليات التشغيلية للمصنع في الربع الرابع من عام 2025، وسيكون مجهزًا بأحدث التقنيات وخطوط الإنتاج لتلبية الطلب المحلي والإقليمي المتزايد.

يُشكِّل المصنع حجر أساس في جهود الشركة السعودية للقهوة الساعية إلى توسيع إنتاج البُن من خلال معالجة وتعبئة حبوب البن وفقًا لمعايير عالية الجودة، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتمكين المزارعين المحليين عبر خلق فرص عمل، وتوفير البرامج التدريبية.

ويُرسي مصنع الشركة السعودية للقهوة معيارًا جديدًا في صناعة القهوة على مستوى المنطقة، حيث يتبنّى تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدوات الأتمتة المتقدمة، كما يلتزم بأعلى معايير الاستدامة، بما يُسهم في ضمان استدامة صناعة القهوة في المملكة، وتعزيز قدراتها التنافسية عالميًا.

حول مصنع الشركة السعودية للقهوة

تاريخ افتتاح المصنع

من المقرر بدء العمليات التشغيلية للمصنع في الربع الرابع من عام 2025.

مساحة المصنع وموقعه

يمتد المصنع على مساحة 30,000 م^2، ويقع على بُعد 5 كيلومترات من ميناء جازان.

الطاقة الإنتاجية للمصنع

يستهدف المصنع إنتاج 27,000 طن من البن الأخضر، و9,000 طن من البن المحمص سنويًا، مع إمكانية التوسع مستقبلاً.

المزايا التقنية

يتضمن المصنع خطوط إنتاج مؤتمتة بالكامل باستخدام أنظمة ذكاء اصطناعي متطورة، لمراقبة الجودة والكفاءة.

الاستدامة

تعتمد عمليات المصنع على تقليل الكربون، وإدارة النفايات، وتعزيز كفاءة الطاقة.

تنويع الاقتصاد المحلي

يُمثل المصنع خطوة نوعية في تنمية قطاع القهوة كجزء من مساعي المملكة لتنويع الاقتصاد المحلي، من خلال استثمار الموارد الزراعية.

القطاع الخاص.. توسع يقتنص فرص الاستثمار

تزايد لأهمية القطاع الخاص

لقد كان القطاع الخاص شريكًا مهمًا في تحقيق التنمية منذ نشأة المملكة، وتنامى دوره يومًا بعد يوم، مع تزايد الفرص التجارية والاقتصادية، وظهور تحديات يتحتم فيها مُشاركة المستثمرين، وإقامة الكيانات والمنشآت التجارية والصناعية، وجاءت رؤية السعودية 2030؛ لتبدأ رحلتها التحولية، واضعة القطاع الخاص ركنًا رئيسيًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط؛ لتجعل هدفها رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030.

تتواءم مراحل التحول للقطاع الخاص مع مراحل تنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تركزت الجهود في المرحلة الأولى على تأسيس قاعدة صلبة، ووضع الإصلاحات اللازمة لدعم القطاع الخاص، من خلال إطلاق برنامج تيسير لتحسين بيئة الأعمال، الذي نفذ أكثر من 900 إصلاح تنظيمي، سهلت إجراءات الاستثمار وجذبت المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك؛ أُنشئ المركز الوطني للتنافسية بهدف تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تعيق النمو الاقتصادي. مع انتقال المملكة إلى المرحلة التالية، المتمثلة في جذب الاستثمارات وتمكين القطاع الخاص؛ أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وتضمنت المرحلة تشريعات جديدة، مثل نظام الاستثمار الجديد، الذي ساعد على إيجاد بيئة محفزة، ودفع إلى تسهيل دخول الشركات الأجنبية.

وشهدت هذه الفترة أيضًا؛ ارتفاعًا كبيرًا في حجم الاستثمارات في قطاعات واعدة، ومنها السياحة، والترفيه، والتقنية، مما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين الدوليين بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بعام 2016. كما توسعت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية، والطاقة، والصحة؛ ليجد القطاع الخاص دورًا أكبر في التنمية. وقد تسارع نمو الاستثمارات، وبدأت ملامح تنويع الاقتصاد بالظهور بوضوح؛ فارتفعت قيمة الاستثمارات غير النفطية من

354 مليار ﷼ في 2020 إلى 797 مليار ﷼ في 2023 متجاوزة المستهدفات.

وقد ساعد نمو القطاع الخاص في هذه الفترة بتخفيض معدل البطالة ليحقق مستهدفه قبل أوانه عند 7% بحلول 2030، في حين ارتفعت نسبة مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل إلى 36%، متجاوزة الأهداف المحددة. إلى جانب نمو المحتوى المحلي، الذي وصلت نسبة مساهمته في مشاريع صندوق الاستثمارات العامة إلى 47% بحلول 2023؛ مما عزز دور الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع الكبرى التي يُديرها الصندوق ضمن محفظته.

تتجسد المرحلة الثالثة بدخول مرحلة التنفيذ الكامل للمشاريع العملاقة، حيث يُشارك القطاع الخاص في مشاريع كبرى، مثل نيوم والقدية، والبحر الأحمر، وهو ما يوفر الكثير من الفرص أمامه.

كما شهدت هذه الفترة توسع دور المناطق الاقتصادية الخاصة، الأمر الذي يُعد حافزًا للمستثمرين الدوليين، بما يُعزز القدرة التنافسية للمملكة عالميًا.

كما تتضمن المرحلة الثالثة مع اقتراب عام 2030، تركيز الجهد على تعزيز استدامة القطاع الخاص واستقلاليته، مع تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر، وضمان استمرار الفرص، في ظل مواصلة المملكة رحلتها في تنفيذ الخطط الاقتصادية؛ إذ ستركز على التصنيع المتقدم، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي؛ مما سيعزز مكانة القطاع الخاص بوصفه داعمًا للنمو الاقتصادي، بوصوله إلى المستهدف الخاص به، وهو مساهمته بنحو 65% في الناتج المحلي الإجمالي.

وجهة استثمارية عالمية

أصبحت المملكة وجهة استثمارية بارزة على مستوى العالم؛ بفضل حزمة من المبادرات والإصلاحات الهيكلية الشاملة، التي ثبتت دعائم قاعدة اقتصادية متينة، داعمة لنمو الأعمال، واستقطاب الاستثمارات العالمية من مختلف أنحاء العالم؛ حيث ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي، بمساهمة من تكوين رأس المال الثابت غير الحكومي، ما يُعد مؤشرًا على نمو وجاذبية البيئة الاستثمارية وثقة القطاع الخاص فيها، الأمر الذي حفز نمو الاستثمارات الأجنبية، وقد نالت المملكة المرتبة السادسة عالميًا في إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي على مستوى دول مجموعة العشرين.

تُشير المنجزات المختلفة إلى أنّ المملكة خلال الأعوام الأخيرة سجلت نجاحات نوعية، تعكس خطواتها الطموحة؛ حيث أصبحت فضاءً جاذبًا للاستثمارات الأجنبية، وأحرزت تقدمًا ملحوظًا في المؤشرات العالمية والإقليمية للاستثمار. كل ذلك وأكثر؛ يؤكد على صلابة واستقرار الاقتصاد السعودي وتنافسيته على المستوى العالمي.

نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي*

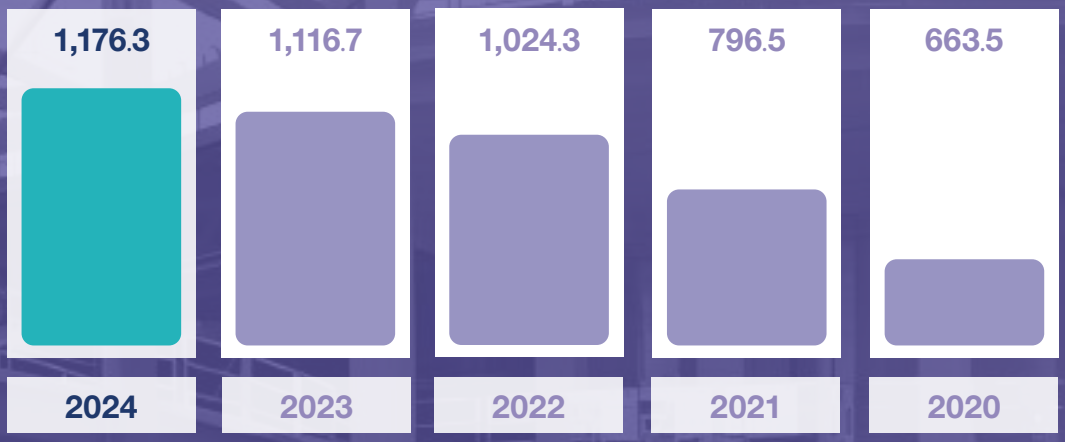

نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي للقطاع غير الحكومي**

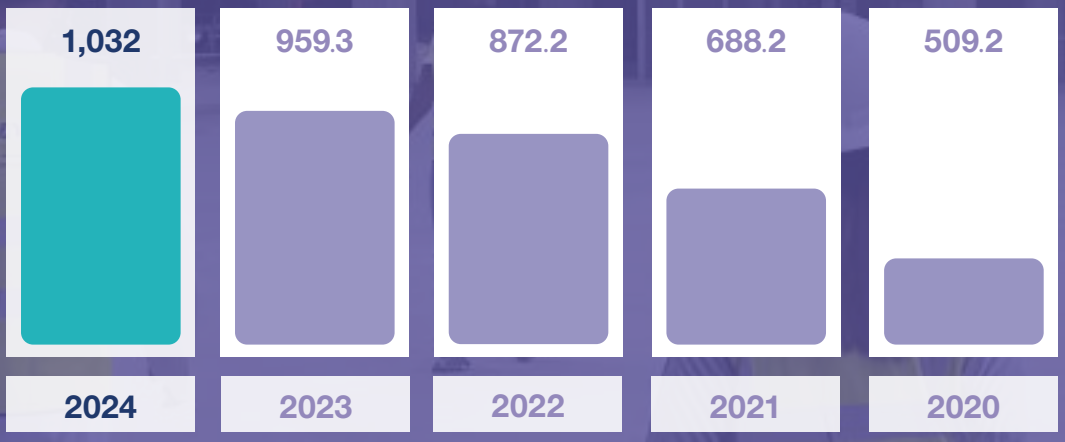

* يُعد من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس تطور الاقتصاد وقدرته على التوسع والإنتاج في المستقبل. ويمثل هذا المؤشر بيان بحجم الاستثمارات التي تُضخ في الاقتصاد، وذلك في شكل أصول ثابتة تُستخدم في الإنتاج لفترة طويلة الأجل.

** يقيس هذا المؤشر تطور القطاعات غير الحكومية في الاقتصاد، من خلال بيان حجم الاستثمارات التي تضخها هذه القطاعات في الاقتصاد على شكل أصول ثابتة.

نمـو تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الداخلـة للاقتصـاد

القيمة (مليار ﷼)

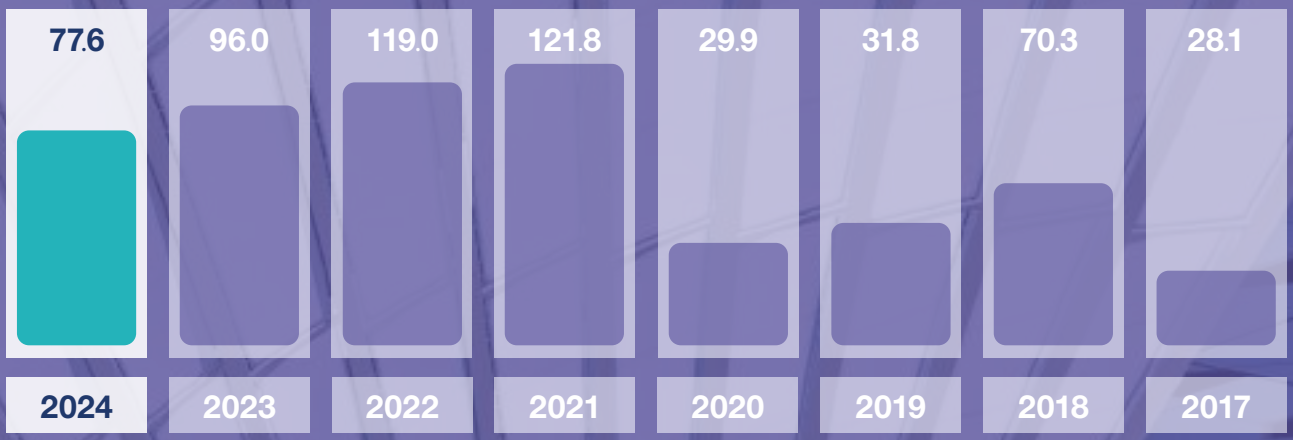

انخفـاض تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر الخارجـة مـن الاقتصـاد

القيمة (مليار ﷼)

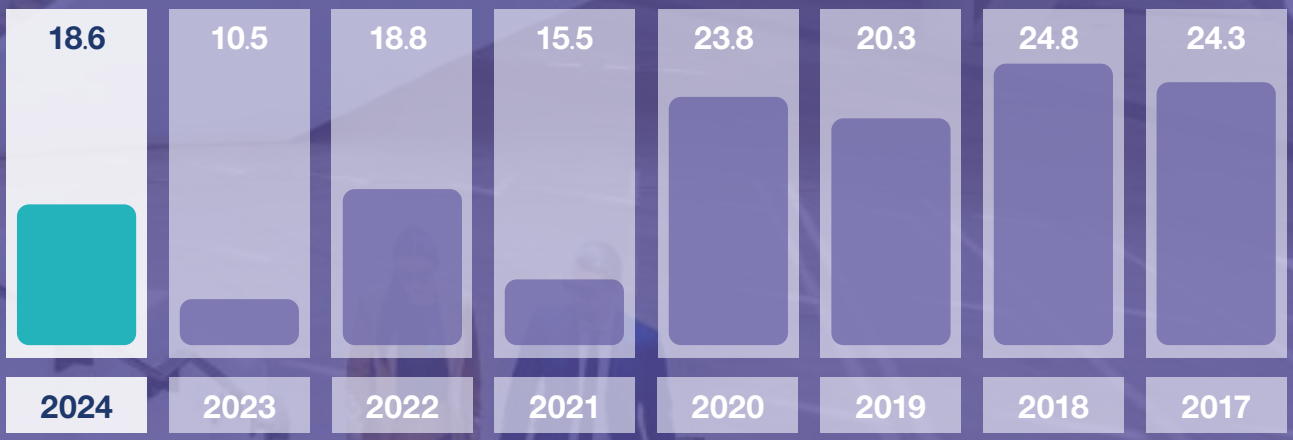

السادسة على مستوى دول مجموعة العشرين

ترتيب المملكة في إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب صندوق النقد الدولي

بيئة إيجابية مزدهرة

تجسيدًا لبيئتها الرائدة والممكنة التي تُحفز نمو القطاع الخاص؛ جاءت المملكة في مقدمة دول مجموعة العشرين، من حيث الأداء الأعلى لمؤشر مديري المشتريات، ويُعزى هذا إلى ما تشهده المملكة من تطوير للقطاع غير النفطي، بالإضافة إلى الأداء الإيجابي للقطاع الخاص عبر اقتناص فرص النمو، في ظل التمكين والازدهار الذي يحظى به، وهو ما انعكس إيجابًا على ترتيب المملكة في المؤشر، كما أنّ ذلك يُشير إلى ما يتمتع به السوق السعودي من طلب محلي قوي، وهو الأمر الذي يدفع إلى استمرار تصاعد مستويات الإنتاج.

الثانية بيـــن دول مجموعة العشرين

ترتيب المملكة في مؤشر مديري المشتريات

56.3 نقطة في **سبتمبر** من عام 2024

55.2 نقطة المتوسط للربع الثالث من عام 2024

تجاوز مستهدف عدد المقرات الإقليمية للشركات العالميـة

المستهدف لعام 2030	2024
500 شركة	571 شركة

تشريعات إصلاحية قادت لنمو تجاري

دفعت التشريعات التجارية عجلة تقدم قطاع الأعمال في المملكة؛ حيث ساهمت في تحديث الإطار التنظيمي الذي أوجد مُحيطًا استثماريًا مرنًا وجاذبًا، وساعد على تهيئة أرض خصبة لتشجيع العمل الحر، وريادة الأعمال، والنشاط التجاري بصفة عامة، وقد اهتمت الإصلاحات الجديدة أيضًا، بتوفير الممكنات التي تسهل تأسيس الشركات وإدارتها، وتحفيز أنشطة الامتياز التجاري، والاستفادة من البنية التحتية المهيأة، بتوافر مناطق اقتصادية متطورة، تُمثل حاضنة ممكّنة لمجتمع الأعمال، وداعمة لتوسعهم ونموهم وفق أحدث المواصفات العالمية تقدمًا؛ فهذه المناطق مُجهزة ببنية رقمية متقدمة، وتضع قيم الاستدامة عنصرًا رئيسيًا في منظومة قيمها؛ مما يوفر بيئة مشجعة على الابتكار والاستثمار؛ ليكون القطاع الخاص مُمكّنًا وقويًا، ويتعظم أثر أدواره في بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع، وتنمية القطاعات الواعدة مثل التقنية، والخدمات اللوجستية، والترفيه، والتعدين، والتجارة الإلكترونية؛ وهو الأمر الذي يُعزز النمو الاقتصادي للمملكة، ويُشجع على استقطاب المستثمرين من خارج المملكة.

انعكست هذه الإصلاحات إيجابًا على تنامي التراخيص الاستثمارية، والسجلات التجارية للشركات، بما في ذلك السجلات الأجنبية، وبمعدلات ملحوظة في مختلف القطاعات، وشهد الامتياز التجاري أيضًا نموًا كبيرًا خلال ثلاثة أعوام فقط. وامتد أثر الإصلاحات إلى ترسيخ مناخ المنافسة في قطاع الأعمال، وضمان تحقيق العدالة وتشجيعها؛ بما يدعم توفير حرية العمل وتشجيع دخول المستثمرين والمنشآت التجارية للسوق السعودي، ويُثبت ذلك طلبات التركز الاقتصادي التي تسمح للمنشآت بالاندماج والاستحواذ، وفق آليات وضوابط أكدها نظام المنافسة في المملكة.

نمـو السـجلات التجاريـة القائمـة

2023	2024
1.4 مليون سجل تجاري	1.6 مليون سجل تجاري
%40 منها لسيدات أعمال	%41 منها لسيدات أعمال

نمو سجـــلات الشركات منذ بدء نظام الشركات الجديد

نمو الامتيازات التجارية خـلال 3 أعوام

نمـــو الســجلات التجاريـة القائمـة للشـركات الأجنبيـة

أبرز القطاعات الواعدة نموًا في السجلات التجارية

نمو السجلات التجارية القائمة:

تشييد المباني

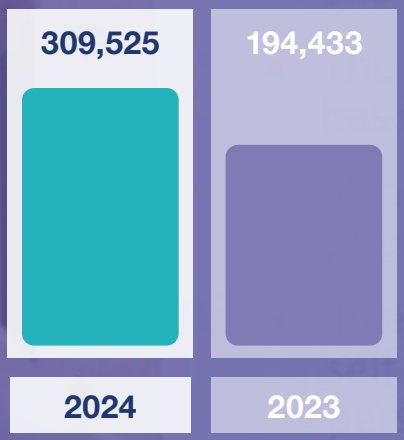

أنشطة المطاعم وخدمات الأطعمة المتنقلة

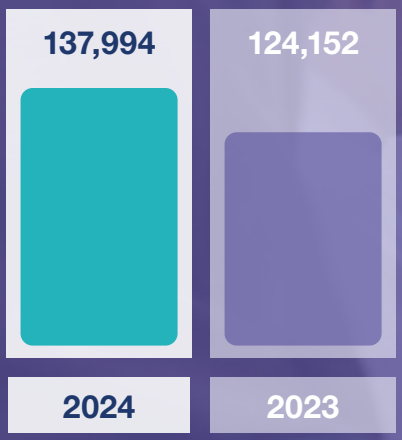

الخدمات اللوجستية

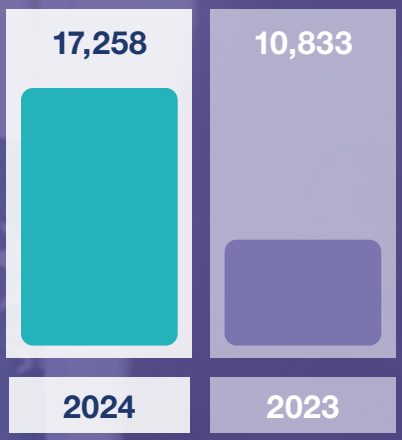

خدمات الحوسبة السحابية

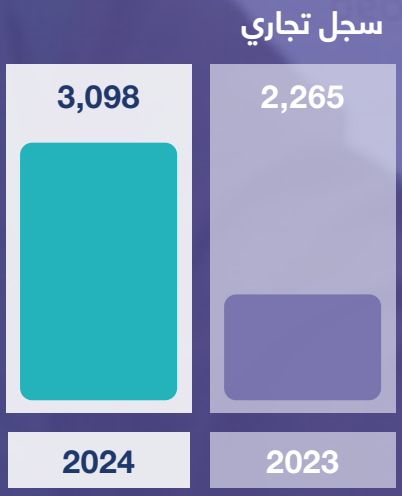

تنظيم الرحلات السياحية

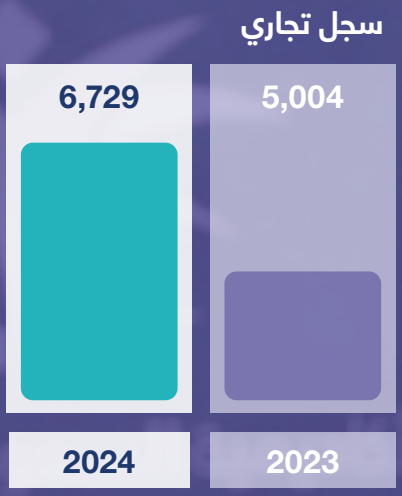

صناعة ألواح الطاقة الشمسية وأجزائها

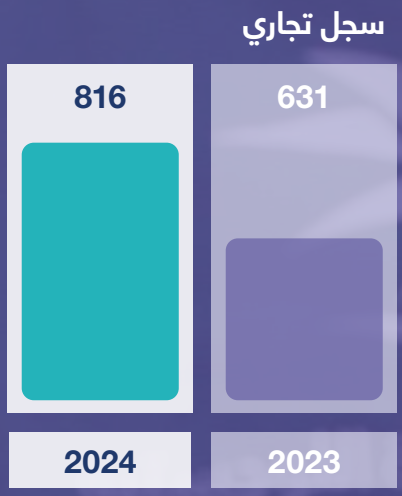

طلبات التركز الاقتصادي في المملكة

تتيح الطلبات للمنشآت الاندماج والاستحواذ والمشاركة وفق آليات محددة وضعها النظام، ما نتج عنه نموًا لافتًا بنسبة 9% من عام 2021 حتى عام 2024

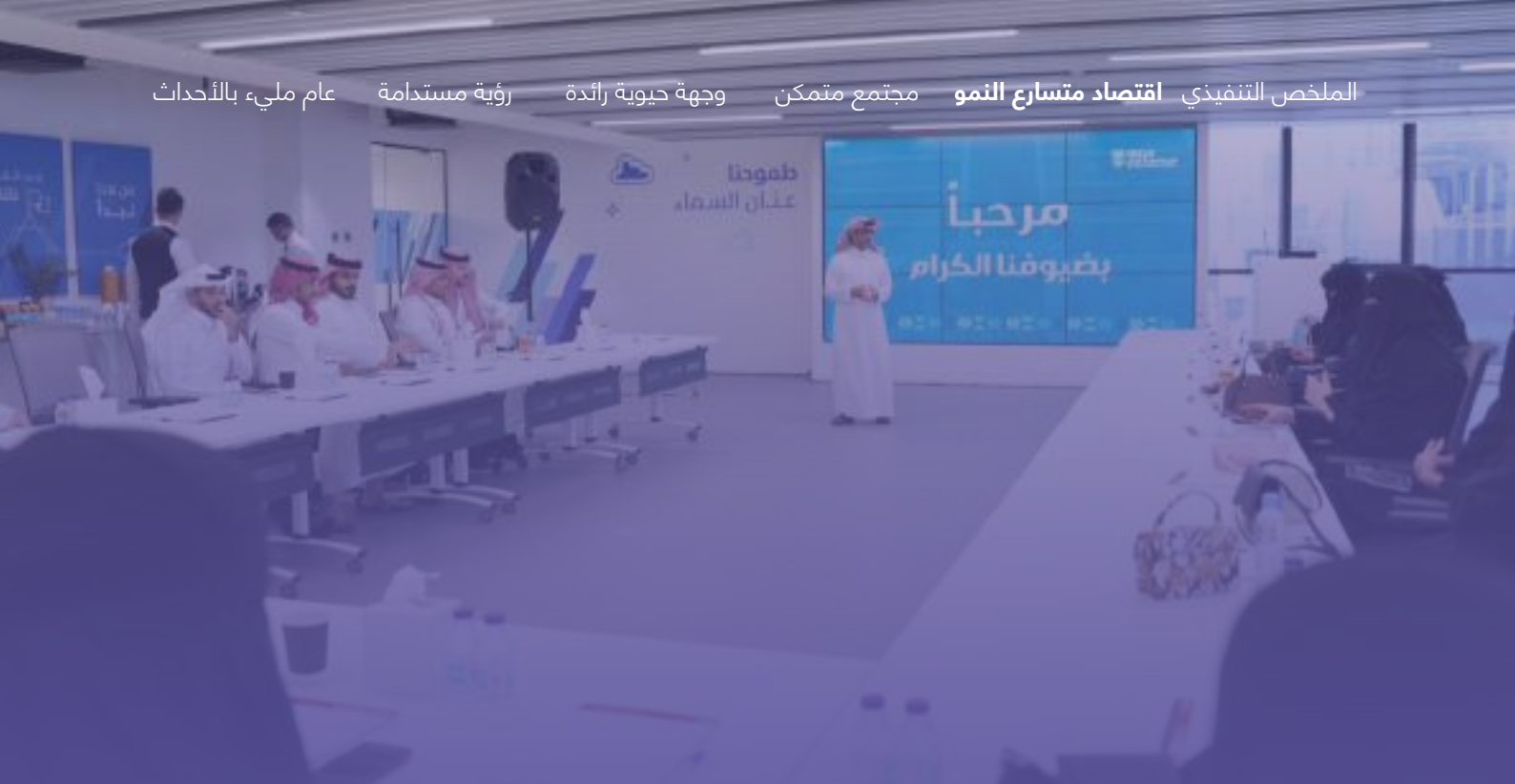

مسرعـــات أعمـــال لدعـم نمـو الشـركات الناشـئة

تأتـي المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة كأحـد المكونـات للقطاع الخـاص، وتوفر المملكـة لهـا بيئة مشـجعة علـى الابتكار والتوسـع؛ مما يعزز نمو القطـاع الخاص بشـكل عام.

ومـن أجـل تسـريع نمو هـذه المنشـآت؛ بـرزت العديـد مـن المبـادرات، ومنهـا إنشـاء الهيئـة العامة للمنشـآت الصغيرة والمتوسـطة، التـي جـاءت بمنظومـة لتمكين هذه المنشـآت ورواد الأعمـــال، وتقديـــم التمويـــل المالـي والدعـم الفنـي، ومن ذلك على سـبيل المثال بنك المنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج كفالـة، والشـركة السـعودية للاسـتثمار الجـريء. وتظهر كذلك مسـرعات الأعمال، والمعسكرات التدريبيـــة، كأمثلـــة على الممكنـــات الرئيسـة فـي هـذا القطاع؛ إذ تُسـهم فـي تعزيـز الابتـكار، وتشـجيع رواد الأعمـال والشـباب للاسـتفادة مـن الخبـرات وتنمية المهـارات ضمن برامجها، ولا يقتصـر دورها علـى التدريب فقط؛ بل تعمـل أيضًـا علـى الربط بالمسـتثمرين.

نتـج عـن هـذه البيئـة المحفـزة؛ أن نمت قيمـة الدعـم التمويلي للقطـاع، ونُفذَت العديـد مـن البرامـــج التي ساهمـــت فـي تخريـج منشـــآت، وتدريـــب رواد الأعمـــال، في التقنية المالية، والألعاب الإلكترونيـــة، والبرمجـــة، والصناعـــة، والتعديـن، والخدمات اللوجسـتية، وغيرها مـن المجـالات الأخـرى؛ بمـا دفـع نحـو نمـو القطـاع الخاص، وتوسـيع أثـره في تنويـع الاقتصـاد؛ ليكـون داعمًـا لتوليـد الوظائـف وفـرص الاسـتثمار، وتمكيـن ريـادة الأعمـال، بالإضافة إلى الاسـتفادة من عقول الشـباب في تحقيـق أحلامهم وطموحاتهـم، جنبًـا إلى جنـب مع أهداف التنمية المسـتدامة والشاملة، التي تدعم الاقتصـاد الوطني.

مشوار الألف ميل يبـــدأ بخطـــوة

إقامة النسخة الثالثة للمعسكر التدريبي لرواد الأعمال من برنامج ألف ميل

16+

جهـة عارضـة مـن القطـاع الخـاص والحكومي قدمت خدماتهـا للمستفيديـن

500+

رائـد أعمـال مُشـارك فـي قطاعـات الصناعـة والتعديـن والخدمـات اللوجستيـة

54+

ورشـة تدريبـة فـي مجـالات متعـددة تبنـي معرفـة رواد الأعمال وتثري رحلتهم الريادية

40+

خبير مُشارك بتقديم جلسات استشاريـة لـرواد الأعمـال

نمو قيمة التسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك وشركات التمويل

القيمة (مليون ﷼)

قيمة الاستثمارات في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء

القيمة (مليون ﷼)

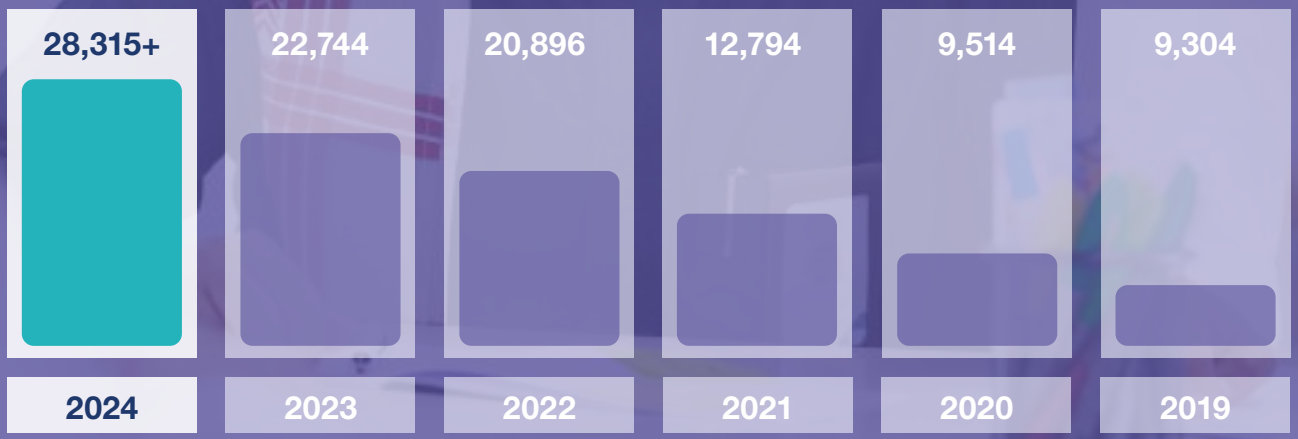

+1 مليـار ﷼

إجمالـي قيمـة التمويـل عبـر برامـج بنـك المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة حتـى يوليـو 2024

945
منشـــــأة مستفيـــــدة

45+
شريكًـــا تمويليًـــا فـي بوابـة التمويـل

4,885
منشـأة مسـتفيدة مـن بوابـة التمويـل

+28 مليار ﷼
إجمالـــي التمويـــل مـن بوابـة التمويـل

210+
استشـارات مقدمـة مـــن خـــلال خدمة المستشـار الائتمانـي

105 مليارات ﷼

قيمـة الدعـم لنمـو المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة المقـدم مـن برنامـج "كفالـة"

34+
منشأة شملها الدعم

المملكـة تحتضـن رواد الأعمـال مـن مختلـف أنحـاء العالـم

ضمـن جهـود مركـز الإقامـة المميـزة لتنميـة قطـاع ريـادة الأعمـال

38
رائـــد أعمـــال

14
جنسية مختلفة

مشاريع تخصيص في قطاعـــات متنوعـــة

منذ إطلاق برنامج التخصيص وحتى نهاية عام 2024

56 عقـــد شراكـــة بيـــن القطاعيْـن العـام والخـاص

9 عقود لنقل ملكية الأصـــــول

التعدين ثروة ثمينة تُحقق التنوع

وتيرة نمو متسارعة

منذ تأسيسها، بدأت المملكة في استكشاف واستغلال ثرواتها المعدنية؛ ليمر القطاع التعديني بأربع مراحل زمنية، كل مرحلة منها اعتمدت على ما قبلها، بخطوات سعت إلى ترسيخ التكامل بينها. تمثلت المرحلة الأولى في الفترة ما قبل الطفرة النفطية (1930-1970)، عبر جهود استكشافية وإمكانات بسيطة ومحدودة، وتأسست خلال هذه الفترة مصلحة الأشغال العامة، التي عملت على دراسة المعادن السطحية، ليأتي بعدها تأسيس وزارة البترول والثروة المعدنية.

وتزايد الاهتمام بالقطاع التعديني في المرحلة الثانية، التي شهدت فيها المملكة الطفرة النفطية (1970 - 2000)، فأُطلقت مشاريع بحثية بالتعاون مع شركات عالمية للبحث عن المعادن الأساسية والنادرة، كما بدأت المملكة في استغلال خامات البوكسايت والفوسفات، وجاء تأسيس شركة معادن في نهاية التسعينات الميلادية؛ بهدف قيادة تنمية القطاع وتنظيمه.

وأتت المرحلة الثالثة التي امتدت بين عامي (2000-2015)؛ لتتطور البنية التحتية للتعدين بمشاريع مثل مدينة رأس الخير الصناعية، بجانب جذب الاستثمارات الأجنبية، وازدهار الصناعات المرتبطة بالتعدين، ومنها على سبيل المثال استخراج وتصنيع معادن الألمنيوم والفوسفات، وغيرها.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، بدأت المرحلة الرابعة ورحلة التحول النوعي لقطاع التعدين؛ إذ استشرفت الرؤية بأنّ هناك فرص وفيرة وثمينة في القطاع لم تُستغل بعد، وهو ما دفع إلى تحديده كهدف استراتيجي؛ ليكون الركيزة الثالثة للاقتصاد السعودي، وقد جاءت العديد من المبادرات والممكنات، التي قامت بإصلاح البيئة التعدينية؛ بغرض تحفيز نمو القطاع، ومن ذلك؛ إطلاق الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين، واستحداث وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وإنشاء برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بجانب إصدار نظام الاستثمار التعديني، الذي ساهم في تعزيز جاذبية المملكة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التعدينية. ومن بين الجهود الممكنة بدأت المملكة بتنفيذ أكبر مسح جيولوجي على مستوى العالم والذي استغرق سبع سنوات، مع الإشارة إلى أنّ كل هذه الجهود تأتي متوائمة مع المبادئ والمعايير التي تحرص عليها المملكة، والمتجسدة في تعزيز الاستدامة والمحافظة على البيئة، ودعم تنمية المجتمع المحلي.

أفضى كل ذلك؛ إلى أن يُصبح التعدين اليوم رافدًا اقتصاديًا أساسيًا، وركيزة ثالثة للاقتصاد؛ إذ ارتفعت تقديرات الثروة المعدنية في المملكة؛ لتصل إلى ما يُقدر بـ 9.4 تريليونات ﷼، وسجلت الاستثمارات والتراخيص التعدينية نموًا مُلفتًا؛ بفضل سرعة إصدار التراخيص للمستثمرين مقارنة بمعظم دول العالم؛ حيث يقترب أن يُصبح الوقت المستغرق لإصدار التراخيص في القطاع من 90 يومًا، وهو ما يُرسخ مكانة المملكة؛ لتكون مركزًا تعدينيًا على المستوى الدولي.

رحلة التعدين منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016

- تقييم الثروات المعدنية بقيمة **4.9 تريليون** ﷼

2017

- **أولى خطوات البدء** في الاستراتيجية الشاملة للتعدين

2018

- **إطلاق** الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين

2019

- **استحداث** وزارة الصناعة والثروة المعدنية
- **إطلاق** منصة التعدين

2020

- **تطبيق** نظام الاستثمار التعديني
- **تأسيس** الشركة السعودية لخدمات التعدين (إسناد)

2021

- **بداية مشاريع** مبادرة البرنامج العام للمسح الجيولوجي
- **إطلاق** قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية

2022

- **إطلاق** أول منافسة علنية على رخصة كشف
- **تنظيم** أول مؤتمر تعدين دولي في الرياض

2023

- **تدشين** حاضنة الاستكشاف (نثري) للاستكشاف التعديني
- **إنشاء** صندوق التعدين
- **تأسيس** شركة منارة المعادن للاستثمار
- تقديم حوافز استكشافية قيمتها نحو **682.5 مليار** ﷼

2024

- ارتفاع حجم الثروات المعدنية إلى **9.4 تريليون** ﷼
- **+1.5 تريليون** ﷼ قيمة الاستثمارات بنهاية شهر يناير
- **إطلاق** منصة التعدين 2.0
- **إنشاء** البرنامج الوطني للمعادن

المملكة الأسرع نمـــوًا عالميًـــا لقطاع التعديـــن
خلال خمس سنوات ماضية (2018-2023)

بحسب التقييم العالمي لمخاطر الاستثمار في قطاع التعدين الصادر عن "MineHutte" بالتعاون مع ماينغ جورنال

- **1** ترتيب المملكة من حيث النمو الأسرع في البيئة الاستثمارية لقطـــاع تعديـــن
- **2** ترتيب المملكة في بيئة منح التراخيص التعدينية عالميًا
- ضمن أفضل **10** دول عالميًا في مؤشر السياسات الماليـــة
- **المملكـــة** ضمن أفضل دول التعديـــن عالميًـــا في الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية

نمو عدد رخص الاستغلال للتعدين

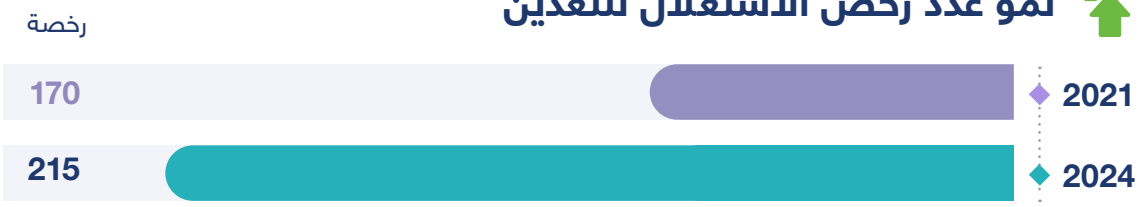

تسارع أعمال المسح الجيولوجي

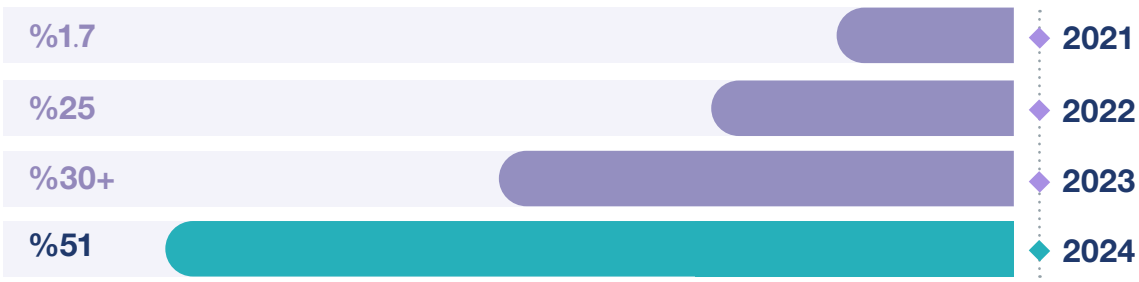

بيئة تعدينية جاذبة

المنافسة التعدينية الأضخم على مستوى المملكة

30 عرضًا مستلمًا

18 شركة محلية ودولية متنافسة

6 مواقع تعدينية تحتوي على معادن ثمينة، مثل الذهب والفضة والنحاس والزنك

نمو التراخيص التعدينية منذ صدور نظام الاستثمار التعديني

قبل نظام الاستثمار التعديني **224** رخصة

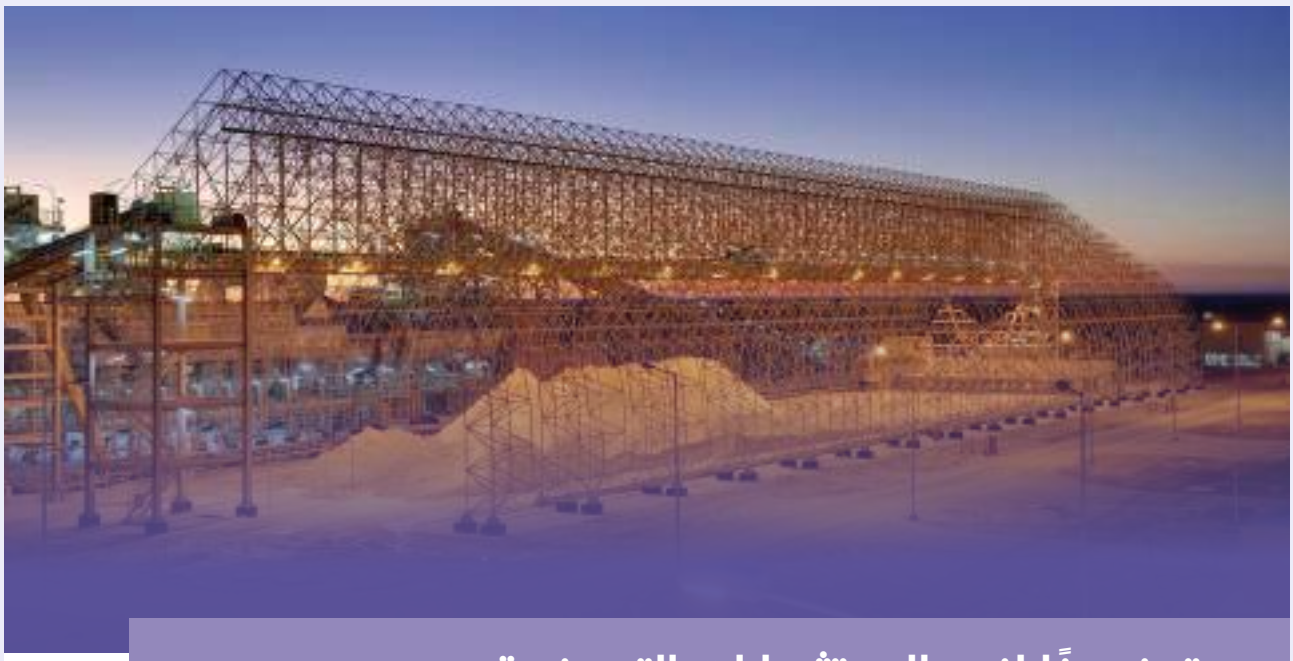

تحفيـــزًا لنمو الاستثمـارات التعدينيـة

- **7** رخـص تعدينيـة مطروحـة فـي الربـع الثالـث مـن عـام 2024
- تخصيـــص مجمعيْـــن فـي محافظـــة بيشـة بمنطقـــة عسـير

شركات تُنعش القطاع التعديني

شركات أجنبية جديدة

2023	2024
23 شركة	133 شركة

شركات داعمة في نشاطات مثل الحفر والاستشارات والمختبرات

290
شركة محلية وأجنبية

مركز عالمي للموارد التعدينية

مدن المملكة زاخرة بالفرص التعدينية وغنية بالمعادن الثمينة، وتعد منطقة الحدود الشمالية من أبرز المناطق التي تتمتع بمخزون معدني هائل، يشمل الفوسفات، والفحم، والدولوميت، والحجر الجيري، ورمل السيليكا. ويمثل الفوسفات أحد أهم المعادن الاستراتيجية التي تحتضنها المنطقة؛ فهو يُعتبر من المعادن التي تُسهم في تعزيز الأمن الغذائي المحلي والعالمي، من خلال دخوله كمكوّن في صناعة الأسمدة الزراعية.

تنتشر مشروعات إنتاج الفوسفات في مدينة وعد الشمال، وهي تُشكّل مشاريعَ تنافسية، تضع المملكة في مصاف الدول الرائدة عالميًا في إنتاج وتصدير هذا المعدن الثمين، وهو ما يفتح آفاقًا أوسع لنمو الاستثمارات التعدينية في شمال المملكة، الأمر الذي يُسهم في تمكين أبناء المنطقة، عبر الاستفادة من الوظائف التي توفرها هذه الاستثمارات، إلى جانب تحفيز النشاط الاقتصادي والتجاري.

الحدود الشمالية غنية بالفـــرص التعدينيـــة

قيمة الثروة التعدينية

4,669+
تريليون ﷼

مصدر يمد العالم بمعدن الفوسفات

5
مواقع لاحتياطي خام الفوسفات

الصناعة.. مُحرك للنمو الاقتصادي

النهضة الصناعية من البداية

بدأت الرحلة الصناعية منذ وقت مبكر، إلا أنّ الأساس الذي قامت عليه الصناعة السعودية الحديثة، تزامن مع اكتشاف النفط وتصديره إلى الخارج، وهو الأمر الذي ساعد في تطوير القطاع الصناعي؛ بفضل العوائد النفطية التي ساهمت في توفير الموارد اللازمة وتوجيهها نحو تنمية القطاع والتوسع في الإنتاج.

وفي فترة السبعينات الميلادية؛ أُسسَت وزارة الصناعة والكهرباء، وأُنشئ صندوق التنمية الصناعية السعودي؛ لتمويل المشاريع الصناعية وتقديم الدعم الفني والمالي، ثمّ بعد ذلك أُنشئت الهيئة الملكية للجبيل وينبع؛ مما أوجد نواة أساسية لمدن صناعية ببنية تحتية متقدمة، وهو ما أرسى دعائم نهضة صناعية شاملة.

كما شهدت هذه الفترة، تأسيس الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، التي مثلت نقطة تحول في قطاع البتروكيماويات.

وقد جاء تأسيس الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للصناعة في العقد الأول من الألفية الثانية؛ بهدف مواصلة مسيرة التنمية الصناعية وتعزيز البنية التحتية.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، ابتدت رحلة جديدة في تطوير الصناعة السعودية، مستندة على ما تحقق خلال المراحل السابقة؛ لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية، من خلال أربع قطاعات رئيسية تتمثل في الصناعات الوطنية، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والطاقة، مع التركيز على المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة، إلى جانب إطلاق مبادرة "صنع في السعودية"، التي تُعنى بتمكين المنتجات السعودية وتعزيز قيمتها التنافسية، وأخيرًا إطلاق المناطق الاقتصادية الخاصة، التي لها دور مهم في توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016

- **فصل** الصناعة عن وزارة التجارة وضمها إلى وزارة الطاقة

2019

- **استحداث** وزارة الصناعة والثروة المعدنية
- **تعديل** النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعي

2020

- **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للصناعة

2021

- **إطلاق** برنامج صُنع في السعودية

2022

- **تشكيل** لجنة باسم "لجنة صناعة اللقاحات والأدوية الحيوية"
- **إطلاق** برنامج مصانع المستقبل
- **إطلاق** برنامج المصانع الرائدة
- **إطلاق** "سير" أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة
- **تدشين** برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص "شريك"

2023

- **إطلاق** المناطق الاقتصادية الخاصة
- **إطلاق** شركة الاستثمارات الدوائية "ليفيرا"
- **افتتاح** أول منشأة لإنتاج السيارات الكهربائية

2024

- **+12 ألف مصنع** في أنحاء المملكة

تنوع الدعم الذي يحظى به القطاع الصناعي اليوم، وهو ما أوصله إلى تسجيل تقدم ملحوظ، ويتبيّن ذلك بتزايد المنشآت ونمو الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية؛ بما يُحقق المساعي الهادفة إلى أن تكون الصناعة السعودية أكثر تنافسية على المستوى العالمي، ومُحفزة لبناء اقتصاد مُزدهر ومتنوع.

نمو المنشآت الصناعية

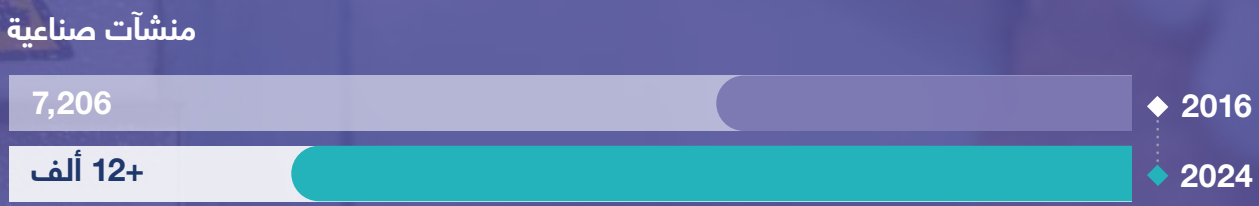

حجم الاستثمارات الصناعية *

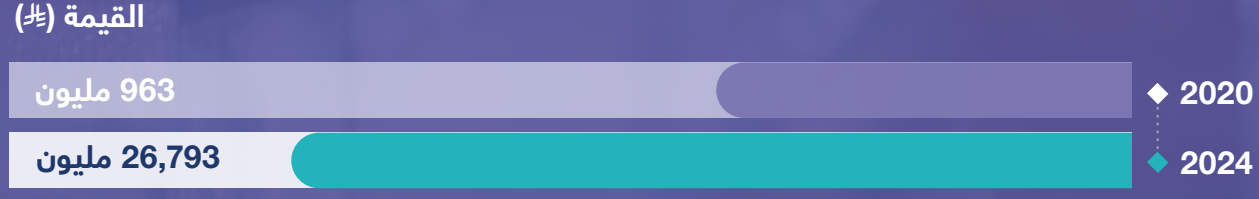

* البيانات تشمل الصناعات التعدينية

توطين للصناعة وتنمية للمحتوى المحلي

تعيش الصناعة السعودية حقبة توسعت فيها جهود توطين الصناعة، لاسيما في صناعات استراتيجية، تساهم في تطوير قدرات تنمي الإنتاج والمحتوى المحلي؛ ليكون ذلك دافعًا نحو تقليل الاعتماد على الواردات، وتخفيف الضغط على الميزان التجاري، ويُحقق النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار؛ بدأت المملكة رحلة طموحة لتعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة؛ بهدف بناء اقتصاد متنوع ومستدام، وتمكين المنشآت الصناعية المحلية، وقد كان إنشاء هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية خطوة مُحفزة للدفع نحو هذا المسار؛ حيث عملت منذ تأسيسها على إصدار السياسات والتشريعات الداعمة؛ لتمكين المنتج المحلي في المشتريات الحكومية، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للتوطين.

ومن خلال آليات رقابية ومساءلة، وسياسات ولوائح منظمة، تضمن تحقيق الأهداف المرجوة؛ بدأت القطاعات المستهدفة بالتوطين في تحقيق تقدم ملموس؛ حيث شهد قطاع الأدوية قفزة نوعية بتصاعد وتيرة الجهود لتوطين الصناعات الدوائية، التي تسير بالتوازي مع الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية، الساعية إلى تسريع الاستثمار في تصنيع اللقاحات والأدوية؛ بما يُعزز الأمن الدوائي، ويضمن استدامة سلاسل الإمداد. وتسارع الإنجاز في هذا الاتجاه أيضًا؛ ليصل إلى الصناعات العسكرية، ببناء قدرات جديدة في مجال التصنيع؛ لترتفع نسبة توطين الصناعات العسكرية.

واليوم؛ يرتفع سقف الطموح إلى الصناعات النوعية، مثل صناعة السيارات؛ حيث عملت المملكة على بناء منظومة تصنيع متكاملة، تدعم إنتاج المركبات محليًا، مع توظيف التقنيات الحديثة وتوطينها. ويمثل هذا التحول نقلة نحو اقتصاد متقدم، يعتمد على الابتكار، والتصنيع النوعي.

توطين لصناعات الأدوية

ارتفاع التوطين في سوق صناعة الأدوية بنسبة
%40

ارتفاع التوطين في صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية بنسبة
%15

تمكين مستمر للمصانع الوطنية

تحديث القائمة الإلزامية للمنتجات الوطنية

+6,000
مصنع مستفيد من القائمة
حتى نهاية عام 2024

ربط المصانع الوطنية مع المشاريع الكبرى والشركات العالمية

+4,400
مصنع مستفيد
من برامج الربط

بنيــة تحتيــة داعمـــة للمصانــع

تُعـد البنيــة التحتيــة الصناعيــة المتقدمة فــي المملكة، أحـد الممكنـات التي تدفع عجلــة التقــدم الصناعــي فيهــا؛ إذ أولــت تطوير البيئــة الصناعية أهمية بالغة ضمن خططها الاســتراتيجية والتنموية؛ نظرًا لما يُمثــل تطويرها مــن ميزة تنافســية جاذبة للاســتثمارات الصناعية المحلية والدولية، وتحفيز للقطاع الخــاص. حصلت المملكة علــى إشــادة دوليــة نظيــر اهتمامهــا في التنميــة الصناعيــة وتهيئة البنيــة التحتية، والحلــول الصناعية المتكاملــة والمبتكرة، التي تكــون داعمًــا ومُحفزًا لنمو وتوســع المنشــآت الصناعيــة، ومُعــزّزًا لعملياتهــا الإنتاجيــة، فقــد جــاءت بمقدمــة الــدول علــى المســتوى العالمــي فــي مؤشــر البنيــة التحتية للجودة للتنمية المســتدامة "QI4SD"، وفقًا لمنظمــة الأمم المتحدة للتنميــة الصناعيــة "UNIDO"، كما فازت "مــدن"، بعدد من الجوائــز ضمن مجموعة جوائــز Global Business Outlook العالميــة نظيــر جهودهــا فــي إدارة المدن الصناعيــة وتطويرها.

QI4SD

الـ 20 عالميًا في مؤشر البنية التحتية للجودة للتنمية المستدامة "QI4SD"

لعام 2024 والذي يصدر من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO"

- **الأولى** على المستوى الإقليمي
- **25** مركزًا قفزتها المملكة عالميًا

Global Business Outlook

"مدن" حاضنة ومُمكّنة للقطاع الصناعي

فازت بجوائز ضمن مجموعة جوائز Global Business Outlook العالمية لجهودها الصناعية

- **تطوير** البنية التحتية الصناعية
- **ابتكار وتطوير** حلول ومنتجات صناعية
- **توفير بيئة استثمارية** ممكّنة للقطاع الخاص

الخدمات اللوجستية رافد داعم للاقتصاد

رحلة تنمية قطاع النقل والخدمات اللوجستية

انطلاقًا من موقع المملكة الاستراتيجي على خريطة العالم؛ جاءت رؤية السعودية 2030 متبنية الموقع الجغرافي المميز، بوصفه محورًا يصل بين القارات، وأحد نقاط القوة التي تنطلق منها الرؤية في رحلة البناء والتنمية. ومع الإيمان بأهمية القطاع اللوجستي باعتباره ركنًا أساسيًا لتمكين القطاعات الأخرى؛ فقد حظي باهتمام بالغ؛ ليصبح اليوم مساهمًا رئيسيًا في مسيرة التنمية المستدامة.

ولإيجاد منظومة ذات كفاءة أعلى؛ أُعيدت هيكلة القطاع، بتنظيم واستحداث عدد من الهيئات والجهات الرئيسة، ومن بينها إعادة تنظيم الهيئة العامة للنقل، والهيئة العامة للموانئ، والهيئة العامة للطيران المدني، والشركة السعودية للخطوط الحديدية، ومؤسسة البريد السعودي، بالإضافة إلى تأسيس شركة خدمات الملاحة السعودية، والهيئة العامة للطرق، والمركز الوطني لسلامة النقل. ولاستدامة أثر التطوير أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للطيران؛ للمساهمة في استشراف المستقبل واقتناص الفرص. كما جاء إطلاق المراكز والمناطق اللوجستية؛ لأجل تمكين القطاع اللوجستي، عن طريق تطوير البنية التحتية؛ لتحفيز الصادرات السعودية، وأنشطة إعادة التصدير، واستقبال الواردات من مختلف أنحاء العالم.

تُركز الجهود على أربع قطاعات، ففي قطاع النقل البحري؛ عملت المملكة على تطوير الخطوط الملاحية وتعزيز ربطها بالأسواق العالمية. وفي النقل الجوي؛ تتمثل الأهداف في زيادة نطاق ربط المملكة مع مختلف دول العالم عبر 29 مطارًا، ومضاعفة أعداد المسافرين، وأن تُصبح المملكة مركزًا رائدًا للشحن والخدمات اللوجستية. بينما في مجال النقل البري؛ يأتي تنظيم وتطوير الأنشطة المتعلقة بالنقل البري؛ من أجل تعظيم عوائدها الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز شبكة السكك الحديدية، بوصفها أحد الدعامات التي تدفع نحو توفير حلول التنقل، وترسيخ مكانة المملكة في نشاط الشحن والإمداد.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **بدء تشغيل** المرحلة الثانية من سكة قطار الشمال الخاصة بنقل الركاب والبضائع

2018

- **تأسيس** شركة خدمات الملاحة الجوية السعودية

2019

- **انطلاق** أولى رحلات قطار الحرمين السريع

2020

- **إطلاق** أول خط ملاحي يربط المملكة بدول شرق أفريقيا
- **إطلاق** خط ملاحي جديد بين ميناء الجبيل التجاري ودول شرق آسيا
- **توجيه** بتطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسة لمدينة الرياض

2021

- **إطلاق** خط شحن ملاحي جديد يربط ميناء جدة الإسلامي بشمال أوروبا والبحر المتوسط والشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشمال أفريقيا
- **إطلاق** برنامج الربط الجوي
- **ضم** الخدمات اللوجستية لوزارة النقل ليكون اسمها وزارة النقل والخدمات اللوجستية
- **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية
- **فوز** المملكة بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية IMO للفترة (2022-2023)

2022

- **إطلاق** المخطط العام لمطار الملك سلمان الدولي
- **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للطيران
- **إطلاق** مبادرة الموانئ الذكية

2023

- **تأسيس** طيران الرياض
- **إضافة** 28 خدمة ملاحية جديدة
- **افتتاح** منطقة لوجستية جديدة بميناء جدة الإسلامي بالتعاون مع شركة (LogiPoint)
- **المملكة** توقع مع دول العالم على إنشاء ممر اقتصادي جديد يربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا

2024

- **الفوز** بعضوية منتدى النقل الدولي (ITF)
- **فوز** الهيئة العامة للموانئ بجائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ضمن جوائز "إنترناشيونال فاينانس المالية"
- **إنشاء** منطقة لوجستية جديدة في ميناء جدة الإسلامي
- **إضافة** 34 خدمة شحن ملاحية جديدة في كلاً من ميناء جدة الاسلامي وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام وميناء الجبيل التجاري
- **اعتماد** المخطط العام للمنطقة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان

يتجسد التقدم اللوجستي المتسارع الذي حققته المملكة منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، من خلال تسجيلها تقدمًا على صعيد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس قدرة البلدان على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منتظم. كما يأتي حلول المملكة في طليعة دول العالم وتصدرها إقليميًا في الحمولة الطنية التجارية تأكيدًا على الريادة التي وصلت إليها.

تصدر إقليمي في الحمولة الطنية التجارية لعام 2024

الأولى
عربيًا

الـ20
عالميًا

موانئ لتعزيز ريادة المملكة اللوجستية

امتدادًا لمكانتها المتميزة على المستويين الإقليمي والعالمي في القطاع اللوجستي؛ تستمر المملكة لتحقيق مستهدفها بأن تكون مركزًا عالميًا في النقل البحري؛ حيث شهد ميناء جدة الإسلامي افتتاح أكبر استثمار لوجستي عالميًا لشركة ميرسك، وأُطلقت خدمات شحن ملاحية جديدة، وحصلت "موانئ" على جائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية ضمن جوائز "إنترناشيونال فاينانس المالية". وفي ذات الاتجاه، عزز ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام قدراته عبر امتلاكه أكبر عدد شاحنات كهربائية على مستوى الشرق الأوسط، حيث تسعى المملكة من خلال موانئها المنتشرة على ساحلي الخليج العربي والبحر الأحمر، إلى أن تكون منصة لوجستية رئيسية تربط بين الشرق والغرب، ما سيُساهم في تثبيت وتقوية مكانتها الاقتصادية العالمية.

تطويـــر البنيـــة التحتية للموانئ

افتتاح أكبر استثمار لوجستي لشركة ميرسك عالميًا بميناء جدة الإسلامي

بقيمة تتجاوز **1.3 مليار ﷼**

جائزة أفضل مساهمة في تطوير البنية التحتية الاقتصادية

حصدتها الهيئة العامة للموانئ ضمن جوائز "إنترناشيونال فاينانس المالية"

أكبـر ميناء في عدد الشحنات الكهربائيـة

يمتلكها ميـــناء الملك عبدالعزيز بالدمـــام، وذلك على مستوى الشرق الأوسط

80
شاحنة كهربائية

تُرسخ
مبادئ الاستدامة

تزيد من
القدرات التشغيلية

مسيـــرة مـن التطـــور لقطاع الطيـــران

مـرّ قطاع الطيـران بالعديد مـن المحطات فـي تاريـخ المملكـة، منـذ افتتـاح أول المطـارات السـعودية فـي جـدة، وتبعـه مطـار الرياض، وتأسيس مصلحة الطيران المدني التـي ضمّت الخطوط السـعودية وإدارة الطيران المدني، وذلك خلال الفترة (1945-1948).

وفـي الفتـــرة (1959-1977) فُصلـت الخطـوط السعوديـــة عـن الطيـــران المدني، حتى اسـتقر اسـمها على رئاسـة الطيران المدني، إلى أن تحولت إلى الهيئة العامـة للطيـران المدني في عـام 2004.

مع انطلاق رؤية السـعودية 2030؛ تركزت الجهـود أكثـر للدفـع نحو تطويـر القطاع؛ وذلـك عبـر إعـادة تنظيـم الهيئـة العامة للطيـران المدنـي، وتأسـيس الشـركات متمثلـة بطيران أديـل، وطيـران الرياض، وخدمـات الملاحـة السـعودية، بالإضافة إلى وضع مسـار للطريق نحو المسـتقبل، بـإطلاق الاسـتراتيجية الوطنيـة للطيران، وإطلاق برنامـج الربـط الجـوي، وتسـريع عمليـة تخصيـص المطـارات؛ بهـدف تحقيـق الكفاءة التشـغيلية. ونتج عن هذا بـأن أتـت مطـارات المملكـة وشـركات النقـل الجـوي الوطنيـة ضمـن مقدمـة المطـارات والشـركات الرائـدة عالميًـا، بالإضافـة إلـى الهيئـة العامـة للطيـران المدني نظيـر جهودها المنظمـة للقطاع.

يأتي هـذا داعمًا للتطلعات المسـتقبلية؛ إذ تسـعى المملكـة بحلـول عـام 2030، إلـى أن تكون مركـزًا للطيران العالمي على مسـتوى الشرق الأوسـط، بربطها بـ 250 وجهـة حـول أنحاء العالـم، عبـر 29 مطارًا يُسـاهم في وصول عدد المسـافرين إلى 330 مليون مسـافر سـنويًا، ورفع القدرة الاسـتيعابية لمنظومـة الشـحن الجـوي لتصبـح 4.5 ملايين طن.

برنامج الربط الجوي

12
شركة جوية أجنبية مستحدثة لتشغيل وجهات مباشرة للمملكة

60+
مسارًا جويًا جديدًا مُستحدث

18
مدينة جديدة

نمو عدد المسافرين عبر مطارات المملكة

نمو عدد الرحلات عبر مطارات المملكة

نمو حجم الشحن الجوي

مشاريع لتطوير النقل الجوي والحلول الجوية

- افتتاح تطوير وتوسعة مطار الأحساء الدولي
- تدشين صالة السفر الدولية الإضافية الجديدة بمطار الطائف الدولي
- إطلاق تجربة التاكسي الجوي ذاتي القيادة لأول مرة في موسم الحج
- منح أول تصريح تشغيلي لتنظيف المباني باستخدام الطائرات بدون طيار

شركـات طيـران منافسـة عالمـيًا

Saudia

الخطـوط السعوديـة بحسـب تقريـر موقـع Cirium المتخصـص فـي رصـد عمليـات الطيـران

الأول
عـالـمـيًا فـي انـضبـاط مواعيـد رحلات المغـادرة

الثاني
عالميًـا فـي انضبـاط مواعيـد رحـلات الوصـول

الخطوط السعودية بحسب تصنيف سكاي تراكس العالمية

الأكثر تقدمًا في العالم

أفضـل تموين على الدرجة السياحية

flynas
طيران ناس

طيران ناس بحسب تصنيف سكاي تراكس العالمية

الأول
في الشرق الأوسط للمرة السابعـة علـى التوالـي

رابـع
أفضـل طيـران اقتصـادي فـي العالـم للمرة الثانية على التوالي

جائزتيْن ذهبية وشهادة جودة

حصلت عليها الهيئة العامة للطيران المدني

- جائزة أفضل خدمة عملاء ومركز اتصال حكومي في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا
- جائزة جمعية حماية المستهلك لتميزها في حماية حقوق المسافرين
- شهادة الآيزو 9001 في نظام إدارة الجودة بمراقبة سلامة الطيران والاستدامة البيئية

مكانة تنافسية متقدمة للمطارات السعودية

- اعتماد مجلس المطارات الدولي لتجربة العميل لعام 2024 | **16 مطارًا معتمدًا**
- أفضل مطار إقليمي في الشرق الأوسط بحسب تقييم منظمة "سكاي تراكس" العالمية | **مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة**
- أعلى التصنيفات على قائمة مجلس المطارات الدولي لعام 2023 | **مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة**
- الأول ضمن التصنيف العالمي لـ Cirium Diio الرائدة في تحليلات الطيران | **مطار الملك خالد الدولي الأفضل عالميًا في التزامه بمواعيد الرحلات**

تطـور فـي حركـة نقـل شـبكة القطـارات

تعـود بداية شـبكة السـكك الحديدية في المملكة إلـى الفتـرة (1947-1951)؛ حيث كانـت الحاجة ملحة لإنشـاء سـكة حديدية تربـط الرياض بميناء الدمـام، وقد افتتحها الملـك عبدالعزيز -طيب الله ثـراه-؛ ليأتي بعـد ذلك في السـتينات الميلادية إنشـاء المؤسسـة العامـة للسـكك الحديديـة، ثم تأسـيس الشـركة السـعودية للخطوط الحديديـة فـي الألفيـة الثانيـة لتشـغيل قطار الشـمال.

ومـع بدايـة رؤيـة السـعودية 2030 فـي عـام 2016؛ تعـززت الجـهود لتطوير شـبكة السـكك الحديديـة بشـكل كبيـر، لتواكـب الأهـداف الطموحـة للرؤيـة في تحسـين البنيـة التحتيـة والمـواصلات وخدمات الشـحن؛ فبـدأ تشـغيل المرحلة الثانيـة من مشـروع قطار الشـمال، الذي يربـط شـرق ووسـط المملكة بشـمالها، واسـتهدف نقـل الـركاب والبضائـع. كما جاء قطـار الحرمين السـريع؛ ليوفر جسـرًا يصـل بيـن مكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة مـرورًا بجـدة ورابـغ، ومسـاهمًا فـي توفير حلـول لتنقل ضيـوف الرحمن، ثـم انطلق قطـار الرياض ليسـهل التنقل داخـل المدينة، ويحسـن من جـودة الحياة. سـاهمت هذه المشـاريع في تعزيز الربط بيـن المناطق في المملكـة، وتوفير حلول تنقـل متنوعـة؛ ممـا أدى إلى نمـو أعداد الـركاب وكميات الشـحن، بجانب تسـهيل حركة البضائع والمسافريـن. وسيستمـر استثمـار المملكـة فـي تطوير شـبكة السـكك الحديديـة، بوصفهـا جـزءًا مـن الممكنـات التـي تُحـول المملكـة إلـى مركـز عالمـي لوجسـتي، بمـا يتواكب مع التطـورات العالميـة، والـدور اللوجسـتي الرائد، الذي تحظى به المملكة في تسـريع حركة التجارة واستدامـة سلاسل الإمـداد.

نمو عدد ركاب السكك الحديدية

بزيادة بلغت **22%** عن العام الماضي **2023**، ارتفع عدد ركاب الخطوط الحديدية السعودية "سار"

13

مليون راكب

نمو كميات الشحن عبر السكك الحديدية

28

مليون طن

شبكة نقل عام حديثة ومتكاملة

برعاية وافتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله-؛ انطلق قطار الرياض، مُجسدًا تطور البنية التحتية للعاصمة، بوصفه أحد المشاريع البارزة في مجال النقل الحضري على المستوى العالمي؛ إذ يأتي كجزء من مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، الذي أعطى تكاملاً لخدمات النقل بشبكة من القطارات والحافلات، مراعية لمعايير دقيقة في التصميم والتنفيذ، تمثلت في الكثافة والتوزيع السكاني، وربط المواقع والوجهات الرئيسة الحيوية، مثل مقار الوزارات والجامعات والمستشفيات ومجتمعات الأعمال وغيرها، إضافة إلى حجم الحركة المرورية المتوقعة، وعدد الركاب المتوقع، ومدة الرحلة على كل خط من خطوط شبكة النقل العام. يهدف المشروع إلى تحسين التنقل في العاصمة وتوفير وسيلة نقل سريعة وآمنة للمواطنين والمقيمين والزائرين؛ مما يُحسّن جودة الحياة اليومية.

كما أنه يُعد جزءًا من جهود المملكة في تطوير بنية تحتية مستدامة ومواكبة للتطور العالمي في وسائل النقل الحديثة؛ بما يُعزز المكانة الاقتصادية والبيئية للرياض، ويزيد من قدرتها على استيعاب النمو السكاني والتوسع العمراني في المستقبل.

أكبر مشاريع النقل الحديثة
قطار الرياض انطلق

185
قطارًا

448
مركبة

6 مسارات بطول 176 كلم

1.9 مليون راكب خلال الأسبوع الأول

3.6 مليون راكب يوميًا

85 محطة بتصاميم مبتكرة

القطـــاع المالـــي: ازدهـــار يوفـــر الفرص

مـن الصرافـة إلى التوسـع في الأســواق الماليــة العالمــية

كان القطـاع المالـي فـي المملكـة عبارة عـن نظام قائم علـى الصرافة والتعاملات التقليديـة، وخلال العقـود التاليـة، شـهد القطـاع توسـعًا أكبـر مـع إنشـاء البنوك والمصـارف، وتأسـيس سـوق الأسـهم السعـوديـة، وفتـح السـوق الماليـة السـعودي للمؤسسـات الماليـة الأجنبية وإنشـاء هيئـة التأمين.

دخـل القطـاع مرحلـة جديدة مـن التحول الهيكلـي، مـع إطلاق رؤيـة السـعودية 2030، دفعـه نحـو ذلـك إطلاق برنامـج تطويـر القطـاع المالي، الـذي يهدف إلى تمكيـن المؤسسـات الماليـة لدعـم نمو القطـاع الخاص، وتطوير السـوق المالية، وتعزيـز الادخار وتمكيـن التخطيط المالي، ودعـم نمـو مجـالات التقنيـة الماليـة.

وفـي إطـار تمكيـن المسـتثمرين فـي القطـاع الـمالـي؛ نُـفذَت إصـلاحـات تشـريعية، وعـدد من الإصلاحـات الأخرى المتصلـة بالقطـاع، ومنهـا ربط السـوق السـعودي مـع المؤشـرات العالميـة، ومراكـز المقاصة العالميـة، بجانب إطلاق اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة التـي عـززت مـن دور ونمو شـركات التقنية المالية في المملكـة. كمـا تصاعـدت جهود التوسـع فـي طرح الشـركات للاكتتـاب العام ومن أبرزهـا طرح أسـهم شـركة أرامكـو والذي كان الاكتتـاب الأكبر عالميًا، وتطور سـوق الصكوك، وقد أصبح السـوق السـعودي أحـد أهـم الأسـواق المالية الواعـدة على مسـتوى الشـرق الأوسط.

نمو أصول القطاع المصرفي

القيمة (﷼)

ارتفاع نسبة القيمة السوقية لـ "تداول" من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء أرامكو)

القيمة (%)

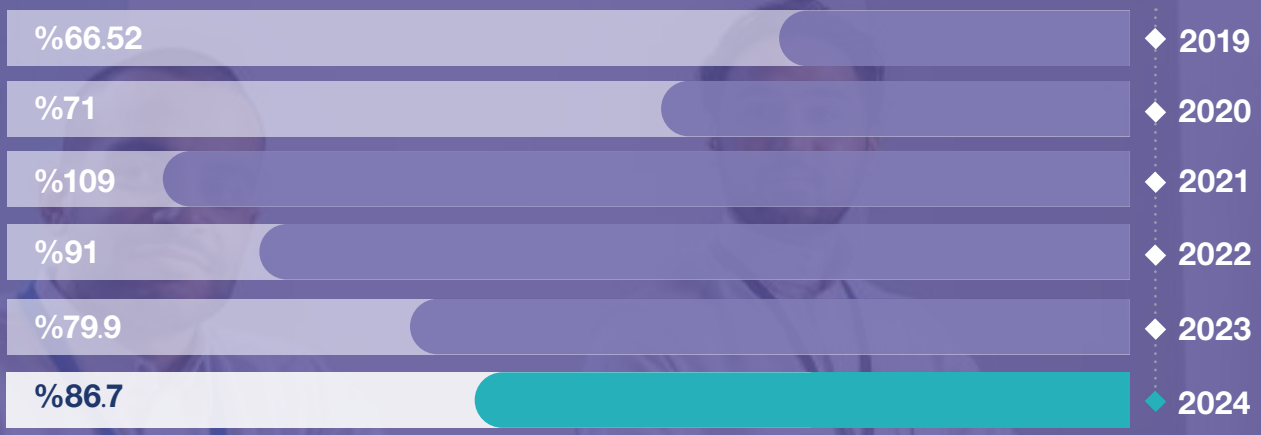

عدد الشركات المدرجة في سوق المال السعودي

القيمة (شركة)

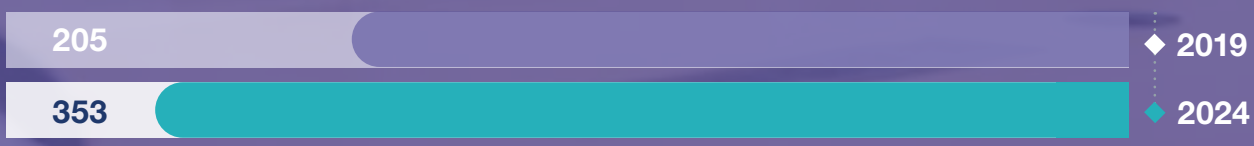

نمو قيمة الملكية في سوق الأسهم الرئيسية لغير السعوديين (الخليجيين والأجانب)

نمو المحافظ الاستثمارية للأفراد في سوق الأسهم الرئيسية

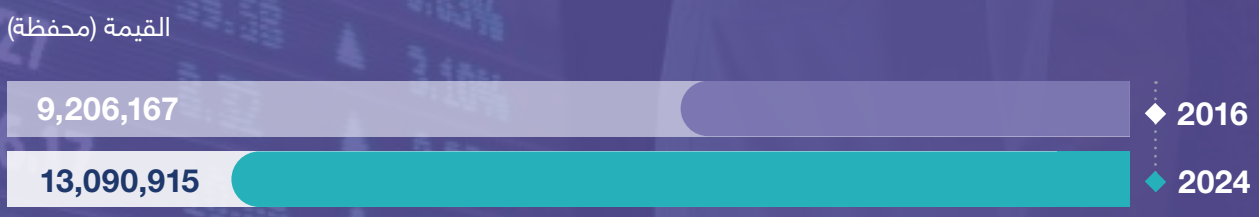

إطلاق مؤشر "تاسي 50"

راصد لأداء الشركات المدرجة في "تداول السعودية"

- يضم أكبر 50 شركة من حيث القيمة السوقية
- يُشكل 90% من القيمة السوقية للأسهم الحرة
- يُمثل أداة داعمة لتنويع المحافظ الاستثمارية
- يُعد مقياسًا مرجعيًا لتقييم أداء السوق

إطلاق صكوك "صح"

موجه للأفراد ومدعوم من الحكومة

- **يُساهم** في ارتفاع معدلات الادخار بين الأفراد
- **يُنوّع** المنتجات الادخارية أمام الأفراد
- **يُحفز** القطاع الخاص على إطلاق منتجات ادخارية

سوق واعد في الصناديق الاستثمارية

بحسب المنصة العالمية لبيانات وأدوات الاستثمارات البديلة (Preqin)، بالشراكة مع الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)

%27.5
حصة المملكة من الصفقات منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

%97
من مؤسسات الاستثمار عدّت المملكة أكثر سوق واعد لاستثمارات القطاع

- تُعد المملكة أهم سوق على مستوى الشرق الأوسط
- يُعد مقياسًا مرجعيًا لتقييم أداء السوق
- يُمثل أداة داعمة لتنويع المحافظ الاستثمارية

الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حافظت المملكة على صدارتها في تقرير الاستثمار الجريء لعام 2024

حصة المملكة من إجمالي الاستثمار الجريء

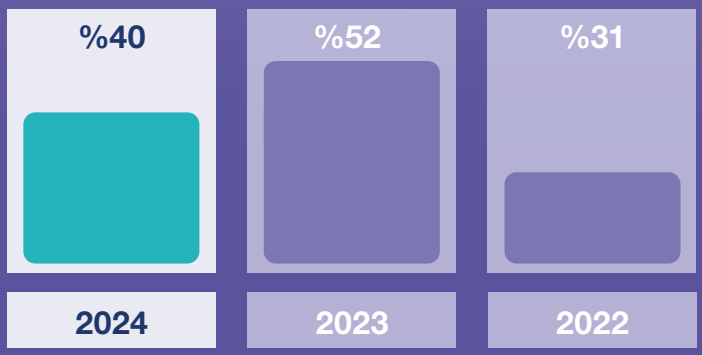

التقنية المالية تُسهل الأعمال وتنمي الاقتصاد

بفضل الجهود الساعية إلى رقمنة القطاع المالي، شهد قطاع التقنية المالية في المملكة نشاطًا متزايدًا؛ مما يعكس مرونة القطاع المالي وقدرته على التكيف مع الاتجاهات العالمية، والمتغيرات المتسارعة المصاحبة لها، وهو ما مكّن من التحول الرقمي المالي، وساهم ذلك في تيسير الوصول إلى مختلف الخدمات المالية، وتسريع عمليات الدفع والتحويلات المالية. في ذات السياق؛ دفعت هذه التطورات إلى أن تُصبح البيئة الاقتصادية في المملكة أكثر تكاملاً، وعززت قدرة الاقتصاد على توليد فرص استثمارية جديدة في مجالات التقنية والحلول الرقمية المالية؛ بما يُحقق الأهداف الساعية إلى تمكين الابتكار وزيادة دوره في النمو الاقتصادي.

ونظرا لنمو القطاع؛ فقد نمت شركات التقنية المالية؛ بما يؤكد جاذبية بيئة الأعمال السعودية، وثقة المستثمرين بالتحول الرقمي والأنظمة الرقمية في المملكة.

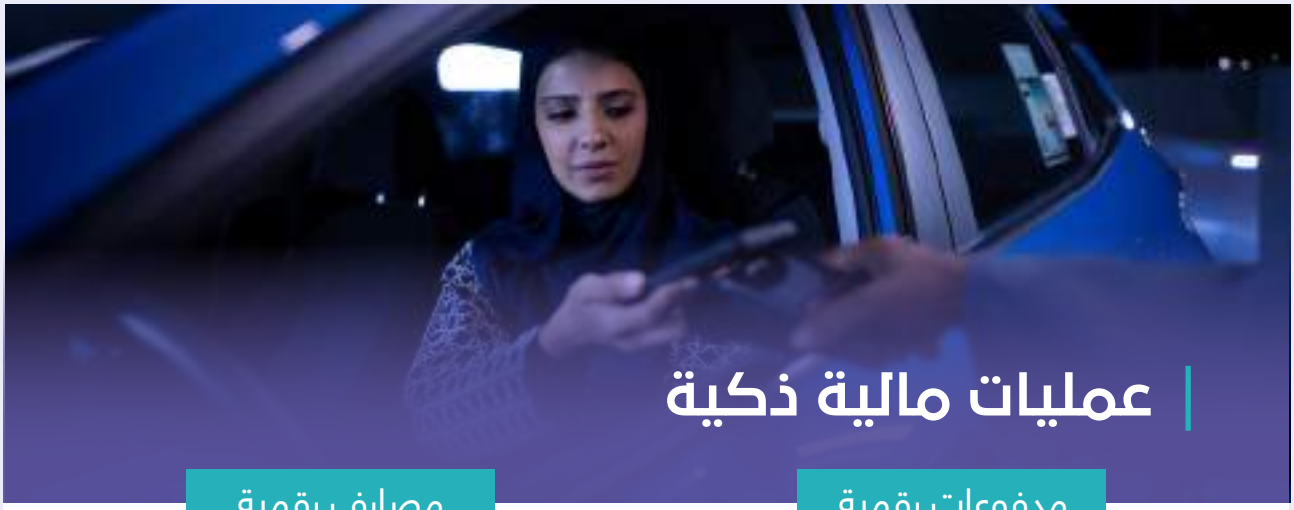

عمليات مالية ذكية

مدفوعات رقمية

إطلاق

خدمة الدفع "Samsung Pay" من خلال نظام المدفوعات الوطني "مدى"

مصارف رقمية

بدء

مزاولة بنك دال 360 الرقمي عملياته المصرفية وهو ثالث البنوك الرقمية في المملكة

نمو مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى

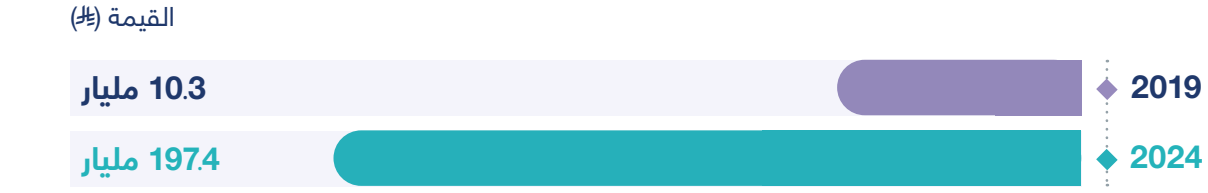

نمو شركات التقنية المالية

الاقتصاد الرقمي والقطاع التقني استثمار لأجل المستقبل

الريادة الرقمية في المؤشرات العالمية

استثمرت المملكة في البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، إدراكًا بأهمية بناء قطاع رقمي مُمكّن، وكان من أبرز الخطوات في ذلك، إطلاق منصة "أبشر"، والتي مثلت نقلة في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًا. بنت رؤية السعودية 2030 أهدافها الطموحة في قطاع التقنية والمعلومات على ما تحقق خلال الأعوام التي سبقتها؛ فوضعت التحول الرقمي ركيزة أساسية في رؤيتها الطموحة للمستقبل، بوصف ذلك عاملاً مُحفزًا؛ لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية، وتوفير البيئة المهيأة لنمو مجتمع الأعمال. وقد دفعت المملكة نحو ذلك عبر العديد من الجهود التي ساهمت في تطوير الإطار التشريعي، باستحداث الجهات التي تساهم في تنمية القطاع وتنظيمه، ومنها هيئة الحكومة الرقمية التي حلّت محل برنامج "يسّر" للحكومة الإلكترونية لتوحيد الجهود في مجال الرقمنة، وإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، التي تعمل على تسريع النمو في جانب البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتمكين تقديم الخدمات الحكومية عبر منصات إلكترونية متطورة مثل "توكلنا" و"نفاذ"، وجاءت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي؛ لترسم ملامح الطموح لمستقبل المملكة كمركز إقليمي للذكاء الاصطناعي.

السادسة عالميًا

في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية

- قفزت **25** مركزًا متجاوزة مستهدف عام 2024 المحدد بالمرتبة 26
- **اقتربت من مستهدف عام 2030 المحدد بالمرتبة الخامسة**

ترتيبها في مؤشر الخدمات الرقمية

الأولى
على المستوى الإقليمي

الثانية
على مستوى دول مجموعة العشرين

الرابعة
على المستوى العالمي

ترتيبها في المؤشرات الفرعية للحكومة الرقمية

الأولى
عالميًا في البيانات الحكومية المفتوحة

الأولى
عالميًا في المهارات الحكومية الرقمية

السابعة
عالميًا في مؤشر المشاركة الإلكترونية

نمـو وتطـور السـوق الرقمـي

حقـق سـوق الاتصـالات والتقنيـة فـي المملكـة تطـورًا ملحوظًـا خلال الأعـوام الماضيـة؛ حيث أظهر نشـاطًا لافتًا دفعه التوسع المتسـارع الذي يشـهده القطاع؛ بفضل المبـادرات والمشـاريع المختلفة، وهـو مـا أدى إلى تحقيـق المملكة مكانة عالميـة متميـزة فـي مجـال الاتصـالات والتقنية. وقد شـهد القطاع الرقمي تقدمًا كبيـرًا فـي انتشـار الخدمـات المتعلقـة بالاتصـالات المتنقلـة وإنترنت الأشـياء؛ ممـا يُعطـي مؤشـرًا لتبنـي المملكـة للتقنيـة وتوسـعها فـي الاعتمـاد علـى التقنيـات الحديثـة وتعزيز بنيتهـا الرقمية.

إن هـذا التقـدم جعل المملكـة في مكانة رائـدة بيـن دول مـجموعـة العشـرين، ودفـع نحـو تصدرهـا إقليميًا، إلـى جانب أنـه دفـع نحـو ازدهـار السـوق التقنـي السـعودي؛ ليكـون الأكبر والأسـرع نموًا فـي المنطقة؛ حيث سـجل حـراكًا متناميًا فـي الاسـتثمارات الجريئـة، والقيمـة السـوقية لشـركات التقنيـة المدرجة في سـوق المال السـعودي، بدعم وممكّنات متنوعـة سـعت إلـى توطيـن القطـاع، وتمكيـن المنتجـات التقنيـة الوطنيـة.

أرقام قطاع الاتصالات والتقنية في المملكة

- **495 مليار ﷼**
  حجم الاقتصاد الرقمي ليساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 15%

- **180 مليار ﷼**
  حجم نمو سوق الاتصالات والتقنية في عام 2024

- **55 مليار ﷼**
  استثمارات نوعية في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات

- **381 ألف**
  وظيفة نوعية في قطاع التقنية

- **35%**
  نسبة مشاركة المرأة في القطاع التقني مقارنةً بنسبة 7% في عام 2017

مؤشرات نجاح المملكة في التحول الرقمي

الثانيــة في مؤشـــر تنمـية الاتصـالات والتقنيـة الصـادر عـن الاتحـاد الدولـي للاتصـالات للعـام الثانـي علـى التوالـي

99% نسـبة انتشـار الإنترنـت، بتغطيـة أكثـر مـن 3.9 مليـون منـزل بخدمـة الألـيـاف الضوئيـة

فضـــاء رقمـــي آمـــن ودور اقتصـادي فاعـل

فـي ظـل التحديـات الرقميـة المتزايـدة؛ نجحـت المملكـة فـي ترسـيخ مكانتهـا الرائـدة علـى المسـتوى العالمـي فـي مجـال الأمـن السـيبراني، وهـو الأمـر الـذي يُمثـل مصـدرًا مُعـززًا للثقـة فـي الفضاء الرقمي السعودي؛ إذ يدعم ذلك رحلـة مسـتمرة لتمكيـن التحـول الرقمـي فـي مختلـف القطاعـات؛ بمـا يُحقـق الاسـتفادة منـه فـي نمـو الاقتصـاد، وتمكيـن القطـاع الخـاص وريـادة الأعمـال، وتسـهيل الوصـول إلـى الخدمـات بكافـة أشكالهـا بـكل يُسـر وأمـان. اعتمـدت المملكـة علـى منظومـة رقميـة متطـورة، أسـهمت فـي حمايـة البيانـات وتعزيـز الاقتصـاد الرقمـي، بوصفـه جـزءًا رئيسـيًا مـن مساعيها تجـاه تطوير القطاعات غير النفطيـة، إلـى جانـب تمكيـن القـدرات الوطنيـة ورفـع كفـاءة المـورد البشـري؛ ليكـون عنصـرًا فـاعلاً فـي تنميـة القطـاع.

ويُبـرز تقدمها أنها حققت المرتبـة الأولـى عالميًا فـي مـؤشـر الأمـن السـيبـراني وفقًـا لتقريـر التنافسـية العالمـي؛ لتؤكـد التزامها برؤية مستقبليـة تواكب التغيرات والتحديـات الرقميـة التـي تحـدث بسـرعة ملحوظـة؛ بمـا يوفـر فضـاء رقميًـا آمنًـا.

الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني

حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024

خطوات ساهمت في ريادة المملكة

- تنظيم القطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة
- تشجيع الاستثمار والابتكار والبحث لنمو القطاع
- حماية الفضاء الرقمي بإطلاق البوابة الوطنية لخدمات الأمن السيبراني "حصين"
- تنمية المورد البشري بإطلاق الأكاديمية الوطنية للأمن السيبراني

ازدهار سيبراني

سوق واعد

13.3 مليار ﷼
قيمة سوق الأمن السيبراني

تمثل
مجموع إنفاق الجهات بالقطاعين العام والخاص

مساهمة نوعية

%69
حصة القطاع الخاص من مجموع الإنفاق

%31
حصة القطاع الحكومي من مجموع الإنفاق

دور اقتصادي

15.6 مليار ﷼
قيمة مساهمة القطاع في الاقتصاد

منشآت تقدم الحلول

355
منشأة تقدم حلولها وخدماتها السيبرانية

تمكين للكفاءات

19.6 ألف
مختص مجموع الكوادر العاملة في القطاع

استثمار مُثمر في الذكاء الاصطناعي

تقدم ملحوظ في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي حققته المملكة معتمدة على استشراف المستقبل، والمرونة العالية في مواكبة التغيرات المتسارعة في عالم متشابك اقتصاديًا؛ فقد حصلت المملكة على العديد من الإشادات الدولية التي تعكس ريادتها في هذا القطاع، كما أنها تُعد من الدول المتقدمة على مستوى العالم في تطوير الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، وهو ما ساهم في دفعها نحو التميز في المؤشرات العالمية؛ مما رسخ من مكانتها البارزة بوصفها مركزًا عالميًا للابتكار والتقنيات المتقدمة. تسعى المملكة من خلال ذلك؛ إلى تعزيز سياساتها في الذكاء الاصطناعي، والاستفادة من التطوير المستمر الذي تُجريه على بنيتها التحتية الرقمية؛ إذ تُمثل الجاهزية العالية داعمًا لتثبيت مكانتها في مقدمة دول العالم في مجال التكنولوجيا والابتكار.

تميـــز عالمي للمملكة في الذكـاء الاصطناعـــــــي

أول جهة تحصـــل على اعتمـــاد منظمة الآيـــزو العالميـة "ISO 42001:2023"

الـ 3 عالميًـا

- حسب مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي

الـ 11 عالميًا

- حســـب المؤشـــر العالمي لسلامة الذكـاء الاصطناعـــي

الـ 14 عالميًا

- قفـزت **17** مركـزًا مـن بيـن **83** دولـة حسـب المؤشـر العالمـي للـذكاء الاصطناعـي

الأكثر تحقيقًا للميداليات

- **22** ميدالية في مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY)
- من بين **129** دولة من أنحاء العالم

مراكز عالمية للبيانات

- تشغيل تطبيق الذكاء الاصطناعي "ديب سيك" في مراكز بيانات أرامكو بالدمام

- **290.5** ميجاوات سعة مراكز البيانات في المملكة بنمو 42% عن عام 2023

03

مجتمع مُتمكّن

جاءت رؤية السعودية 2030؛ لتكون خارطة الطريق الطموحة التي تهدف لتحويل التحديات إلى فرص تُسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ومن هنا ابتدأت رحلة نحو تمكين المجتمع؛ فأتت بحزمة واسعة من الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وغيرها من المجالات؛ بهدف تحقيق النماء؛ حيث أحدثت الإصلاحات المتنوعة فارقًا واضحًا في تمكين المجتمع أكثر من أيّ وقت مضى؛ فبدعم العديد من المبادرات أصبح سوق العمل أكثر استقطابًا، موجدًا الوظائف وفرص النمو والتدريب، ويتواكب مع المتطلبات الحالية والمستقبلية من المهارات، كما أنّ المرأة نمت مُشاركتها الاقتصادية وزاد دورها الفاعل في التنمية، واستمرّت الجهود في رعاية الموهوبين وبناء مهاراتهم ومعارفهم؛ من أجل نجاحهم وليتمكنوا من المنافسة في أكبر مسابقات العلوم والهندسة والاختراع.

وعلى صعيد آخر؛ فقد تعززت جودة الخدمات الصحية بالتوسع في رقمنة القطاع، وتواصلت جهود منظومة الإسكان في تمكين الأسر السعودية من امتلاك منازلهم بحلول متنوعة، تُحقق لهم الاستقرار، مع تفعيل دور القطاع غير الربحي، الذي صار دوره أكثر فاعلية، بمشاركة القطاع الخاص وأفراد المجتمع، يدفعه نحو ذلك مُمكنات توفر الفرص التطوعية في مختلف المجالات. ومع استمرار الأعمال في الارتقاء بجودة الحياة؛ تقدمت المدن السعودية في المؤشرات التي تجعلها أكثر تنافسية وجاذبية للعيش، إلى جانب أنّ القطاع الرياضي أظهر تطورًا لافتًا بشموليته من تحقيق الإنجازات الرياضية وتطوير المواهب الرياضية، وحتى نشر ثقافة النشاط البدني وترسيخه كأسلوب حياة.

قدرات مُستثمرة وممكنة

انخفاض تاريخي لمعدل البطالة

منذ تأسيسها، شهدت المملكة تطورًا اقتصاديًّا متسارعًا انعكس على نمو فرص العمل، إلا أن سوق العمل واجه تحديات هيكلية خلال السنوات الأخيرة، أبرزها الاعتماد الكبير على القطاع الحكومي في توليد الوظائف، وضعف إسهام القطاع الخاص، إلى جانب ضعف مشاركة المرأة، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة. قامت المملكة مدفوعة برؤية السعودية 2030، بإصلاحات شاملة اجتماعية واقتصادية، أعادت رسم ملامح سوق العمل، وساهمت في تمكين المرأة، عبر الدفع نحو تنويع الاقتصاد وتنمية القطاعات غير النفطية، وتوفير الفرص للمرأة لتعزيز مشاركتها. كما برزت مبادرات واسعة في تعزيز جاذبية سوق العمل للشباب، عبر توطين الوظائف بمختلف المجالات، إلى جانب بناء القدرات والمهارات؛ لتكون متوائمة مع احتياجات سوق العمل، ومنها التدريب على رأس العمل، بالإضافة إلى إيجاد بيئة ممكنة لتوسيع مشاركة المرأة، ومنها إيجاد حلول تسهل التنقل عبر تقديم الدعم لهنّ، وتوفير خدمات الرعاية لأطفالهن.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **إطلاق** مبادرة العمل عن بعد
- **إطلاق** برنامج دعم ضيافات الأطفال لتمكين عمل المرأة (قرة)
- **إطلاق** برنامج التدريب على رأس العمل (تمهير)
- **إطلاق** برنامج نقل المرأة العاملة (وصول)

2019

- **بدء** تطبيق قرار بتوطين 12 نشاطًا
- **6 قرارات** تصب في توطين المهن والأنشطة
- **إطلاق** بوابة العمل الحر
- **تدشين** منصة قوى

2020

- **إطلاق** برنامج "دروب - إن" لتنمية المهارات المهنية
- **إطلاق** مبادرة تنظيم العمل المرن
- **إصدار** قرار بتوطين مهنة الصيدلة
- **اعتماد** استراتيجية سوق العمل
- **10 قرارات** تصب في توطين المهن والأنشطة
- **تعديل** نظام العمل
- **إطلاق** منصة "مدد"

2021

- **إطلاق** برنامج تنمية القدرات البشرية
- **إطلاق** برنامج نطاقات المطور
- **17 قرارًا** يصب في توطين المهن والأنشطة

2022

- **التحديث** على الإجراءات الخاصة بانقطاع العامل عن العمل في منشآت القطاع الخاص
- **9 قرارات** تصب في توطين المهن والأنشطة
- **إطلاق** برنامج التدريب الموازي لتمكين المرأة

2023

- **الإعلان** عن الحملة الوطنية للتدريب "وعد"
- **3 قرارات** تصب في توطين المهن والأنشطة

2024

- **قراران** يصبان في توطين المهن والأنشطة
- **تحقيق** مستهدف الرؤية لمعدل البطالة بين السعوديين قبل أوانه عند 7%
- **إطلاق** منصة "جدارات" الوطنية للتوظيف
- **تجاوز** مستهدف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بتسجيل 36%
- **إصدار** تعديلات جديدة على نظام العمل لتعزيز الاستقرار الوظيفي وزيادة فرص العمل للمواطنين

وامتدادًا لهذه الإصلاحات؛ سجّلت المملكة انخفاضًا تاريخيًّا في معدل البطالة بين السعوديين؛ ليتحقق مستهدف الرؤية، كما جاء معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في أعلى مستوياته متجاوزًا مستهدفات عام 2030. يأتي هذا في سياق التأكيد على الحرص الذي توليه المملكة لأبنائها، وتمكينهم من النمو عبر ضمان استدامة فرص العمل؛ ليكون الاقتصاد السعودي ممكنًا ويوفر الفرص للجميع.

البطالة بين السعوديين تنخفض وتُحقق مستهدف الرؤية

تمكين للكفاءات

حقق سوق العمل السعودي إنجازات نوعية في توظيف الكوادر الوطنية وتعزيز قدراتهم، إذ أسهمت المبادرات المختلفة في خفض معدلات البطالة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ مما جعل المملكة الأسرع نموًا بين دول مجموعة العشرين في هذا المجال.

كما تم التركيز على تطوير مهارات القدرات الوطنية، من خلال برامج نوعية واستثمارات موجهة لدعم الشباب وتأهيلهم لسوق العمل، وتهيئة البيئة المناسبة؛ لتكون ممكّنة وداعمة لحصول المواطن على وظيفة، تُعزز نمائه واستقراره. ويبرز في ذلك دور التحولات الرقمية التي شهدها القطاع، وتحفيز إحلال المواطنين في الوظائف بقطاعات متنوعة. ومن أبرز ما تحقق؛ ارتفاع أعداد العاملين السعوديين وزيادة معدلات الرواتب في القطاع الخاص، كما ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل؛ لتكون المملكة الأعلى نموًا بين دول مجموعة العشرين في هذا المنحى خلال الربع الثاني من عام 2024.

هذا الأثر المتنوع الذي يصل للجميع، يُجسد حرص المملكة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، في تمكين المورد البشري، والاستثمار في طاقات الشباب، بما يعود عليهم بالنفع والخير، وعلى المجتمع والاقتصاد والوطن.

أرقام في تمكين القدرات البشرية

437 ألف
مواطن ومواطنة
تم توظيفهم في القطاع الخاص عبر برامج ومبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية خلال عام 2024

7.5 مليار ﷼
القيمة التي صُرفَت على برامج دعم التدريب والتمكين والإرشاد في عام 2024

1.3 مليون
فرصة تدريبية وفرتها الحملة الوطنية للتدريب "وعد" خلال عام 2024

القطاع الخاص
مُساهم فاعل في التمكين

السعوديون في القطاع الخاص

مشاركة فاعلة للمرأة السعودية في التنمية

%36
نسبة مشاركتها في سوق العمل

%43.8
نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا

رقمنة تطوّر سوق العمل

+9 ملايين
عقد موثق رقميًا

+%80
نسبة العقود الموثقة رقميًا

%30
نسبة انخفاض النزاعات العمالية منذ بدء التوثيق

صحة عامرة

ابتكار يُسهل الوصول للخدمات الصحية

أولت المملكةُ الصحةَ اهتمامًا بالغًا؛ فجعلتها إحدى ركائز التنمية وخصصت لها الموارد والإمكانات؛ لضمان تقديم خدمات طبية متقدمة. كان القطاع الصحي يتطور تدريجيًّا، لكن التحديات ظلت قائمة، ويأتي منها الحاجة إلى تحسين جودة الخدمات، وتسهيل الوصول إليها، وتعزيز كفاءة النظام الصحي؛ بما يواكب تطلعات المستقبل.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030، تعززت الخدمات الصحية، مستندة إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى بناء نظام صحي أكثر كفاءة، ومن بين أبرز تلك الجهود لتنمية القطاع، جاء إطلاق برنامج تحول القطاع الصحي؛ ليدفع نحو تحول نوعي، من أجل أن يكون النظام الصحي أكثر قدرة على زيادة تغطية الخدمات للمناطق حول أنحاء المملكة. وقد ارتكز البرنامج على مبادرات عدة، منها تعزيز الرعاية الصحية الوقائية، والتوسع في الخدمات الرقمية، وتحقيق التكامل بين القطاعات الصحية المختلفة.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016

- **إطلاق** المرحلة الأولى من برنامج الفحص المبكر للإعاقات السمعية والبصرية وتشوهات القلب الخِلْقية الحرجة في 30 مستشفى تحويليًّا

2017

- **إطلاق** تطبيق صحة الإلكتروني.

2018

- **إطلاق** خدمة "موعد" التي مكَّنت المستفيدين من حجز مواعيدهم إلكترونيًّا في مراكز الرعاية الصحية الأولية
- **إطلاق** خدمة "وصفتي" التي تربط المستشفيات والمراكز الصحية بالصيدليات المجتمعية
- **إطلاق** نموذج الرعاية الصحية السعودي

2019

- **زيادة** عدد المراكز المتخصصة لرصد الإنفلونزا إلى 50 مركزًا متخصصًا

2020

- **نجاح** المملكة في إدارة أزمة جائحة كورونا
- **تأسيس** برنامج تحول القطاع الصحي أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030

2021

- **إضافة** الآثار الصحية ضمن الآثار المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها

2022

- **إطلاق** برنامج طبيب لكل أسرة
- **تأسيس** شركة الصحة القابضة
- **تطبيق** وثيقة الضمان الصحي الموحدة
- **إنشاء** مستشفى الصحة الافتراضي

2023

- **إطلاق** النسخة الجديدة من تطبيق صحتي
- **تدشين** منصة "نفيس"
- **انضمام** المملكة إلى عضوية الوكالة الدولية لأبحاث السرطان
- **الانتهاء** من المرحلة الأولى لتحول القطاع الصحي بإطلاق 20 تجمعًا صحيًا

2024

- **تسجيل** مستشفى صحة الافتراضي كأكبر مستشفى من نوعه عالميًا
- **أعلى** دولة في المنطقة من حيث عدد المدن الصحية المعتمدة عالميًا بواقع 16 مدينة
- **اعتماد** هيئة الصحة العامة (وقاية) كمركز متعاون في إقليم شرق المتوسط بمجال التغذية من قبل منظمة الصحة العالمية

على مدار عقود من الزمن؛ سجل القطاع الصحي في المملكة تطورًا بشكل واضح، وذلك بتأسيس بنية تحتية، والتوسع في إنشاء المستشفيات. وقد جاءت رؤية السعودية 2030؛ لتدفع نحو المزيد من التطوير، بالتحول نحو نموذج الرعاية الصحية الحديث، الذي يُركز على الوقاية قبل العلاج.

إنّ من أبرز قصص النجاح الصحية؛ تكمن في تطور البنية الرقمية، مستفيدة من الخطوات الطموحة في تعزيز الابتكار، مثل تطبيق صحتي الذي سهل الحصول على الاستشارات الفورية وحجز المواعيد، وغيرها من الخدمات المبتكرة. كما يأتي مستشفى صحة الافتراضي من أبرز تلك الجهود الرقمية؛ إذ يُعد الأكبر من نوعه عالميًا؛ فقد أسهم في تمكين المرضى من الحصول على الاستشارات الطبية والعلاج دون الحاجة إلى زيارة المرافق الصحية، وهو ما يوفر الوقت والجهد، مستندًا على توفر سجل طبي رقمي بتغطية شملت الجميع.

ظهر الأثر من كل ذلك عبر ارتفاع تغطية الخدمات الصحية للمناطق، بما فيها المناطق الطرفية، وزيادة نسبة الرضا عن الخدمات الصحية، عاكسة التقدم الرقمي في الرعاية الصحية، ومعززة للكفاءة، كجزء من التحول الصحي الذي يهدف إلى تسخير التقنية لتحقيق التميز في الخدمات الصحية.

نمـوذج الرعايـة الصحيـة الحديـث

يتبنى المحافظة على صحة الأفراد عبر الكشف المبكر وتعزيز الوعي والوقاية قبل العلاج

28
مليون مستفيد
في عام 2024

%40
انخفـاض معـدلات الوفيـات
المبكرة بسبب الأمراض المزمنة

الأكبر من نوعه عالميًا بشهـادة غينيـس

مستشفى صحة الافتراضي
SEHA VIRTUAL HOSPITAL

ارتفاع عدد المستشفيات المرتبطة به

2022	2023	2024
150 مستشفى	170 مستشفى	200+ مستشفى

تطبيق صحتي

+31 مليون

مستفيد في عام 2024

10 مليون
موعد عن طريق التطبيق

3 مليون
استشارة فورية

49
خدمة مقدمة في التطبيق

إطلاق

تقنية التوأم الرقمي للتنبؤ المبكر بخطر إصابة الفرد والحصول على توصيات وقائية

نسبة السكان الذين لديهم سجل طبي رقمي موحد

2019	2024
%32.75	%100

نسبة جاهزية المناطق الصحية لمواجهة المخاطر الصحية

2019	2024
%38	%92

نسبة التجمعات السكانية بما فيها الطرفية المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية

2018	2024
%84.1	%97.4

ارتفاع متوسط عمر الإنسان في المملكة

2016	2024
77.06 سنة	78.8 سنة

معدل الرضا العام عن الخدمات الصحية

%84.2

2024

ارتفاع إجمالي التغطية التأمينية للمستفيدين من التأمين الصحي

+13 مليون مستفيد

2024

تميز صحي عالمي

إنجازات متعددة ونوعية حققتها المملكة في مجالات الصحة، تُعزز ريادتها الصحية على مستوى العالم، ويتبيّن ذلك بحرصها على تقديم أفضل المعايير في الرعاية الصحية، وتعزيز نمط الحياة الصحي في حياة أفراد المجتمع، وتأكيدًا على ذلك؛ جاءت المملكة ضمن أول خمس دول على مستوى العالم، من حيث كون منتجاتها الغذائية خالية من الدهون المتحولة الاصطناعية.

واعتُمدت هيئة الصحة العامة (وقاية) كمركز إقليمي من قبل منظمة الصحة العالمية، ضمن شبكة تعاون دولية؛ لدعم تنفيذ برامج تتمحور حول التغذية والصحة العامة على المستوى الإقليمي. كما بذلت المملكة جُهدًا في دفع عجلة الابتكار والأبحاث في المجالات الصحية، من خلال تمكين إيجاد تقنيات مبتكرة تُساهم في تقديم الخدمات العلاجية للمرضى، وقد سجل مستشفى الملك فيصل التخصصي نجاحًا باهرًا في ذلك؛ بكونه المؤسسة الرائدة إقليميًا وعالميًا، وإسهامه في تطوير وتميز الخدمات الصحية في المملكة.

أولوية في تعزيز الصحة العامة والأنماط الغذائية

المملكة من ضمن أول خمس دول عالميًا منتجاتها الغذائية خالية من الدهون المتحولة الاصطناعية

اعتماد هيئة الصحة العامة (وقاية)

- كمركز متعاون في إقليم شرق المتوسط بمجال التغذية

ريادة عالمية في فصل التوائم السيامية

- **61** عملية منذ إطلاق برنامج فصل التوائم وحتى نهاية عام 2024

مستشفى الملك فيصل التخصصي

نجاح صحي رائد

الأول إقليميًا والـ20 عالميًا

- ضمن قائمة أفضل **250** مؤسسة رعاية صحية أكاديمية حول العالم

الأول عالميًا في استخدام التقنية الطبية

- إجراء أول زراعة كبد روبوتية باستخدام الفصّ الأيسر عالميًا
- إجراء أول عملية زراعة قلب كاملة بالروبوت عالميًا
- إجراء أول عملية زراعة بنكرياس باستخدام الروبوت في المنطقة

إنتاج **أول** خلايا تائية علاجية في المملكة

- تستخدم في علاج مرضى السرطان
- تُسهم في تخفيض تكلفة العلاج بنحو **80%**

المستشفيات السعودية ضمن التصنيفات العالمية

- إدراج **7** مستشفيات سعودية ضمن أفضل 250 مستشفى في العالم

إسكان يُحقق النماء والاستقرار

خيارات وحلول سكنية متنوعة

حرصت المملكة على توفير الرخاء والاستقرار لمواطنيها منذ بداياتها؛ فعملت على تنفيذ العديد من المشروعات الإسكانية، وتقديم القروض العقارية عبر صندوق التنمية العقارية، وتوزيع الأراضي السكنية، ومع ذلك ظلت التحديات قائمة، والتي كان من أبرزها: طول فترات الانتظار للحصول على الدعم السكني، وعدم كفاية المعروض من الوحدات السكنية بأسعار تتناسب مع القدرات المالية للأسر السعودية، وغياب التشريعات المنظِّمة للقطاع بشكل يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ما جعل الحاجة ملحة لإعادة هيكلة قطاع الإسكان وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغير الربحي.

ومع إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، جاء "برنامج الإسكان" كأحد البرامج لتحقيق الرؤية؛ بهدف رفع نسبة تملّك المواطنين للمساكن، وتوفير بيئة سكنية متكاملة المرافق، مع تطوير الأنظمة والتشريعات؛ لضمان استدامة القطاع. شهد قطاع الإسكان والعقارات في المملكة تحولات إيجابية كبرى، أبرزها: إطلاق برنامج "سكني" الذي مكَّن الأسر السعودية من تملك منازلها عبر خيارات متنوعة، تشمل التمويل المدعوم، والبناء الذاتي، والوحدات الجاهزة، والأراضي المطورة؛ مما أدى إلى تسريع الاستحقاق السكني، بعد أن كان الأمر يستغرق من 10 إلى 15 سنة.

كما تم تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي. ولضمان تنظيم القطاع العقاري؛ أُنشئت الهيئة العامة للعقار، وأُطلقَت منصة "إيجار" لتوثيق عقود الإيجار وحفظ حقوق الأطراف، وامتد الأثر إلى بناء القدرات الوطنية عبر تأسيس المعهد العقاري السعودي، الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل في القطاع العقاري.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2016

- **إطـــلاق** منصـــــة جود الإسكان

2017

- **تأسيـــس** الهيئة العامـــــة للعقار
- **تأسيس** المعهد العقاري السعودي
- **إطلاق** برنامـــــج "سكني"
- **إطـلاق** خدمـة "وافـي" لتنظيـم البيـــع علـى الخارطـة

2018

- **تدشيـــن** "برنامـج الإسكـــان" أحـــد برامـج تحقيـق رؤيـة السـعودية 2030
- **منصـــة** "إيجـــار" لتنظيـــم الســـوق العقاريـة وتوثيـق العقـود

2019

- **إطـــلاق** منصـــة سكني

2021

- **توجيه** بمضاعفة مشروعات الإسكان شمال الرياض للضعفين

2022

- **الموافقة** على نظام الوساطة العقارية

2023

- **إطلاق** النسخة الأولى من معرض سيتي سكيب العالمي

2024

- **ارتفعت** نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 65.4%

أسهمت هذه الجهود في توفير خيارات وحلول سكنية للمواطنين، من خلال منتجات متنوعة، تُسهم في زيادة المعروض العقاري، وتسهيل وصول المواطنين لها من خلال منصات إلكترونية. ومن نتائج ذلك، أن ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية، واستمر تقديم التمويل العقاري الذي يُعد ممكنًا لامتلاك السكن، كما شهد سوق العقارات انتعاشًا بضخ المنتجات السكنية والعقارية المختلفة، من منتجات أراضي، وبيع على الخارطة، ووحدات جاهزة، وبناء ذاتي.

أصبح قطاع الإسكان والعقار في ظل رؤية السعودية 2030، أكثر تنظيمًا واستدامة، وأصبحت الأسر السعودية قادرة على امتلاك منازلها بسهولة، في بيئة سكنية متكاملة، وبإجراءات ميسّرة تدعم الاستقرار وجودة الحياة.

عدد الأسر السعودية التي سكنت منازلها

نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية

إجمالي قيمة القروض العقارية القائمة للأفراد (التمويل العقاري)

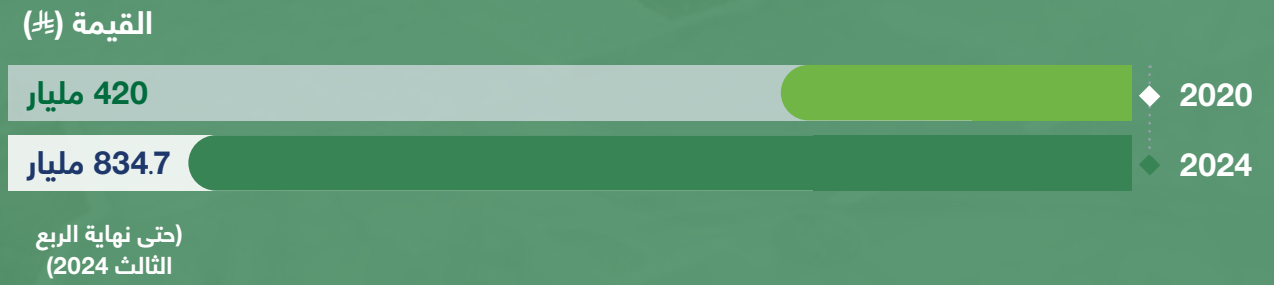

(حتى نهاية الربع الثالث 2024)

عقود المنتجات السكنية

القيمة (عقد)

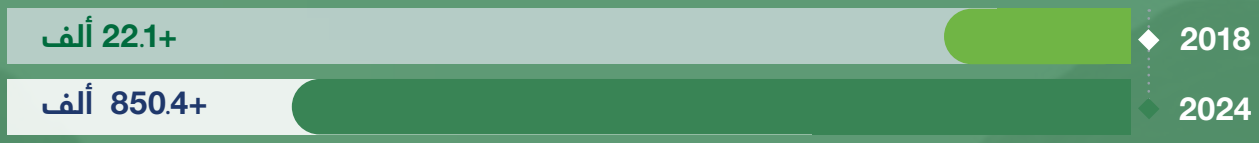

عقود منتج الأراضي

القيمة (عقد)

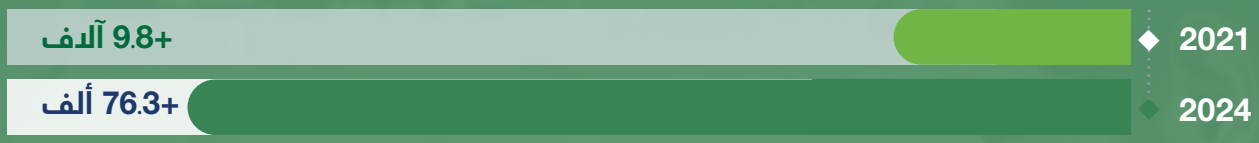

عقود منتج البيع على الخارطة

القيمة (عقد)

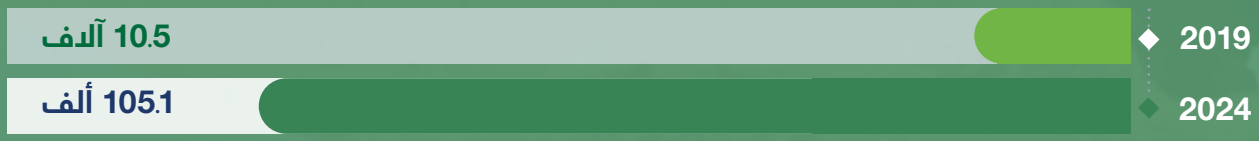

عقود منتج الوحدات الجاهزة

القيمة (عقد)

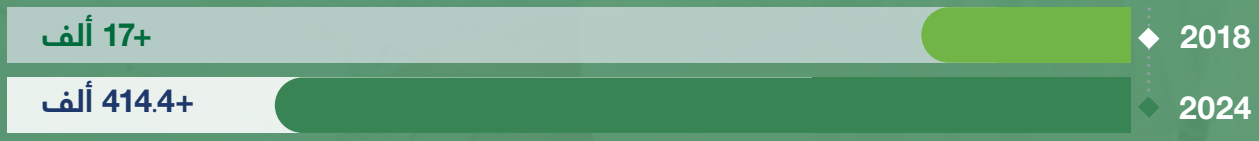

عقود منتج البناء الذاتي

القيمة (عقد)

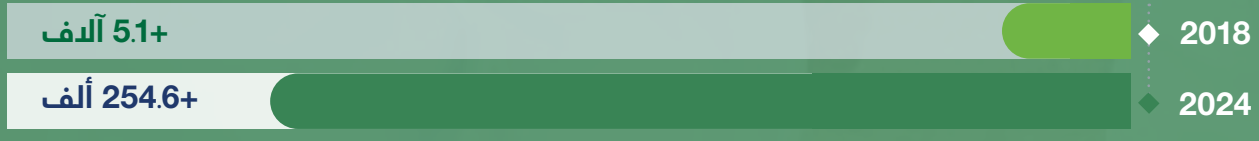

تعاون وتكافل سكني

يمثل الإسكان التنموي نموذجًا رائدًا ومتكاملاً لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتكافل المجتمعي في المملكة؛ حيث يهدف إلى توفير حلول سكنية ملائمة للأسر الأشد حاجة، بمشاركة فعّالة من القطاعين الخاص وغير الربحي، وفقًا لمعايير تُحقق الكفاءة وتضمن المواءمة مع القطاع الحكومي، وهو ما يُعبّر عن إحساس بمسؤولية عالية تجاه المجتمع ونمائه، بتوفير بيئة معيشية مستقرة للأسر الأشد حاجة؛ لتساهم في تعزيز جودة حياتهم واستقرارهم.

وعليه؛ استمر تسليم الوحدات السكنية لمستحقيها، وامتدادًا لذلك؛ تواصلت الجهود التطوعية في قطاع الإسكان؛ إذ تنامى نشاط المتطوعين في المملكة، ومساهمتهم في تنفيذ المبادرات السكنية، التي تحقق التمكين والاستقرار للأسر.

كل هذا؛ يُجسد روح التكاتف والتعاضد بين أبناء المجتمع بجميع مكوناته؛ بما يعزز من التكافل الاجتماعي ويدفع نحو بناء مجتمع مزدهر.

الوحدات السكنية لمستفيدي الإسكان التنموي

19+

ألف وحدة سكنية

بقيمة تراكمية بلغت 98,736 وحدة سكنية بنهاية عام 2024

مساهمة القطاع الخاص وغير الربحي في برنامج الإسكان التنموي

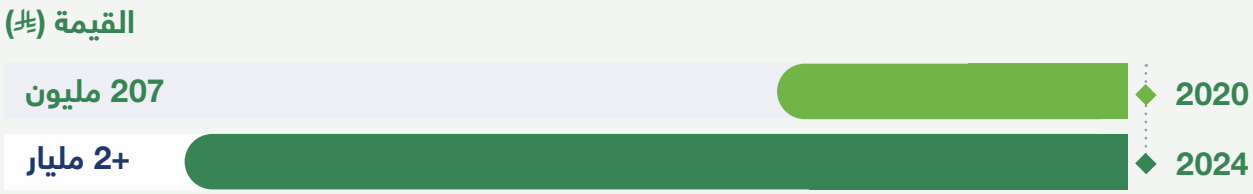

عدد المتطوعين تحت منظومة قطاع الإسكان

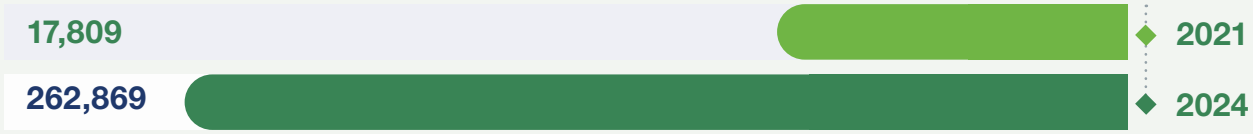

نشـــاط وتمكيـــن في القطـــاع العقاري

يُسـاهم ازدهـــار القطـاع العقـاري فـي النمـو الاقتصـادي والاجتماعـي، كمـا أنّ ازدهـاره يُعـد عـاملاً مُسـاعدًا علـى توفيـر خيـارات متنوعـة للمجتمـع، فـي الحلـول السـكنية، والترفيـه، والأعمـال، وغيرهـا مـن المجـالات الأخـرى.

وبالإضافـــة إلـى ذلـك؛ فـإنّ القطـــاع العقـاري لـه دور فـي تمكيـن الكفـاءات والقـدرات البشـرية الوطنيـة، التـي تأتـي بهـدف زيـادة فاعليـة مشـاركة القطـاع في تحقيـق التنميـة وتوفيـر الوظائـف، بجانـب إمدادهـم بالمهـارات وتزويدهـم بالمعـارف التي يحتاجها سـوق العمل، وتُمكّنهـم من الحصـول علـى فـرص العمـل فـي القطاع. ومـن أبـرز مـا وصلـت إليـه المنجـزات؛ أن تعـززت الأنشـطة العقاريـة والمقـاولات فـي الاقتصـاد غير النفطيـة مستفيدة من نشـاط المطوريـن المحلييـن والعالمييـن الذيـن دخلـــوا للسـوق السعـــودي.

ولتمكيـن الشبـــاب مـن فـرص العمـل والاسـتـثـمار الـمـتنامية؛ فـقد عمـدت البرامـج والمبـادرات الوطنيـة إلـى تأهيلهـم وتدريبهـم؛ ليكونـوا مهيئيـن لاقتنـاص الفـرص.

%23.98

مساهمة الأنشطة العقارية والمقاولات التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بعام 2024

243 مطورًا عقاريًا يعملون مع الشركة الوطنية للإسكان

213
مطورًا محليًا

30
مطورًا عالميًا

المملكة تتقدم في مؤشر الشفافية العقارية العالمي

المرتبة
49
2022

المرتبة
38
2024

مجموعة روشن تعزّز من التحول في القطاع العقاري

تسعى "مجموعة روشن" لتعزيز مستوى القطاع العقاري والسكني في المملكة، من خلال تطوير وجهات حيوية ومستدامة؛ لتوفير مجتمعات تُساعد السكان على الاستقرار في بيئة ممكنة تعزز من جودة الحياة في المناطق الرئيسية الثلاث في المملكة: الوسطى والغربية والشرقية، حيث أطلقت منها مجتمعات "سدرة" و"وارفة" في الرياض، و"العروس" في جدة، و"المنار" في مكة المكرمة، و"الدانة" في الظهران، التي تضم مرافق متكاملة ومساحات خضراء ومرافق رياضية ومسارات مخصصة للمشاة والدراجات، بالإضافة إلى الوجهات متعددة الاستخدامات مثل "مرافي" التي تعتبر أول قناة مائية في المملكة بطول 11.4 كيلو متر، لتستوعب مع اكتمال تطويرها 1.5 مليون نسمة، كما تتوسع "روشن" في قطاع التجزئة عبر "واجهة روشن" إلى جانب المنشآت الرياضية مثل "استاد روشن"؛ لتدير بذلك محفظة عقارية تضم 200 مليون م^2 من المشاريع.

المُطور العقاري متعـــدد الأصـول

أصول متنوعة تمتلكها "مجموعة روشن" في محفظتها العقارية، منها

- المجتمعات السكنيـــة
- المكاتب التجاريـة
- مراكـــز التجزئـة
- النقل والخدمات اللوجستيـــــة

منظومة إلكترونية بلا ورق

تحول رقمي يقضي المعاملات

يشهد العالم تحولات متسارعة في المجال الرقمي؛ فقد أصبحت الخدمات الإلكترونية عاملاً مؤثرًا في تعزيز جودة الحياة، وتسريع إنجاز المعاملات التي يحتاجها المواطن والمقيم. وفي هذا السياق؛ تبوأت المملكة مكانة رائدة عالميًا؛ بفضل التوسع في التحول الرقمي، الذي أصبح أولوية استراتيجية، ساعدت على تمكين أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات بيسر وكفاءة، من خلال بنية تحتية رقمية متطورة، ومنصات ذكية تُدار بأحدث التقنيات.

يبرز التحول الرقمي في القطاع العدلي بوضوح، عبر توفير خدمات متكاملة، تُساهم في توفير الوقت والجهد؛ حيث أتاحت الحلول الرقمية، إنجاز المعاملات العدلية بسهولة، عبر منصة "ناجز" التي تُقدم خدماتها المتنوعة إلكترونيًا، ومنها إصدار الوكالة الإلكترونية، وتوثيق العمليات العدلية عبر كتابة العدل الافتراضية. كما توسع النطاق نحو عقد جلسات التقاضي عن بعد، وإطلاق المحكمة الافتراضية للتنفيذ.

خدمات عدلية تختصر الوقت

منصة "ناجز" خلال عام 2024

5.3+ ملايين وكالة إلكترونية استفاد منها أكثر من 6 ملايين مستفيد

1.3+ مليون عملية توثيقية عبر كتابة العدل الافتراضية بزيادة 60% عن عام 2023

منصة تراضي بنهاية عام 2024

4.3 ملايين مستفيد

2.2 مليون جلسة صُلح

390+ ألف وثيقة صُلح

التقاضي الإلكتروني خلال عام 2024

2.3+ مليون جلسة

98% من الجلسات عُقدَت إلكترونيًا

مجتمع مسؤول

مسيرةٌ متجددةٌ للقطاع غير الربحي والعمل التطوعي

اهتمت المملكة منذ سنواتها الأولى، بتعزيز التكافل المجتمعي وترسيخ ثقافة العطاء، امتدادًا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والقيم الأصيلة في عادات وتقاليد أبناء هذه الأرض. إنّ للقطاع غير الربحي والعمل التطوعي دور تنموي مهم، وتتواجد فرص كبيرة لتوسيع آفاقه، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير بيئة تنظيمية واضحة تحكم الأعمال التطوعية، وإيجاد منصات رقمية موحّدة، وهو ما دفع رؤية السعودية 2030 إلى إعادة هيكلة القطاع، وتأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بهدف تنظيم القطاع ورفع مساهمته الاقتصادية، إلى جانب إنشاء المنصة الوطنية للعمل التطوعي، التي تُقدم الفرص التطوعية وتوثق الساعات المسجلة؛ ليكون ذلك داعمًا للوصول إلى مستهدفات العمل التطوعي المتمثل في زيادة عدد المتطوعين. ولإيجاد طريق واضح للمسؤولية الاجتماعية، أُطلقت استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجاءت المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية؛ إيمانًا بأنّ القطاع الخاص شريك فاعل في تحقيق النمو المجتمعي.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2018

- **اعتماد** المعيار الوطني السعودي للتطوع "إدامة"
- **تأسيس** شركة أوقاف للاستثمار الذراع الاستثماري للهيئة العامة للأوقاف

2019

- **تأسيس** المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

2020

- **إنشاء** المنصة الوطنية للعمل التطوعي
- **تدشين** استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات

2021

- **تنظيم** المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي

2022

- **إقرار** لائحة إنشاء المحافظ الاستثمارية الوقفية

2023

- **تفعيل** نشاط اقتصادي جديد تحت اسم "إدارة الوقف" ضمن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية
- **تدشين** المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية

2024

- **تقدُّم** المملكة إلى المركز 16 عالميًّا في مؤشر المسؤولية الاجتماعية

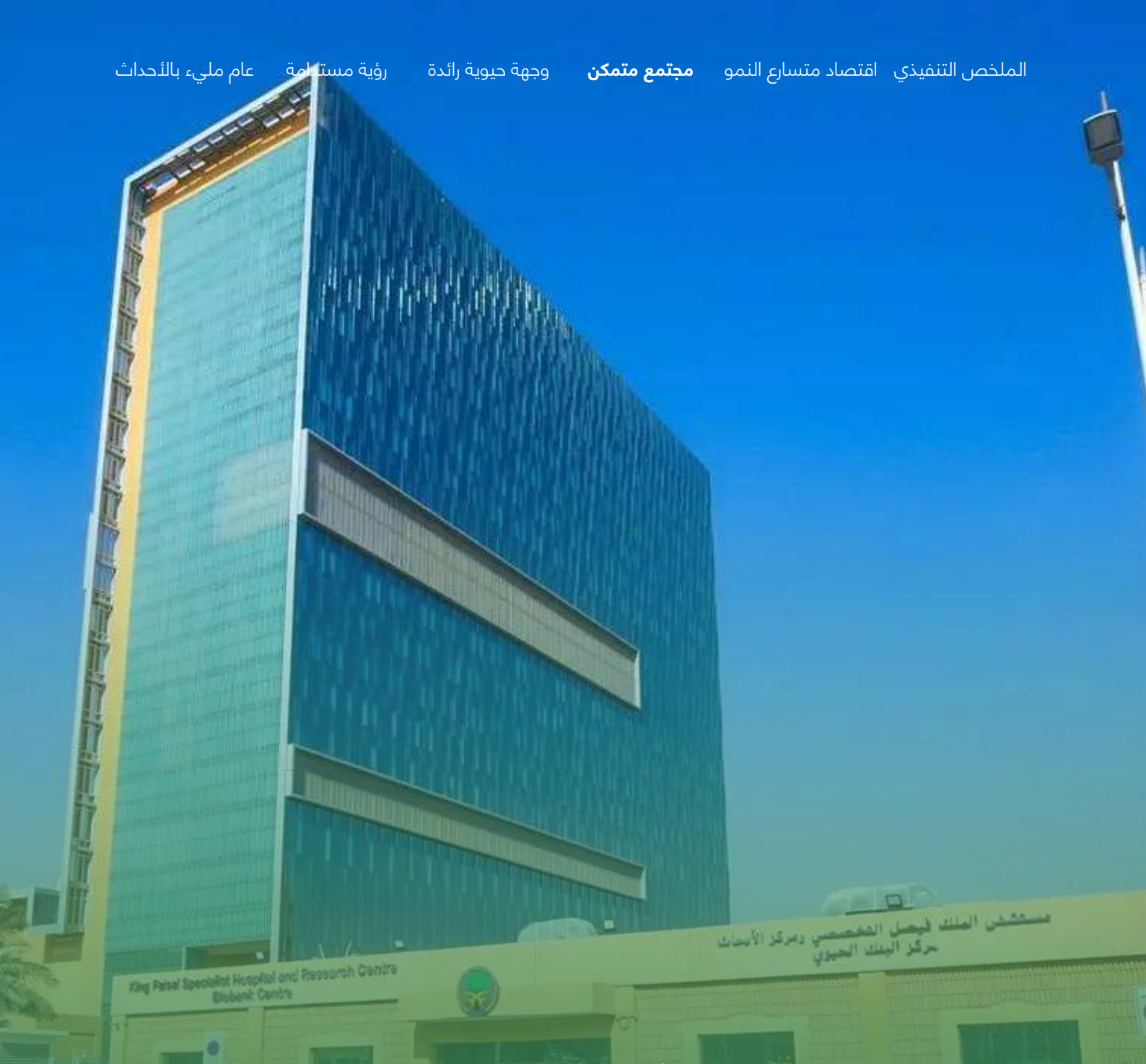

وقبل الموعد بست سنوات؛ نجح أبناء وبنات الوطن، وجميع أفراد المجتمع، بتحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 الخاص بعدد المتطوعين، بتسجيل مليون متطوع، وهو ما يعكس فاعلية المجتمع، وازدهار القطاع غير الربحي. لقد ساعدت هذه الجهود في تمكين المجتمع ونهوضه، والتأثير إيجابًا في الاقتصاد وتعزيز جودة الحياة للمواطن والمقيم، وهو ما يُرسخ قيم التكاتف والتآخي، ويدفع بمسيرة التنمية الوطنية إلى آفاق أوسع؛ فلم يعد العمل التطوعي وغير الربحي مبادرات فردية؛ بل أصبح جزءًا من استراتيجية وطنية شاملة، تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزز القيم المجتمعية، وتحقق التكافل الاجتماعي؛ ليصبح التطوع ثقافة راسخة، تعكس روح العطاء والانتماء في المجتمع السعودي.

الطريق إلى المليون متطوع

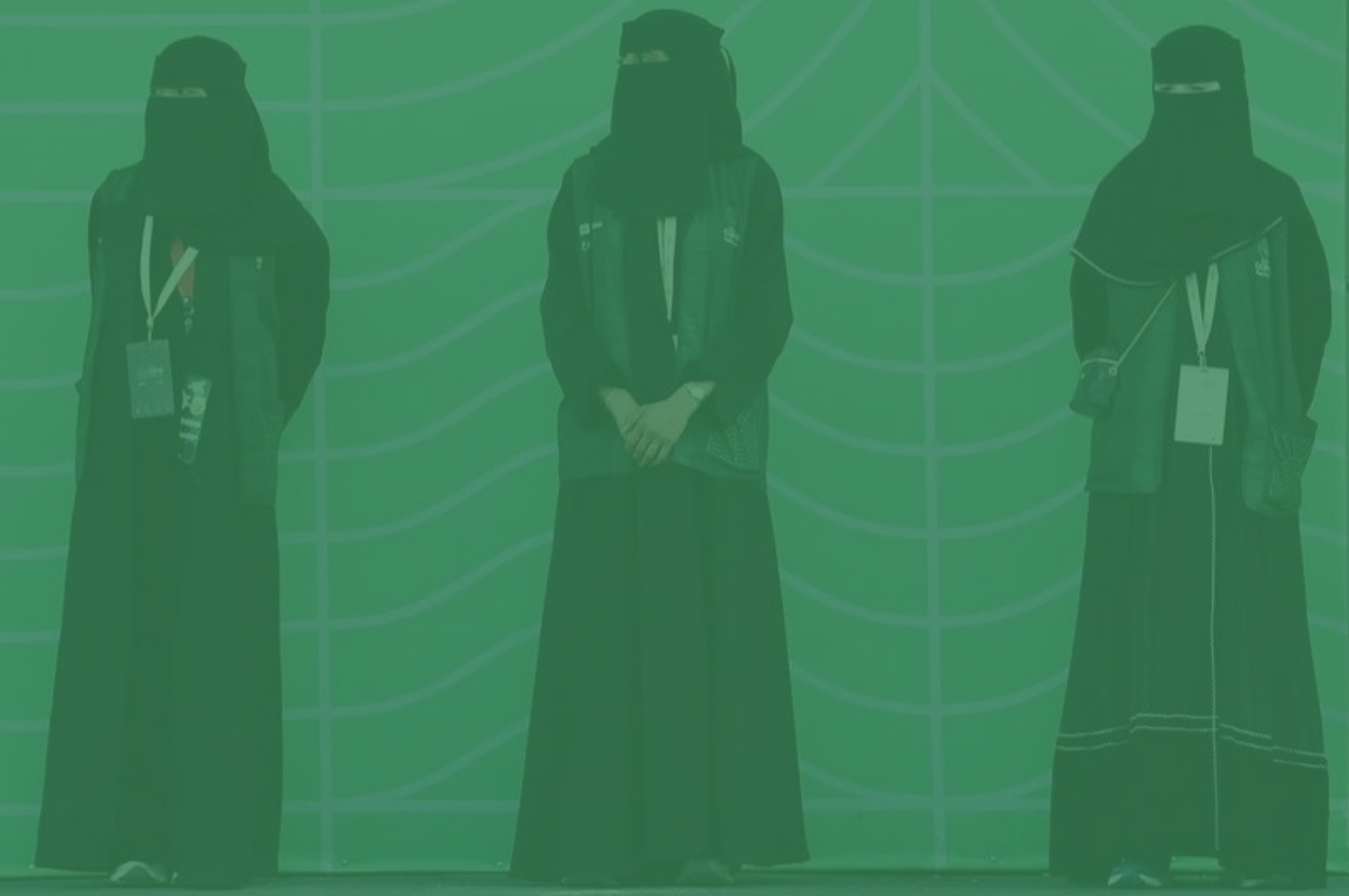

فقـــط فـــي عـــــام 2024
هكـذا كان الأداء التطوعـي

المنصـة الوطنيـة للعمـل التطوعـي

2.1 مليون
متطوع مُسجل
فـي المنصـــة

7,061
جهـة مُسـجلة
فـي المنصـة

جهود مُثمرة

+80 مليون
سـاعة تطوعيـة

542 ألـف
فرصة تطوعية

تجاوز للمؤشرات العالمية

- تقدمـت المملكـة فـي مجـال التطـوع الاحترافـي الـذي يُعـرّف بأنـه تقديـم الخدمـات التطوعيـة فـي مجـالات تخصصيـة معينـة ضمـن المهـام والأعمـال الروتينيـة المعتـادة
- 5% مؤشر التطوع الاحترافي في المملكة.

الشركات تُفعل مسؤوليتها الاجتماعية

انتعشت المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة؛ لتكون عنصرًا فاعلاً في تحقيق التنمية الاجتماعية؛ حيث أصبحت شركات القطاع الخاص تُشجع على تبني مبادرات ذات أثر اجتماعي واقتصادي مستدام، ويشمل ذلك دعم العمل التطوعي، وتمكين أبناء المجتمع، والمساهمة في المشاريع البيئية والتعليمية والصحية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الشركات في الإنفاق الاجتماعي، وتضاعفت نسبة الشركات الكبرى التي فعلت المسؤولية الاجتماعية.

نتج عن هذه الجهود تعزيز لمكانة المملكة العالمية على المستوى الاجتماعي، بتقدمها 25 مركزًا في مؤشر المسؤولية الاجتماعية ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024، ويُشير هذا إلى ما بُذل خلال الأعوام الماضية من عمل، عزز التكافل الاجتماعي، ورسخ ثقافة العطاء بين جميع مكونات النسيج الاجتماعي.

تضاعف نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية

القيمة (%)

%30	2018
%71.67	2024

تقدم عالمي في مؤشر المسؤولية الاجتماعية

حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024

القيمة (الترتيب)

41	2021
16	2024

وطنٌ يتقـــــدّم من أجل المواطن والمقيم

طـرق آمنـة تعـزز السلامـة المروريـة

تحسّـن كبير تشـهده المملكة فـي مجال السلامـة المرورية؛ حيـث انخفض معدل وفيات حـوادث الطرق، ومصابي الحوادث المروريـة لـكل 100 ألـف نسـمة بشـكل ملحـوظ؛ بفضل التحسـينات المسـتمرة فـي البنيـة التحتية. كما تم تحقيق نسـب عالية من معاييـر السلامة في التحويلات المروريـة؛ ممـا سـاهم في تقليـل وقت صيانـة الطـرق بشـكل ملحـوظ، وزيـادة كـفـاءة الـنـقـل وسـلامة المواطنين، وقـد أسـفر هـذا عـن تخفيض كبيـر في التكلفـة الاقتصادية الناتجـة عن الحوادث المروريـة؛ بما يعكس تأثيـر هذه الإجراءات الإيجابيـة ليـس فقـط علـى المجتمع بل يتعـدى الأثـر إلـى الاقتصـاد الوطنـي.

انخفاض معدل وفيات الحوادث المرورية لكل 100 ألف نسمة

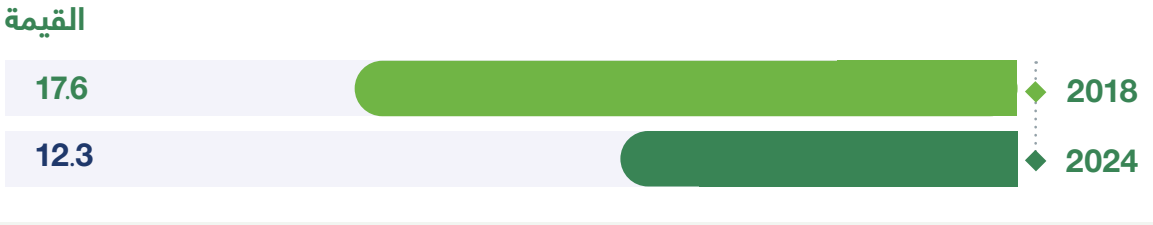

سلامة مرورية وبنية تحتية

95% معدل أمان التحويلات المرورية ومناطق العمل

80% نسبة سلامة شبكة الطرق في المملكة

أمن يُحقق الطمأنينة

امتدادًا للأمن والأمان الذي تزخر به مدن المملكة؛ تعززت فعالية الإجراءات الأمنية المتخذة؛ لتعزيز الاستقرار الداخلي؛ حيث تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في مؤشر الأمان، الذي يقيس نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان أثناء السير ليلاً بمفردهم.

وعلى صعيد المؤشرات المحلية التي وُضعَت لمزيد من الشفافية؛ فقد تجاوز مؤشر الثقة في الخدمات الأمنية مستهدفاته لعام 2024، إضافة إلى انخفاض معدلات القتل العمد، الذي تجاوز أيضًا المستهدفات المحددة في ضوء الأهداف الوطنية؛ مما يعكس الجهود المبذولة في تحسين الأداء الأمني. تأتي هذه النتائج الإيجابية في سياق استراتيجيات تهدف إلى تعزيز النظام الأمني، بما يُثبّت دعائم نماء المجتمع في بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين والمقيمين والزائرين.

المملكة تتصدّر دول مجموعة العشرين في مؤشـــر الأمان

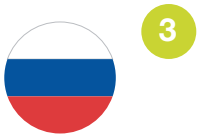

1 %92.6

2 %91.4

3 %90.4

4 %87.6

5 %83.4

6 %82

7 %78.3

%111 تجـــاوز مستهدف مؤشر الثقة في الخدمـــات الأمنيـــة

2016: %60

2024: %99.85

%130 تجاوز مستهدف مؤشر معدل حالات القتل العمد لكل 100 ألف نسمة

2017: 1.5

2024: 0.77

مواهب مُمكّنة تنافس العالم

استثمار في عقول المستقبل

يعد المورد البشري أثمن الموارد لأي دولة؛ فمن خلال العقول تُبنى الأوطان، ولقد أدركت المملكة ذلك وبذلت الغالي والنفيس؛ من أجل تمكين أبنائها، وتوفير الوسائل الداعمة لهم، وهو ما جعل أبناء وبنات الوطن، منافسين لأقرانهم حول العالم. ومع إطلاق رؤية السعودية 2030؛ أصبح الإطار التنظيمي أكثر حوكمة ومنهجية؛ مما يضمن توحيد الرؤية، وتنسيق الجهود؛ ليكون هناك خارطة طريق تستثمر العقول، وتوسّع من دعمها لتمكين الشباب والشابات من المنافسة عالميًا. ومنذ ذلك الوقت تنوعت الممكنات والمبادرات؛ فأُطلق برنامج تنمية القدرات البشرية، أحد برامج تحقيق الرؤية، وأُنشئ المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي، إلى جانب تأسيس شركة تطوير لتقنيات التعليم، وإنشاء هيئة تقويم التعليم والتدريب، وتأسيس تنمية البحث والتطوير والابتكار.

إنجازات سعودية عالمية

114 ميدالية وجائزة كبرى في أكبر مسابقتين عالميتين للعلوم والهندسة والاختراع والابتكار

"آيسف 2024" | "آيتكس 2024"

تصنيف المملكة ضمن **أفضل خمس دول عالميًا** في أكبر مسابقات العلوم

عدد مقاعد "آيسف"

138 جائزة عالمية في الاختراع

معرض جنيف الدولي للاختراعات

الأول عالميًا لفريق جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الطائرات المسيرة (الدرونز)

المسابقة الدولية للطائرات بدون طيار "SUAS 2024"

15 ميدالية برونزية في نشاطات تقنية الروبوت

الأولمبياد العالمي للروبوت "WRO 2024"

قـدرات رقميـــة

تعـزز المملكـــة مكانتهـا فـي قطـــاع الاقتصـاد الرقمـي عبـر استراتيجيـــات طموحـة لتطويـر البنيـة التحتيـة وتنميـة المهـــارات التقنيـة؛ ففي عـــام 2024، درّبـت آلاف الكوادر الوطنيـة في مجالات متقدمـة كالحوسـبة السـحابية والـذكاء الاصطناعـي، إلـى جانـب برامـج تدريبيـة نوعيـة بالتعاون مـع شـركات عالمية. كما ركـزت الجهـود على صعيـد دعـم الابتكار الرقمي، والتوسـع في تقنيـات متقدمة؛ ممـا يعكـس التزامها ببنـاء اقتصاد رقمي مسـتدام ومواكـب للتحـولات العالميـة، وهـو مـا سـاهم فـي أن تكـون المملكة فـي مقدمـة دول العالـم فـي المجالات الرقميـة وفـق تقريـر التنافسـية العالمية (IMD)، فـي مؤشـــر عـدد مسـتخدمي الإنترنـت، ومؤشـر التحـول الرقمـي فـي الشـركات، ومؤشـــر تطويـر وتطبيـــق التقنيـة، ومؤشـر تمويل التطـور التقني، ومؤشـر شـراكات القطاع العـام والخاص للتطـور التقنـي. بالإضافـة إلـى تحقيـق منجـز عالمـي بتسـجيل العـدد الأكبر من الجوائـز في مسـابقة الـذكاء الاصطناعي العالميـــة للشبـــاب (WAICY 2024).

المملكة رائدة ومُمكنة في القطـــاع الرقمي

وفقًا لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD) لعام 2024

- **الأولى عالميًا** في مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت
- **الثانية عالميًا** في مؤشر التحول الرقمي في الشركات
- **الثانية عالميًا** في مؤشر تطوير وتطبيق التقنية
- **الثانية عالميًا** في مؤشر تمويل التطوّر التقني
- **الرابعة عالميًا** في مؤشر دعم شراكات القطاع العام والخاص للتطوّر التقني

ضمن مسابقة الذكاء الاصطناعي العالمية للشباب (WAICY 2024)

- **الأولى** من حيث عدد الجوائز

72 ألف

متدرب أكملوا برامج تخصصية وتعليمًا إلكترونيًا في مجالات رقمية خلال عام 2024

- الحوسبة السحابية
- علوم البيانات
- هندسة البرمجيات
- الذكاء الاصطناعي

رؤيــة تعليميــة ترتقــي للعالمية

تطـور اسـتثنائي يسـجله قطـاع التعليـم فـي المملكـة، مكّنهـا بـأن تكـون فـي مصـاف الـدول عالميًـا؛ حيـث حققـت الجامعات السـعودية مراتـب متقدمة في التصنيفـات الدولية، وهو مـا يُظهر التميز الـذي تحظـى بـه البيئـة التعليميـة فـي المملكة، لا سيما التخصصات الأكاديمية والبحـث العلمـي؛ لتكـون الجامعـات منافسـة وضمن أفضل جامعـات العالم.

بالإضافـة إلى ذلـك؛ فقد سـاهم برنامج خـادم الحرمين الشـريفين للابتعـاث، أحد أهـم المبـادرات التعليمية فـي المملكة، فـي تطويـر منظومـة التعليـم، خصوصًا بعـد إعـادة هيكلتـه وإطلاق اسـتراتيجية خـــادم الحرميـن الشـريفين للابتعـاث الخارجـي؛ إذ يعمـل البرنامـج علـى تأهيل الكـوادر الوطنيـة فـي أرقـى الجامعـات والمؤسسـات التعليميـة العالميـة.

هذه السلسـلة من المنجـزات والخطوات، تُجسـد رؤيـة السـعودية 2030 الطموحة؛ لتأسـيس منظومـــة تعليميـة تدعـم التنمية المسـتدامة، وتُسـاهم في تنمية القطاعـات ذات الأهميـة الوطنيـة، بـل ويمتـد أثرهـا نحـو الإسهـــام فـي بنـاء مسـتقبل علمي يُحقق النمـــاء للبشـرية والعالـم أجمع.

الجامعـات السعوديـة ضمـن الأفضـل عالميًا

تصنيف شنغهاي 2024

- **جامعة الملك سعود** ضمن أفضل **100** جامعـة عالمية
- **12** جامعة سعودية ضمن أفضل **1,000** جامعة عالمية

تصنيف التايمز 2025

- **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن** من أفضل **200** جامعة عالمية
- **29** جامعة سعودية تواجدت مع أفضل جامعات العالم
- **32** جامعة سعودية ضمن تصنيف التنمية المستدامة

تصنيف QS العالمي 2025

- **3** جامعات سعودية ضمن أفضل **200** جامعة عالمية
- **19** جـامعة سعوديـة أُدرجَـت ضمـن التصنيـــف

المبتعثون السعوديون في أفضل الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية

+23.4 ألف

طالـب مُبتعـث إلـى أفضـل 200 جامعة ومعهد في العالم

%92

نسـبة ارتفـاع عـدد الخريجيـن الذيـن أكملـوا برنامـج الابتعـاث

رياضـــة مزدهرة تنهض بالمجتمع

ازدهار متنامي للرياضة

لقد مثلت الرياضة جزءًا من ثقافة المجتمع السعودي، وهو ما يجعل القطاع الرياضي يحظى بفرص كبيرة للتوسع، والاستفادة منه بشكل أكبر في تعزيز النمو الاقتصادي، وصحة الأفراد، وبناء مجتمع أكثر حيوية. ومن هنا انطلقت رؤية السعودية 2030، التي بدأت بالدفع نحو تحول قطاع الرياضة، عبر تطوير شامل، سواء على المستوى التنافسي أو المجتمعي؛ بما يُرسخ دورها في تحقيق التنمية الشاملة.

شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في دعم الأندية والاتحادات الرياضية ورفع كفاءة إدارتها، وإطلاق برامج تهدف إلى زيادة نسبة ممارسي الرياضة، وتمكين المرأة، وتشجيع الاستثمار في الرياضة، عبر فتح المجال للقطاع الخاص؛ للمساهمة في بناء أكاديميات ترعى المواهب وتنمي مهاراتهم، وتحديث البنية التحتية، وإنشاء الأندية الرياضية، وغيرها.

يأتي ذلك في ظل الجهود المبذولة، التي ساهمت في ازدهار القطاع، ومن أهمها تأسيس وزارة الرياضة.

هذه التحولات لم تقتصر على الجانب الرياضي فقط؛ بل انعكست إيجابًا على المجتمع من خلال تعزيز نمط الحياة الصحي وزيادة الوعي بأهمية النشاط البدني؛ حيث أطلقت المملكة العديد من المبادرات التي تستهدف مختلف الفئات العُمُرية، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات. كما تم تمكين المرأة بشكل غير مسبوق في المجال الرياضي، سواء من حيث الممارسة أو المنافسة على المستوى الدولي.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **تأسيس** الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية

2018

- **السماح** للمرأة بدخول الملاعب الرياضية
- **إنشاء** الاتحاد السعودي للرياضة للجميع
- **تأسيس** الاتحاد السعودي للتسلق والهايكنج

2019

- **إقامة** النسخة الأولى من دوري كأس الأمير محمد بن سلمان الإلكتروني

2020

- **تأسيس** وزارة الرياضة
- **إطلاق** أكاديمية مهد

2021

- **إطلاق** النسخة الأولى من الدوري السعودي لكرة القدم للسيدات
- **تشكيل** أول منتخب سعودي للسيدات لكرة القدم
- **إطلاق** "استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية السعودية"
- **إطلاق** برنامج "تطوير رياضيّي النخبة"
- **إطلاق** برنامج "فخر" لتأهيل ذوي الإعاقة
- **إطلاق** برنامج "دبلوم إدارة التسويق والاستثمار الرياضي"
- **تدشين** استراتيجية "دعم وتطوير الاتحادات الرياضية"
- **معهد** إعداد القادة يطلق برنامج "ISDE" للماجستير في الإدارة الرياضية والترفيه

2022

- **إطلاق** دورة الألعاب السعودية
- **إطلاق** برنامج "تحرّك معنا" في 13 مدينة
- **إطلاق** برنامج "ماجستير إدارة الأعمال التنفيذي في الإدارة الرياضية"

2023

- **الرياض تحتضن أول** بطولة لكأس العالم للرياضات الإلكترونية
- **إقامة** أول دوري لكرة الطائرة النسائية
- **بدء** تخصيص الأندية الرياضية

2024

- **ارتفاع** عدد الاتحادات الرياضية إلى 97 اتحادًا
- **ارتفاع** عدد الأندية الرياضية التي تتنوع ألعابها إلى 128 ناديًا

اليوم، أصبحت الرياضة في المملكة جزءًا من رؤية متكاملة تهدف إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومجتمع أكثر حيوية. التحولات التي شهدها القطاع لم ترفع فقط من مستوى التنافسية، بل جعلت المملكة وجهة رئيسة للرياضة عالميًّا، وأسهمت في تحقيق تأثير اقتصادي واجتماعي واسع النطاق، بوصفها بيئة حاضنة للاستثمار ومولِّدة للوظائف؛ مما يرسخ مكانة المملكة كمركز رياضي رائد في المنطقة والعالم.

قطاع يولد الوظائف

5,700+

عدد الموظفين في الأندية الرياضية
حتى عام 2024

تمكين للرياضـــة المجتمعيـــة

عـزز التحـول الرياضـي الـذي تسـير فيـه المملكـة، شموليـــة قطـاع الرياضـــة ودوره فـــي نـمـــو مختـلـــف الرياضـات، وتمكيـن المـرأة، وبنـاء مجتمـع صحـي ومتـوازن. ودعمـت اسـتراتيجيات الرياضة السـعودية التنوع فـي الرياضـات، ومنها علـى سـبيل المثـال اسـتراتيجية دعـم الاتحـادات الرياضيـة؛ ليرتفع عـدد الأندية والاتحـادات الرياضية التـي لديها تنوع في الألعـاب الرياضيـة بشـكل ملحـوظ. وقد تضاعف عدد ممارسـي الأنشـطة البدنية بمختلـف الأعمـار والفئـات، مـع نمـو الفعاليـات الرياضيـة المجتمعيـة؛ بفضل الجهـود المبذولـة التـي سـاهمت فـي توفيـر بيئـة ملائمـة ومهيـأة؛ لممارسـة الرياضـة ونشـر ثقافتهـا بيـن مختلـف شـرائح المجتمـع؛ لاسـيما مـع انتشـار أنديـة الحـي التـي أصبحـت ملاذًا رياضيًا وتعليميًـا وترفيهيًا، بالإضافـة إلى تفعيل دور الاتحـاد السـعودي للرياضـة للجميع.

كمـا تشـهد الرياضـة السـعودية أيضًـا مشـاركة نسـائية غيـر مسـبوقة؛ حيـث تزايـد عـدد النسـاء المشـاركات فـي الأنشـطة الرياضيـة بشـكل لافـت، مـع تمثيـل المنتخبـات الوطنية فـي مختلف البطـولات العالميـة، بجانـب توليهـن مناصـب قيادية في الاتحـادات الرياضية؛ ممـا يعكـس تمكيـن المـرأة ودورهـا المتنامـي فـي المشـهد الرياضـي.

تعمـل هـذه التطـورات علـى تعزيـز نمط الحيـاة الصحـي و الرياضي فـي المجتمع، عبـر زيادة معدلات النشـاط البدنـي؛ لبناء مجتمـع أكثر حيوية وتحقيق تنمية تشـمل جميع أفـراد المجتمع.

نمـــو رياضـــي يُحقـق الشمولية

التنوع في الرياضات

2019
9
أنديـة

2024
128
نادي

%1,300+
معدل النمو

2015
32
اتحـاد

2024
97
اتحـاد

%206+
معدل النمو

مشاركة مجتمعية

43 ألف
عضـو فـي 45 ناديًـا مـن أنديـة الحـي، **55%** ذكـور، **45%** إنـاث

1,700 مُشارك
فـي مبـــادرة "تحـرك معنـا" عبـر 13 مدينـة حـول المملكـة

1,800 مستفيد
من برنامـــج "كبـــار الســـن" الـــذي أطلقـــه الاتحـــاد الـــسعودي للرياضـــة للجميـع

بناء قاعدة رياضية متينة للمواهب الرياضية

جهود وبنية تحتية داعمة

11
برنامجًا لتطوير المواهب الرياضية

16
مركزًا تدريبيًا رياضيًا للشباب ضمن برنامج تكوين

عمليات مسح واسعة لاكتشاف المواهب

+84 ألف
طفل مشارك

+20
مدينة حول المملكة

1,110
طفل مُرشح كموهبة محتملة

المرأة السعودية ... رياضية وممكّنة

ممارسة النشاط البدني

%7.3
من السعوديات يمارسن الرياضة أسبوعيًا
2017

%46
من السعوديات يمارسن الرياضة أسبوعيًا
2024

%530
معدل النمو

المنتخبات والاتحادات الرياضية

40
فريقًا وطنيًا للسيدات في 25 اتحاد رياضي مختلف

شخصية فاعلة وقيادية

7 رئيسات
للاتحادات الرياضية مقارنة بعدم وجود أي رئيسة فيما قبل رؤية السعودية 2030

104 سيدة
في عضوية مجالس إدارة الاتحادات الرياضية يمثلن 30% من المناصب القيادية

المرأة في المشاركة الاجتماعية

13 ألف سيدة
تتراوح أعمارهن بين 35 و50 عامًا انضممن إلى المرحلتين الأولى والثانية من برامج الاتحاد السعودي للرياضة للجميع

%36
من المشاركين في ماراثون الرياض 2024 من النساء

نمو في المشاركة الرياضية

823
رياضـة
2022

3,531
رياضـة
2024

%329
معدل النمو

35
مدربـة
2022

103
مدربـة
2024

%194
معدل النمو

9,524
رياضـة مسـجلة فـي
بوابـة رياضـي الرقميـة

رؤية تدعم الرياضة

بفضل استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية، وبرنامج تطوير رياضيي النخبة؛ لدعم تحقيق التميز الرياضي وتمكين الكفاءات الوطنية، سجل أبطال المملكة إنجازات بارزة في المحافل الدولية بمختلف الألعاب؛ وهو ما عزز مكانة الرياضة السعودية عالميًا. لقد دفع التركيز على توفير البيئة الملائمة للمواهب الرياضية، إلى تحقيقهم هذا التميز والحصول على مراكز وميداليات متقدمة، ومما ساعد أيضًا؛ تطوير البنية التحتية وتهيئتها، من ملاعب، ومنافسات رياضية مختلفة، ومرافق تدريب، بالإضافة إلى تعزيز المشاركات الدولية، ودعم المواهب الصاعدة ببرامج تهدف إلى تنمية مهاراتهم وإكسابهم المعرفة والثقافة والمهارة الرياضية؛ بما يعكس رؤية شاملة لتحقيق الاستدامة الرياضية في المملكة.

إنجـازات رياضيـة عالمية سعودية

أول ميدالية للسيدات في منافسات البلياردو "9 كرات" في البطولة الآسيوية

برونزية آسيوية

بطولة آسيا للرماية من على ظهر الخيل

ذهبية آسيوية

بطولة الدوري الممتاز للاتحاد الدولي للكاراتيه

5 ميداليات: ذهبية، فضية، و3 برونزية

بطولة IBJJF الدولية

5 ميداليات في الجوجيتسو: ذهبيتان، فضية، وبرونزيتان

بطولة غرب آسيا للبلياردو والسنوكر

7 ميداليات: ذهبية، وأربع فضيات، وبرونزيتان

بطولة العالم للملاكمة التايلاندية

5 ميداليات: ذهبيتان، وثلاث برونزيات

البطولة الآسيوية بفيتنام للتايكوندو

ميداليتان ذهبيتان

بطولة العالم للناشئين تحت سن 17 لرفع الأثقال

4 ميداليات: ثلاث فضيات، وبرونزية، مع تحقيق المركز الثاني

بطولة أستراليا المفتوحة للتايكوندو

3 ميداليات: ذهبيتان، وبرونزية

بطولة آسيا للناشئين لرفع الأثقال

10 ميداليات: ذهبية، وفضيتان، وسبع برونزيات، مع تحقيق المركز الأول

الفوز بلقب كأس العالم

في النسخة الأولى من بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية (فيفا) 2024 للعبة Rocket League

إنجـــاز سعــودي للمــرة الأولى في تاريخ الكاراتيه

7 ميداليات متنوعة في بطولة العالم للناشئين والشباب تحت 21 عامًا في إيطاليا: ذهبية واحدة، ثلاث فضيات، ثلاث برونزيات

04

وجهـــة حيويـة رائـدة

مرَّ تاريخ المملكة بحضارات وأمم متنوعة، ما يجعلها زاخرة بالكنوز الثقافية والتاريخية، وقد ساهم اتساع مساحتها، ووجود الحرمين الشريفين، والموقع الجغرافي المميز الذي يُطل على ساحل الخليج العربي والبحر الأحمر؛ في تعزيز التنوع الثقافي، ويُعد هذا مكمن قوة لقطاعات الثقافة، والسياحة، والترفيه، والرياضة، وغيرها من القطاعات المتصلة بها؛ لتستشرف رؤية السعودية 2030 الفرص الوفيرة في قطاعات واعدة، وترسّخ القيم الأصيلة التي تفخر بها، وتُمثل مصدرًا لاعتزاز شعبها منذ عقود طويلة، والتي تتمثل في خدمة ضيوف الرحمن؛ حيث تستقبل هذه الأرض سنويًا المسلمين من جميع أنحاء العالم.

إلى جانب ذلك، تحظى المملكة بكنوز ثقافية وتاريخية، ولنشر ثقافتها حول العالم؛ سعت إلى تسجيل وتوثيق مواقعها التاريخية في قائمة التراث العالمي، وقد تجاوزت في ذلك المستهدفات الوطنية قبل الأوان المحدد، ما يُنبئ عن قيمة هذه المواقع التاريخية، ولأجل استغلال ذلك بالشكل الأمثل؛ توسعت المملكة في استقطاب الزوار من مختلف دول العالم، بما يسمح لهم التعرف على تاريخ المملكة وثقافتها العريقة، وامتد ذلك إلى استضافة الفعاليات والأحداث الكبرى في مختلف المجالات؛ ليكون ذلك رافدًا اقتصاديًا، يُوفر فرص العمل والاستثمار.

واليوم؛ تحصد المملكة ثمار ذلك بوضوح؛ إذ أصبحت هذه القطاعات الحيوية مُساهمة في تمكين المجتمعات المحلية، بتوفير الوظائف والفرص الاستثمارية.

ضيوف الرحمن تحملهم أكف الرعاية والعناية

بكرم الضيافة والوفادة تستقبل المملكة ضيوف الرحمن

حملت المملكة شرف خدمة ضيوف الرحمن منذ تأسيسها؛ فكانت مكة المكرمة والمدينة المنورة في صلب اهتماماتها، وسعت دائمًا لبذل الغالي والنفيس في خدمة ضيوف الرحمن. وامتدادًا لذلك؛ جاءت رؤية السعودية 2030، منطلقة من كون المملكة قلب العالميْن العربي والإسلامي، استكمالاً لدور المملكة الرائد في خدمة الإسلام والمسلمين، مجسدةً قيمها الأصيلة الممتدة في جذور أبناء هذه الأرض باستقبال الحجاج والمعتمرين بحفاوة، حيث يمثل الكرم وحسن الضيافة والوفادة ركيزة لمبادئ وقيم كل مواطن سعودي؛ لتواصل المملكة مسيرتها في تيسير قدوم المسلمين من مختلف أنحاء العالم لأكبر عدد ممكن، من أجل زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتمكينهم من أداء مناسك فريضتي الحج والعمرة. ولأجل ذلك، بذلت المملكة جهودها عبر برامج ومبادرات ومشاريع فاعلة، تخدم ضيوف الرحمن وزوار البيت، ومنها إطلاق برنامج "خدمة ضيوف الرحمن"، الذي أحدث نقلة نوعية في كل جوانب التجربة، من خلال مواءمة الجهود، وتنسيق العمل بين مختلف الجهات، وقد شملت التحولات النوعية التي شهدتها الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، أن بسطت "مبادرة الطريق إلى مكة" إجراءات الدخول للمملكة، إذ اختصرت الطريق، ويسّرت "منصة نسك" التجربة؛ فبإمكان الحاج والمعتمر والزائر تخطيط رحلته الإيمانية بسهولة. وإلى جانب ذلك، أصبح التنقل سلسًا بحلول ووسائل نقل متنوعة، من ضمنها "قطار الحرمين" و"مشروع حافلات مكة". ويمتد الأثر إلى إثراء الرحلة، بتطوير مواقع التاريخ الإسلامي، وتوسعة مسجد قباء؛ ليحظى ضيوف الرحمن بتجربة متكاملة.

رقم قياسي لعدد المعتمرين من خارج المملكة *

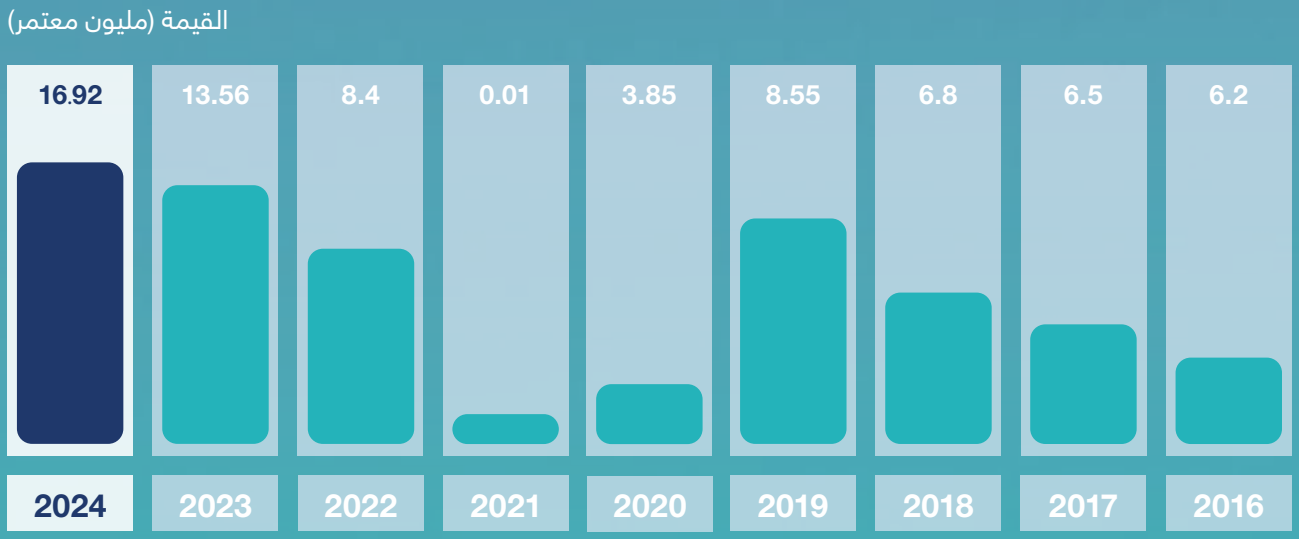

عدد الحجاج من خارج المملكة **

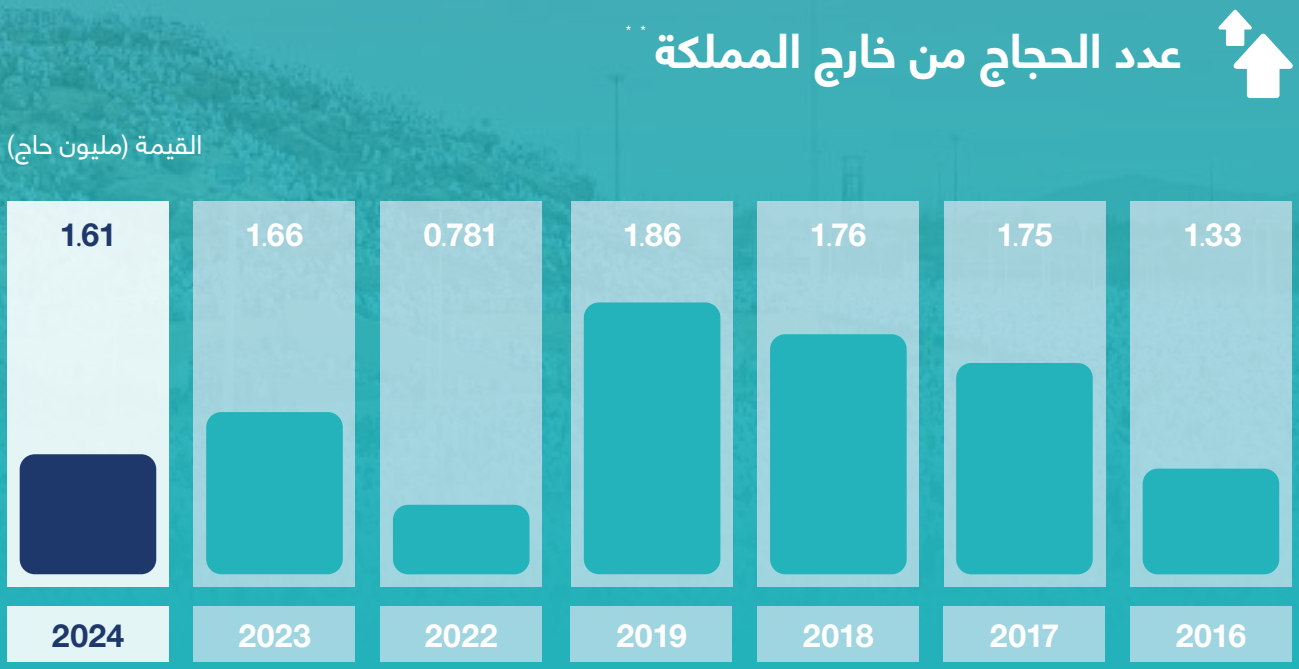

* انخفاض الأعداد لعام 2020، وعام 2021، يعود إلى ظروف جائحة كورونا

** نظرًا لجائحة كورونا كان الحج لعام 2020، وعام 2021، مقتصرًا على حجاج الداخل، حسب التوجيهات الكريمة؛ للحفاظ على سلامة الجميع

ارتفاع عدد المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن

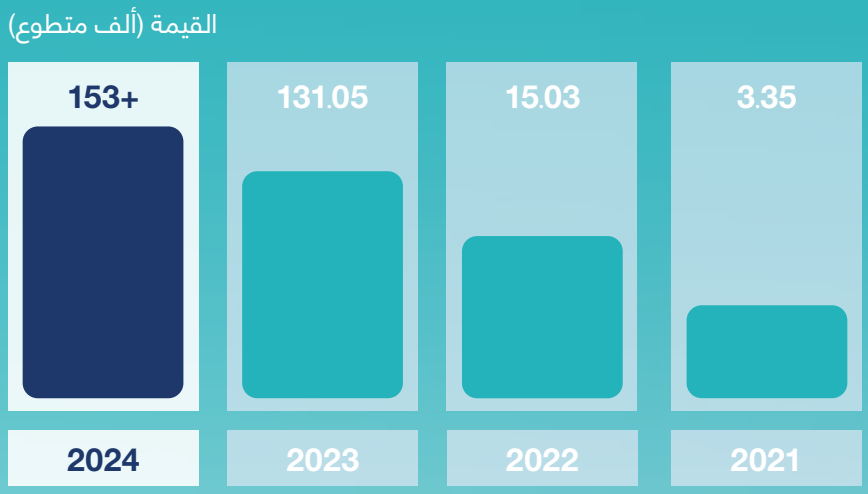

رعاية طبية متكاملة

بذلت المملكة خلال موسم الحج لعام 2024، جهودًا على كافة الأصعدة؛ لتقديم خدمات الرعاية الطبية لضيوف الرحمن، التي امتدت على مدار اليوم، من خلال تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتنقلة، بأحدث وأفضل التقنيات المتقدمة؛ بما يضمن سرعة الاستجابة، في تقديم الخدمات الصحية التي تنوعت بين العلاجية والتخصصية، وامتد أثرها لغير المصرح لهم أيضا. كما تُقدم المملكة خدمات غسيل الكلى، وعمليات القلب المفتوح، والقسطرة القلبية، وغيرها من الخدمات الأخرى. وهذه الجهود تؤكد حرص المملكة وعنايتها الشديدة بالحفاظ على صحة وسلامة الحجاج خلال أدائهم مناسك الحج.

رعايــة صحيــة وعناية بالحجاج

390 ألف
حــاج تلــقــى الخـدمــات الصحية

465 ألف
خدمــة علاجيــة تخصصيــة منهــا **141 ألــف** خدمــة لغيـر المصــرح لهـم

189
مستشـفى ومركــزًا صحيًا وعيـادة متنقلـة

370+
سيــارة إسعــاف

1,169+
جلسـة غسـيل كلـوي

28
عمليـة قلـب مفتـوح

720+
قسطــرة قلبيــة

40 ألف
كــادر طـبــي وإداري متطــوع

7
طـائــرات إسـعافية

تقنيـــات حديثة تسهـــل التجربـة

تواصـــل المملكـــة تسـخير التقنيـــات الحديثـة لخدمـة ضيـوف الرحمـن؛ بهـدف تحسـين التجربـة وجعلهـا أكثـر سـهولة وراحـة، ومـن أبـرز المشـاريع التـي تجسـد هـذا التوجـه، منصـة "نسـك" ومبـادرة "طريـق مكـة"، اللتـان أحدثتـا تحـولاً نوعيًـا فـي إدارة الاسـتقبال وتبسـيط الإجـراءات. لقـد سـاهمت مبـادرة "طريـق مكـة" فـي اختصـار الإجـراءات التنظيميـة للحجـاج قبـل وصولهـم إلـى المملكـة؛ حيـث أصبحـت عمليـات إصـدار التأشـيرات، وإنهـاء الإجـراءات تتـم مـن بلـدان الحجـاج، مـا يتيـح لهـم السـفر مباشـرة إلـى مقـار إقامتهـم عنـد الوصـول. أمـا منصـة "نسـك"، فقـد قدمـت حلـولاً رقميـة متكاملـة، تتيـح التخطيـط للرحلـة إلـى مكـة المكرمـة والمدينـة المنـورة وأداء المناسـك بمرونـة وسـهولة، بمـا يجعـل التجربـة أكثـر تنظيمًـا وانسـيابية. يعكـس هـذا التـزام المملكـة بتعزيـز جـودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، من خلال الابتـكار وتوظيـف أحـدث التقنيـات.

رحلة مبادرة "طريق مكة" منذ إطلاقها

عدد المستفيدين من مبادرة "طريق مكة"

ارتفاع عدد زوار الروضة الشريفة منذ إطلاق منصة "نسك"

إحياء للتاريخ الإسلامي

تتسارع عجلة الإنجاز في تطوير مواقع التاريخ والثقافة الإسلامية؛ لإثراء تجربة ضيوف الرحمن؛ إذ تجاوز عدد المواقع التي شملها التطوير مستهدفات عامي 2024 و2025. ويأتي ذلك تجسيدًا لاهتمام المملكة بتعظيم أثر زيارة الحجاج والمعتمرين، وقاصدي مدينة المصطفى ﷺ؛ ليحظوا برحلة إيمانية وروحانية، يمتد تأثيرها لتبقى في ذاكرتهم، من خلال إعادة إحياء حكايات التاريخ الإسلامي، وتقديم مادة ثقافية غنية، تُعرفهم بالمواقع الإسلامية.

عدد مواقع التاريخ والثقافة الإسلامية المطورة

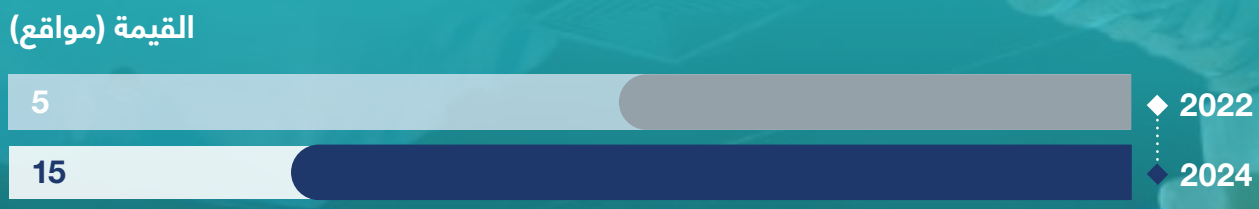

شبكة مواصلات تُيسّر التنقل

تمتاز مكة المكرمة والمدينة المنورة ببنية تحتية متطورة، تتضمن شبكة مواصلات حديثة تربط منافذها البرية والجوية بموانئ ومطارات المملكة، ويأتي ذلك تسهيلاً لحركة نقل قاصدي المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة؛ لتمكين أداء مناسكهم بسهولة وطمأنينة. تبرز ثلاثة مشاريع تُقدم حلولاً لتنقل ضيوف الرحمن، وهي مشروع حافلات مكة، وقطار الحرمين السريع، وقطار المشاعر؛ إذ تتكامل هذه المشاريع فيما بينها؛ بهدف توفير رحلات تنقلية تضمن راحة المستفيدين، وتُيسّر رحلتهم.

عدد المستفيدين من مشروع حافلات مكة

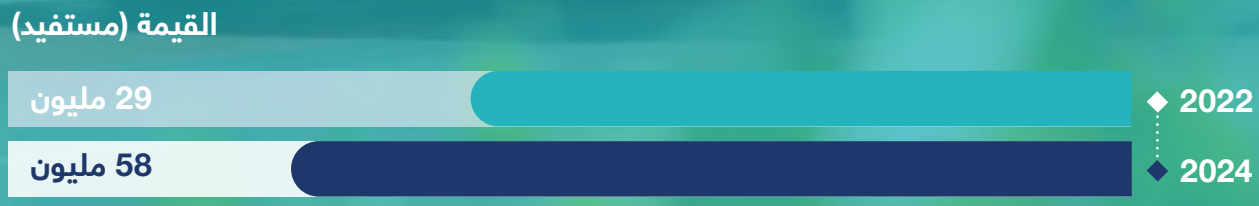

عدد المستفيدين من قطار الحرمين السريع

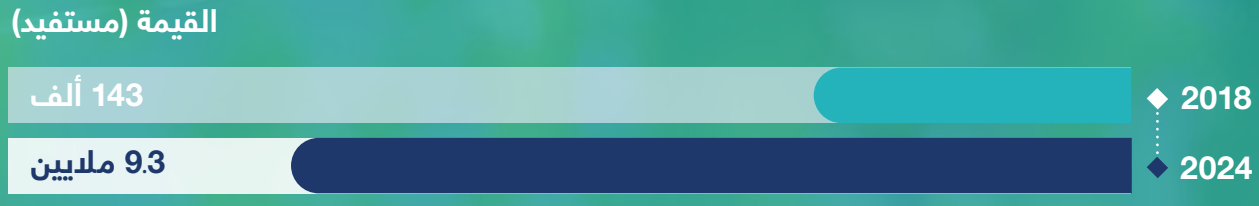

عدد المستفيدين من قطار المشاعر

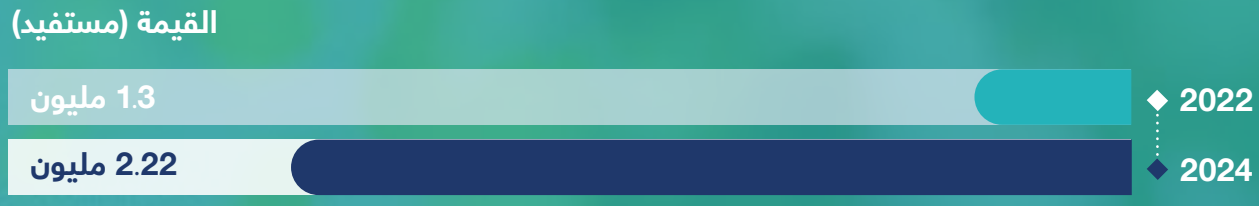

السياحة السعودية ترحب بالعالم

وجهة سياحية بإمكانات فريدة

لطالما كانت المملكة وجهةً دينية يقصدها المسلمون من أنحاء العالم، لكن القطاع السياحي في المملكة لديه مقومات تتعدى توفير الخدمة للأغراض الدينية، وبرز القطاع بشكل واضح اليوم -في ظل رؤية السعودية 2030- كقطاع واعد يمتلك مقومات طبيعية وثقافية هائلة.

استشرفت رؤية السعودية 2030 حجم الفرص السياحية؛ ليشهد القطاع تحولاً ملحوظًا، حيث جاءت مشاريع ضخمة مثل: الوجهات السياحية في نيوم، ومشاريع البحر الأحمر، والقدية، والدرعية، والعلا، وغيرها، بجانب استضافة كبرى البطولات الرياضية، والأحداث الترفيهية. ولتسهيل قدوم السياح عملت المملكة على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية؛ لتتوج بتأسيس منظومة سياحية تقود القطاع، على رأسها إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وتمكين الرقمنة بإطلاق التأشيرة الإلكترونية، واعتماد نظام السياحة الجديد، وبناء القدرات البشرية السعودية، وغيرها من المبادرات والممكنات التي ساهمت في نمو القطاع.

ونتيجة لهذه الجهود؛ حققت المملكة مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل 7 سنوات من موعده، بوصول عدد السياح إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج، وهو ما رفع سقف الطموح؛ ليصبح المستهدف الجديد 150 مليون سائح بحلول عام 2030، وقد دفع ذلك إلى ارتفاع مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوليد المزيد من الوظائف السياحية؛ لتشكل السياحة رافدًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بالإضافة إلى أنّ مكانة المملكة السياحية أصبحت أكثر رسوخًا على المستوى الدولي.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **إطلاق** مشروع البحر الأحمر

2018

- **إقامة** مهرجان "شتاء طنطورة" أول حدث سنوي دولي للعلا
- **الإعلان** عن مشروع "أمالا" أحد الوجهات السياحية ضمن مشروع البحر الأحمر

2019

- **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للسياحة
- إطلاق مواسم السعودية
- **إطلاق** التأشيرة السياحية الإلكترونية

2020

- **تأسيس** وزارة السياحة
- **تأسيس** الهيئة السعودية للسياحة
- **إطلاق** منصة "روح السعودية"
- **تأسيس** صندوق التنمية السياحي
- **تنظيم** مجلس التنمية السياحي

2021

- **إطلاق** برنامج "رواد السياحة" ضمن برامج تنمية رأس المال البشري السياحي
- **افتتاح** أول مكتب إقليمي لمنظمة السياحة العالمية في الرياض
- **إدراج** قرية رجال ألمع في قائمة أفضل القرى السياحية في العالم وفقًا لمنظمة السياحة العالمية

2022

- **إطلاق** برنامج عون السياحة لدعم المنشآت السياحية متناهية الصغر والصغيرة
- **إطلاق** استراتيجية السياحة الرقمية
- **الموافقة** على نظام السياحة الجديد
- **الانتهاء** من المرحلة الأولى لمشروع البحر الأحمر

2023

- **الفوز** باستضافة معرض إكسبو 2030
- **اختيار** المملكة للاحتفال بيوم السياحة العالمي
- **تجاوز** مستهدف الوصول إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل موعده في عام 2030

2024

- **رفع** مستهدف عدد السياح إلى 150 مليون سائح محلي ووافد من الخارج بحلول عام 2030
- **التوسع** بمنح تأشيرة زيارة المملكة إلكترونيًا لتصل إلى 66 دولة
- **إطلاق** النسخة التجريبية من "سارة"
- المرشدة الذكية للسياحة السعودية
- **الفوز** باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم
- **تصدرت** المملكة دول مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين في تقرير الأمم المتحدة للسياحة

فـوز المملكـة باسـتضافة كأس العالـــم لكـــرة القـــدم 2034

إنجـاز عالمـي جديـد تُتـوج بـه المملكـة، يتمثل في فوزها باستضافة بطولة كأس العالـم لكـرة القـدم 2034، فـي خطـوة تعكس ريادتها المتنامية بوصفها مركزًا عالميًا للرياضـة، وسـتعمل المملكـة مـن خلال هـذا الحـدث الأول والأكبـر عالميًـا الـذي يُنظـم فـي دولـة واحـدة، علـى تقديـم نسـخة اسـتثنائية فـي تاريـخ البطولـة، تجمع بين الابتكار والاستدامة، وتمكيـن الجميـع مـن النمـو، بجهـود أبنـاء وبنـات وطـن مُلهـم، طموحهـم يُعانـق عنـان السـماء، وقدراتهـم تنافـس العالـم. تُمثـل الاسـتضافة فرصـة لتحقيـق تنميـة شـاملة، حيـث ستسـتضيف 15 مدينـة سعودية فعاليات البطولـة، خمسـة منها سـتقام عليهـا المباريـات، وعشـر مـدن سـتكون داعمـة للاسـتضافة، وهـو مـا سـيوفر فـرص العمـل والاسـتثمار فـي مختلـف القطاعـات؛ ليُسـهم ذلـك فـي تحديـث وتعزيـز البنيـة التحتيـة، ونمـو الحركـة السـياحية؛ لتجـذب المملكـة ملاييـن السـياح مـن مختلـف أنحـاء العالـم، الأمـر الـذي سـيُؤدي إلـى نشـاط ونمـو اقتصـادي وتجـاري واسـع، كمـا سـتكون نافـذة عالميـة للتعريـف بالثقافـة والتـراث السـعودي الأصيـل.

نسخة استثنائية
أكبر بطولة في تاريخ كأس العالم

FIFA 2034 تنظم في دولة واحدة

48 منتخبًا
من قارات العالم

15 ملعبًا
في أنحاء المملكة

5 مدن
مستضيفة حول المملكة

134 منشأة
تدريبية

10 مدن
داعمة حول المملكة

+230 ألف
غرفة في منشآت الضيافة

الأعلى تقييمًا فنيًا في تاريخ الملفات المستضيفة

419.8 نقطة

من

500 نقطة

المدن المستضيفة

- الرياض
- جدة
- نيوم
- الخبر
- أبها

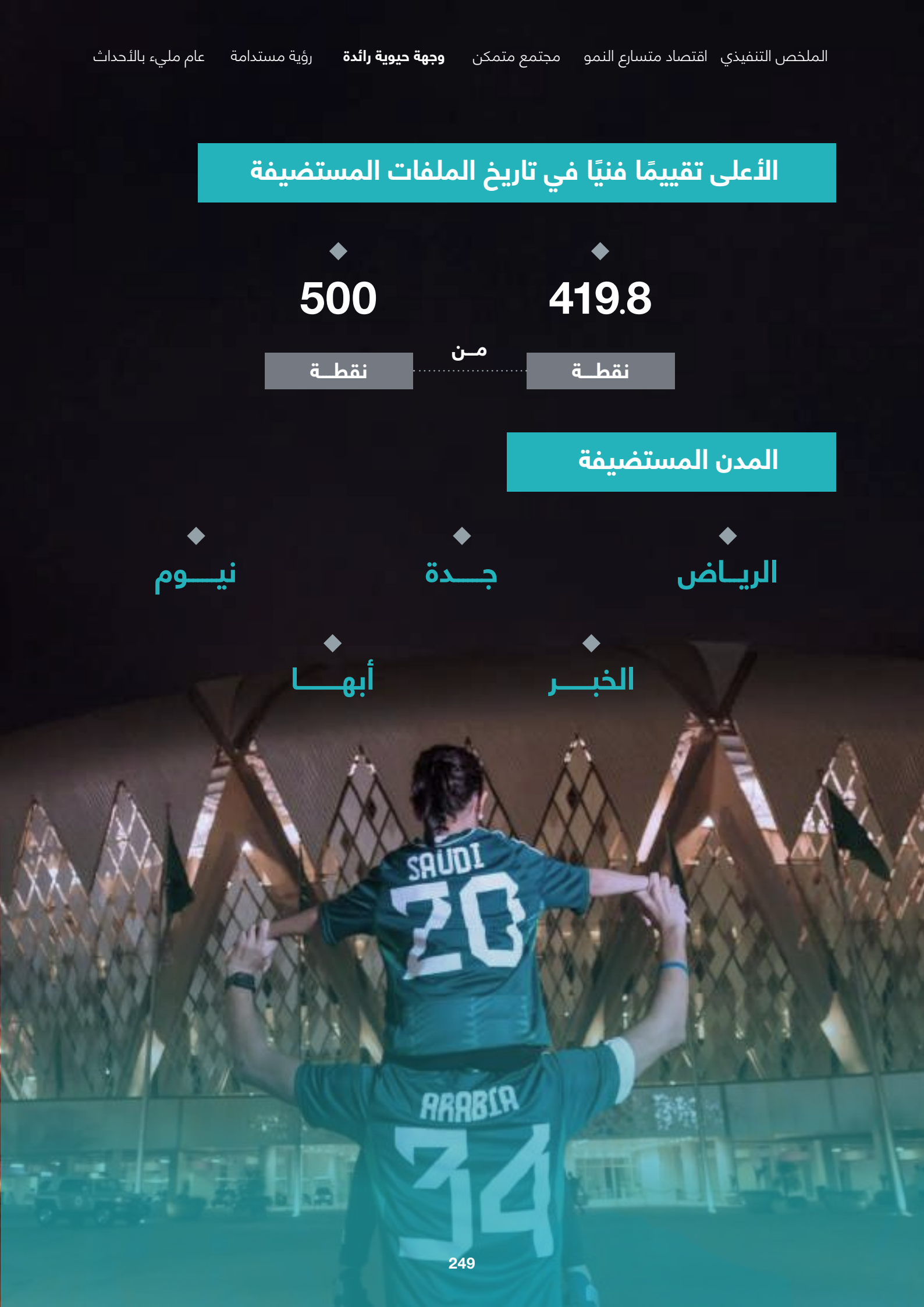

مركز عالمي للرياضات والألعاب الإلكترونية

تولي المملكة قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية أهمية بالغة، بكونه قطاع واعد، وأحد القطاعات الأسرع نموًا عالميًا؛ حيث تُعدّ هذه الصناعة فرصة اقتصادية واجتماعية؛ لتمكين الشباب وتطوير المواهب المحلية، واستثمار مواهبهم لمزيد من التقدم والازدهار. وتسعى المملكة من خلال ذلك إلى بناء مجتمع مبتكر ومتمكن، ومن جهودها في ذلك؛ أنها بادرت بإقامة بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية في الرياض، التي فاز بها فريق فالكونز السعودي بتتويج من سمو ولي العهد؛ بما يُجسد الرعاية والاهتمام من القيادة، وإمكانات ومواهب الشباب السعودي المنافسة للفرق العالمية. تمثل البطولة منصة عالمية لدعم وتمكين اللاعبين المحترفين والهواة والمهتمين في هذا القطاع، فهي البطولة الأولى والأكبر من نوعها، وإلى جانب ذلك؛ تأتي كنافذة تُمكّن المبتكرين وتدعم نمو صناعة الألعاب الإلكترونية، بتوفير بيئة تقنية متقدمة تدعم الابتكار وتُحفّز النمو الاقتصادي؛ مما يفتح أبوابًا جديدة للتنافس وتعزيز دور القطاع الخاص ورواد الأعمال. وعلى صعيد آخر؛ يُعزز هذا الحدث أيضًا من ريادة المملكة في هذا الاتجاه؛ فقد أُعلن عن استضافة المملكة للألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية.

هذه المبادرات تُبرز التزام المملكة بترسيخ مكانتها كمركز عالمي للرياضات الإلكترونية، مستفيدة من بنيتها التحتية الرقمية المتطورة، والطموحات الوطنية المتمثلة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

بطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية فكرة سعودية

أول

بطولة من نوعها عالميًا

أكبر

بطولة في الرياضات الإلكترونية من حيث الجوائز

رعاية وتتويج من القيادة

Team Falcons

حظي به فريق **فالكونز السعودي** الفائز بالبطولة

مشاركة عالمية واسعة

500
نادي من نخبة الأندية العالمية

22
بطولة في مختلف الألعاب

1,500+
لاعب محترف من أنحاء العالم

السيـــاحة السـعوديـــة في المؤشــرات العالمية

سـجلت المملكة إنجازات بـارزة في قطاع السـياحة؛ ممـا يعـزز مكانتهـا الجاذبـة للسـياح من مختلـف أنحاء العالـم، فمن تصدّرهـا لـدول مجموعـة العشـرين فـي نمـو معـدل السـياح الدوليـن، وارتفـاع إيـرادات السـياحة، وتقدمهـا الملحـوظ فـي الترتيـب العالمـي ضمـن قائمـة الـدول فـي إيـرادات السـياحة الدوليـة، إلـى القفـزات النوعية التـي حققتها مدن المملكة. وتجسـيدًا لذلك؛ جـاءت المدينة المنـورة ضمن أفضل 100 وجهة سـياحية عالميًا، ورسخت العلا مكانتها السياحيـــة والثقافيـــة على مسـتوى العالم، وعززت منطقة عسير أيضًا جاذبيتها السياحية بإبراز أصالتهـا، عبـر فوزهـا بجائزتيْـن عالميتيْن تُبـرز تميزها فـي التـراث الغذائـي وفنون الطهـي وروايـة القصـص الثقافيـة فيها.

تُظهـر هـذه المنجـزات النمـو والازدهـار الـذي يشـهده القطـاع السـياحي فـي المملكـة، والتنوع والغنى السـياحي الذي تحظـى بـه؛ ممـا جعلهـا وجهـة عالميـة تستقبـــل السـياح من أنحـــاء العالـــم.

إنجاز سياحي وريادة عالمية

تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة

- **69% ارتفاع** عدد السياح الدوليين مقارنة بعام **2019**
- **148% ارتفاع** الإيرادات السياحية الدولية مقارنة بعام **2019**

تصدرت المملكة قائمة الوجهات السياحية الكبرى عالميًا

- **الثانية** من ناحية نمو أعداد السياح في العام 2024
- **الأولى** في نمو الإيرادات السياحية خلال الأشهر التسعة إلى الأحد عشر الأولى من عام 2024

المدينـة المنـورة

ضمـن أفضل 100 وجهـة سياحيـة عالميًّـا لعام 2024

الأولى
سعوديًا

الخامسة
خليجيًـا

السادسة
عــربيًـا

العلا تتألق عالميًا

- **أول وجهة** في الشرق الأوسط معتمدة في المنظمة الدولية للوجهات السياحية "ديستينيشنز إنترناشيونال"
- **اعتماد** أول مواقع "السماء المظلمة" في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتسجيل "منارة العلا" و"محمية الغراميل"
- **جائزة** أفضل مشروع للسياحة الثقافية في الشرق الأوسط لعام 2024 خلال حفل جوائز السفر العالمية للشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي

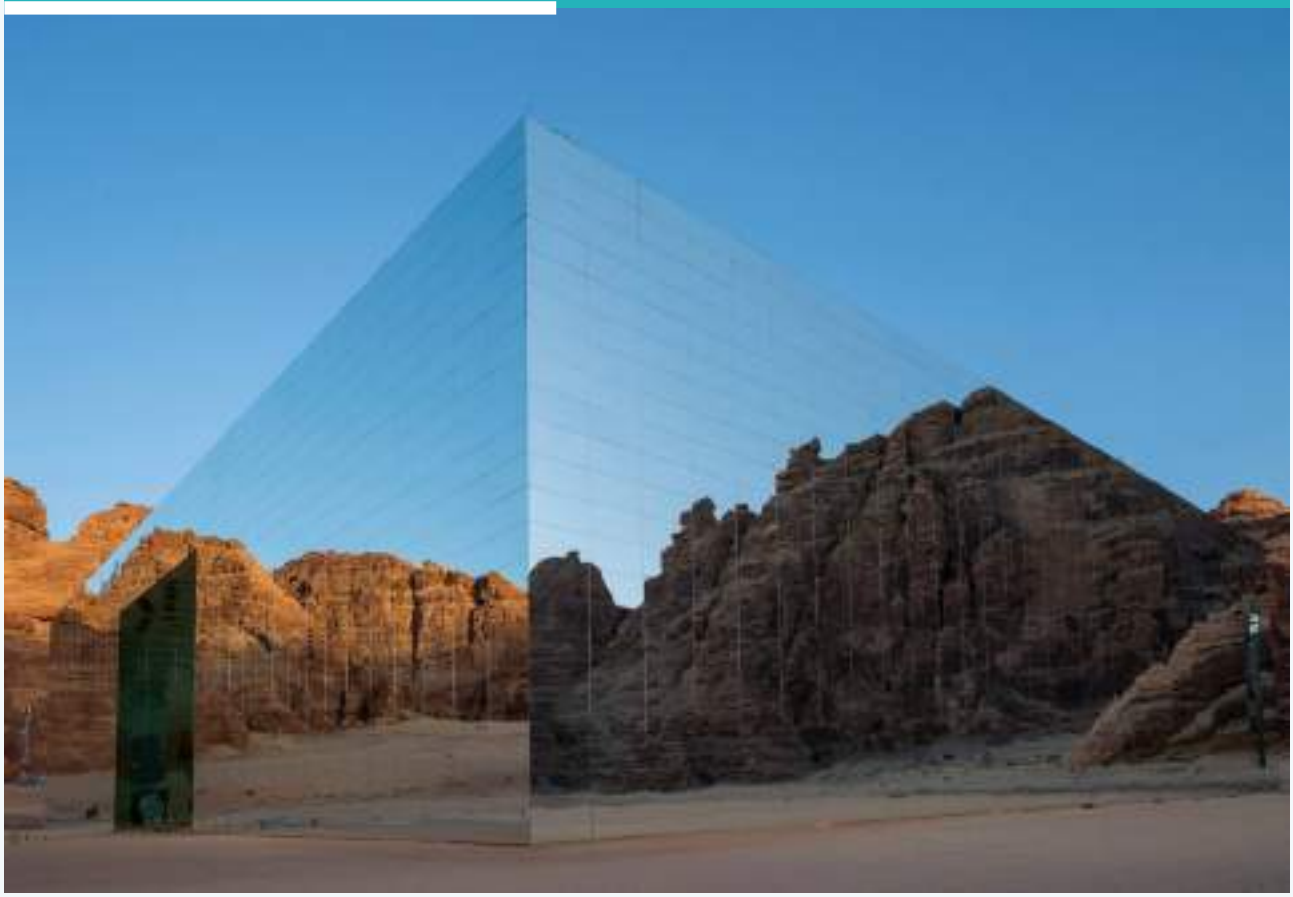

العـــلا

تنضـم إلـى التحالـف السـياحي الدولـي لمـدن "طريـق الحريـر" كعضـو مؤسـس

◆

28 مدينة

مسجلة كعضو

من **26 دولـــة**

◆

السـادسـة

عـــربيًـا

◆

السـابعـة

في الشرق الأوسط

◆

88

عالميًـا

منطقة عسير

تفوز في تحدي الهدايا الغذائية العالمي 2024

4 جوائز

تروي القصص عن ثقافة فنـــون الطهـــي

سياحة مزدهرة وتنمية شاملة

خطوات نوعية حققتها المملكة لتنمية قطاع السياحة، مدفوعة برؤية طموحة تهدف إلى جعلها وجهة سياحية عالمية رائدة. فقد حققت السياحة السعودية مستهدفها بالوصول إلى 100 مليون سائح محلي ووافد من الخارج قبل أن يحين موعده بسبع سنوات؛ ليوضع مستهدف جديد يعكس ارتفاع الطموح تمثل في الوصول إلى 150 مليون سائح محلي ووافد من الخارج بحلول عام 2030. ونتيجة لانتعاش الحركة السياحية؛ ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما زادت عدد الفرص الوظيفية، واعتمدت المملكة في رحلتها لتنمية القطاع السياحي على تأهيل وتمكين الكفاءات الوطنية، عبر برامج تدريبية شاملة ومبادرات تعليمية متنوعة، ومنها برنامج تدريب رواد السياحة.

يُشكل الازدهار السياحي دعمًا لنمو الاقتصاد وتنويعه؛ بفضل تحقيق إنجازات بارزة على صعيد تطوير البنية التحتية، التي زادت من أعداد ومرافق الضيافة والغرف الفندقية، كما أنّ المبادرات والمشاريع المتعددة، حفزت التوسع في إصدار التأشيرات الإلكترونية، وتسهيل الاستثمارات السياحية، وهو ما عزز من مكانة المملكة كمركز عالمي للسياحة.

نمو عدد السياح

القيمة (مليون سائح محلي)

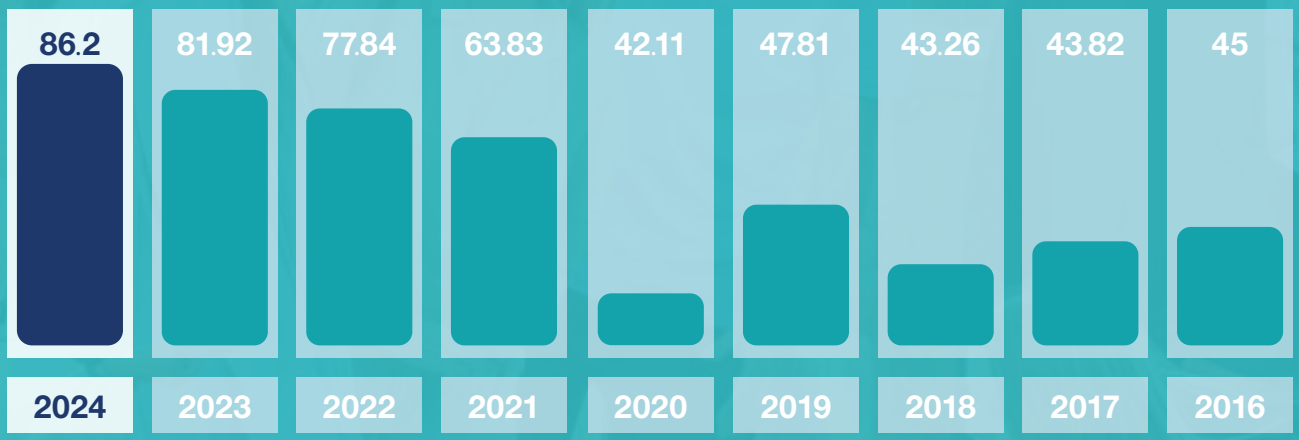

القيمة (مليون سائح وافد)

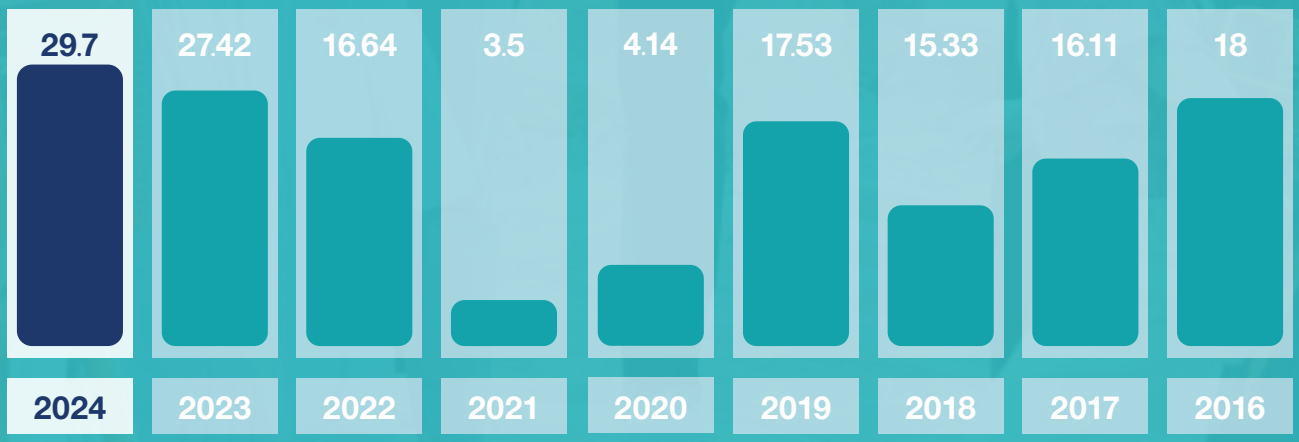

إجمالي عدد العاملين في الأنشطة المميزة للسياحة

القيمة (موظف)

تطوير الكوادر السياحية المحلية

5

برامج داعمة لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يقدمها مركز نمو السياحة (TDF Grow)

600 ألف

فرصة تدريبية لتمكين الشباب من العمل منذ عام 2019 بمعدل 100 ألف فرصة تدريبية سنويًا

112 ألف

سعودية عاملة في الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة بنسبة نمو 67% من نهاية عام 2020

3,800+

سعودي وسعودية تقلّدوا مناصب قيادية في قطاع السياحة ووكالات السفر

نمو متسارع في استثمارات السياحة

قفزات نوعية يُحققها القطاع السياحي على صعيد جذب الاستثمارات، التي تسرع من عملية الإنجاز، وتُحفز نمو السياحة؛ لتكون المملكة في مقدمة دول العالم السياحية. ويُدلل على ذلك؛ التطورات الملحوظة الذي تشهدها البنية التحتية، وتزايد فرص الاستثمار، ومشاريع مرافق الضيافة، التي تعزز تنوع الخيارات المتاحة للزوار.

ومنذ عام 2021 تضاعفت قيمة الاستثمارات السياحية؛ لينمو قطاع الضيافة، وتزيد الغرف الفندقية. يأتي هذا النمو مُساندًا لتعزيز قدرة المملكة على استضافة أعداد أكبر من السياح، لاسيما أنّ السنوات القادمة ستكون حافلة بالعديد من الأحداث والفعاليات الكبرى، التي ستستقطب الزوار والسياح من كافة دول العالم.

نمو قيمة الاستثمارات السياحية

نمو عدد الغرف المرخصة في منشآت الضيافة

القيمة (غرفة)

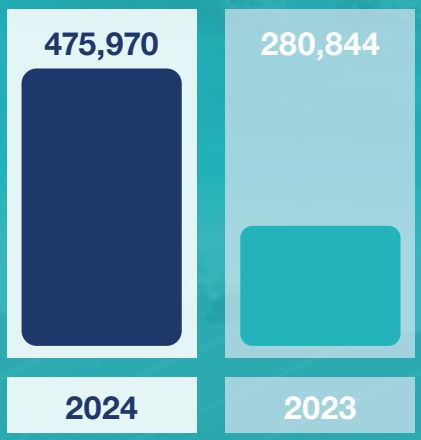

%69.5
معدل النمو

نمو أعداد تراخيص مرافق الضيافة السياحية

القيمة (ترخيص)

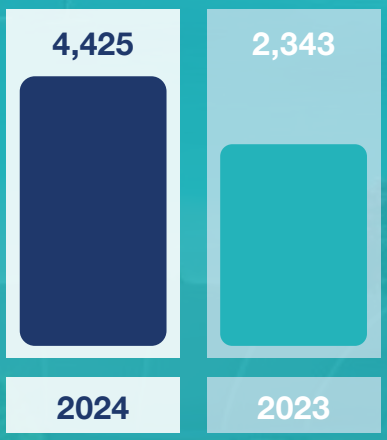

%88.9
معدل النمو

البحر الأحمر يرحب بالسياح من أنحاء العالم

في إطار التقدم الذي تشهده المملكة في وجهاتها السياحية، تأتي وجهات البحر الأحمر كأهم المشاريع السياحية ليس على المستوى المحلي والإقليمي فقط؛ بل على المستوى العالمي، وهو ما يعكس الخطوات الطموحة التي قامت بها المملكة؛ من أجل تطوير وجهات سياحية فاخرة تُعزز من جهودها في تنمية قطاع السياحة، ليكون رافدًا اقتصاديًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد. افتتح منتجع "شيبارة" في وجهة البحر الأحمر؛ ليُقدم تجربة فريدة تعكس التناغم بين الفخامة والطبيعة. بالإضافة إلى ذلك؛ افتُتحَ مطار البحر الأحمر الدولي، الذي يُعد أول مطار خالٍ من الكربون في الشرق الأوسط؛ مما يعزز التزام المملكة بالابتكار والاستدامة في مشاريعها، وجعلها رائدة في السياحة المستدامة.

البحر الأحمر

وجهة سياحية تزداد جاذبية خلال عام 2024

افتتاح:

منتجع
"سانت ريجيس"

منتجع"نجومه،
ريتز كارلتون ريزيرف"

منتجع "ديزرت روك"

منتجع "شيبـــارة"

مطـــار البحر الأحمر الدولي:

يقع
المطار على بعـد 3 سـاعات طـيـران لـ 250 مليـــون شخـص

يسهّل
وصـــول الزوار إلـــى 5 منتجعـــات في وجهة البحر الأحمـر

30-40 دقيقة
مـــدة الوصـــول إليـه برحـلة بحريـة

استقبل
أول رحلاته الدوليـة في عـــام 2024

1 مليون ضيف
سـنويًا سـيخدمهم المطـار حيـن يعمـل بكامـل طاقتـه

الدرعيـــــة
جوهرة المملكة

تُعـد الدرعية جوهرة السـياحة السـعودية، بوصفهـا أحـد أبـرز المواقـع التاريخية في المملكة، وتتضمن موقعًا للتراث العالمي مُدرجًا في قائمة اليونسـكو، كما أنها مهد للدولة السـعودية الأولـى وموطن للتراث والثقافـة، بعمارتهـا الطينيـة الفريـدة، وأحيائهـا العريقـة. وقد اسـتمرت الجهود منـذ إطـلاق رؤيـة السعوديـة 2030؛ لتعزيـز مكانتهـا السـياحية، عبـر مشـاريع متنوعـة تجـذب السـياح وتثـري تجربتهم. حيـث تقوم شـركة الدرعية، أحد الشـركات المملوكة لصندوق الاسـتثمارات العامة، وهـي المسؤولـة عـن تطويـر مشـروع الدرعيـة، بتحويـل الدرعيـة إلـى وجهـة تاريخيـة وثقافية ومنطقة نابضـة بالحياة، وهـو مـا سـيتيح للـزوّار فرصـة التعرُّف عن قـرب على تاريـخ المملكة، فـي أجواء نجديـة عريقـة يملؤهـا الاعتـزاز والفخـر بهـذا الإرث العريق. وتعمل شـركة الدرعية بـكل فخـر كمطـور لمخططهـا الرئيسـي للارتقاء بقطاعـي الثقافة والضيافة، حيث تقدّم مفهـومًا متجـددًا لتحديد التخطيط العمرانـي، لتصبح الدرعية وجهـة عالمية، ملتزمـة بأعلى معاييـر التصميم والتطوير، مـع الحفـاظ علـى تراثهـا العريـق وفقًـا للمعاييـر العالمية.

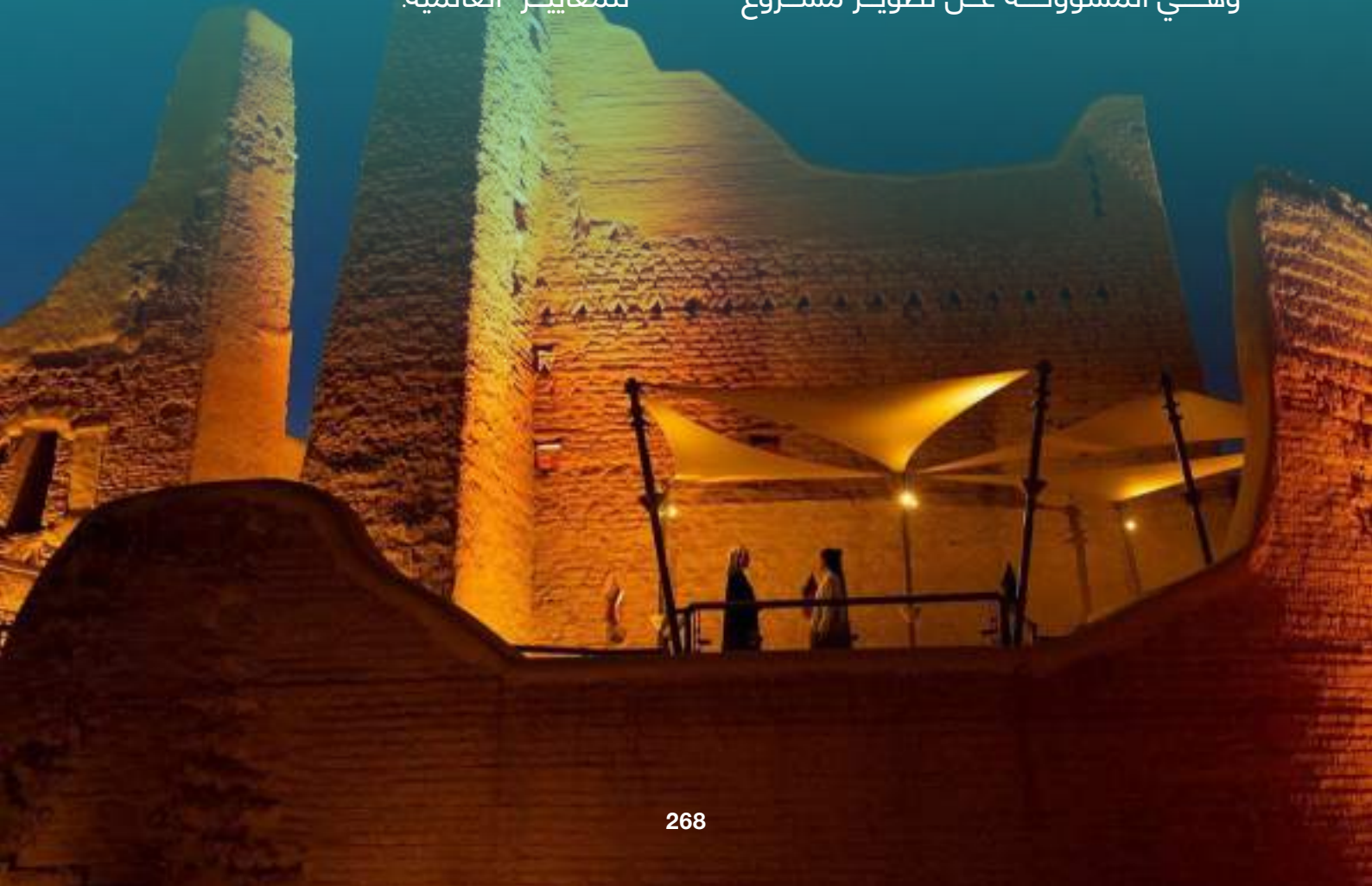

أبرز إنجازات شركة الدرعية في عام 2024

الإعلان عن 8 أصول جديدة للبيع والتأجير

- ميدان الدرعية — متاجر - مكاتب – مساكن
- وادي صفار — مساكن - أراضي
- الزلال — متاجر - مكاتب
- باكارا ريزيدنسز الدرعية — مساكن
- كورينثيا ريزيدنسز الدرعية — مساكن
- رافلز ريزيدنسز الدرعية — مساكن
- ذا أوبيروي ريزيدنسز وادي صفار — مساكن
- الريتز-كارلتون ريزيدنسز الدرعية — مساكن

حجم المبيعات العقارية والسكنية في مشروع الدرعية لعام 2024

- **3** مشاريع
- **145** عقار
- **+10.6 مليار** ﷼ إجمالي المبالغ

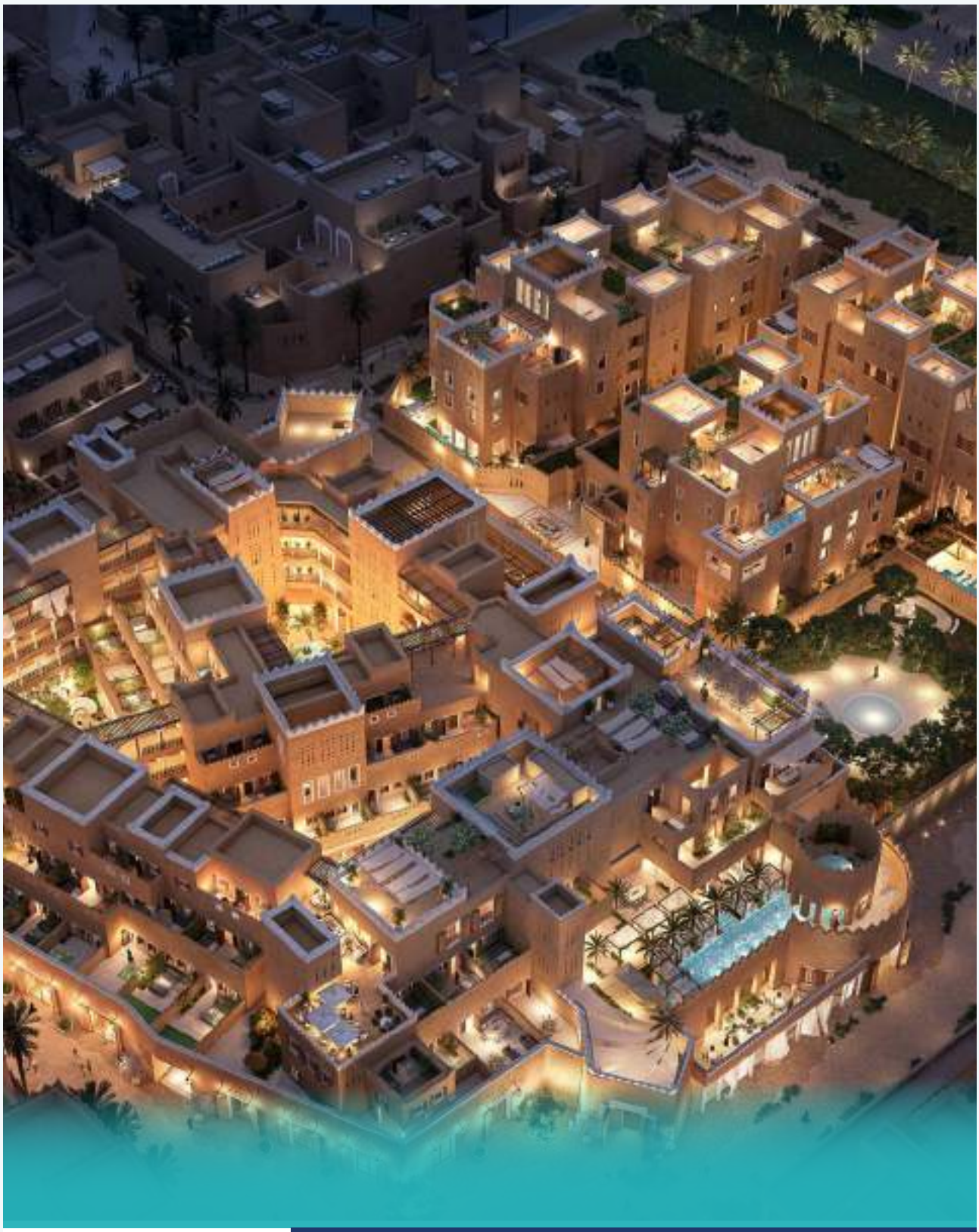

ارتفاع بالزيارات السياحية لمنطقة الدرعية

أكثر من 3 ملايين زيارة في نهاية عام 2024، تنوّعت بين مواقعها (حي الطريف التاريخي، مطل البجيري، فندق باب سمحان)

القدية وجهة عالمية في الترفيه والسياحة

تدعم القدية الأهداف الطموحة للمملكة، بأن تُصبح وجهة عالمية في مجالي الترفيه والسياحة؛ إذ يعمل المشروع على توفير تجارب استثنائية تجمع بين الثقافة والرياضة والفنون والمغامرة في بيئة متكاملة ومبتكرة، ووجهات متنوعة في الترفيه والرياضة والثقافة.

تتسارع أعمال الإنشاء والبناء يومًا بعد يوم في المشروع، وذلك بهدف أن يكون مساهمًا في جذب الزوار من حول أنحاء العالم، وتقديم وجهة نابضة بالحياة تقدم خيارات ترفيهية، تُعزز جودة الحياة، وتوفر منصات داعمة لطاقات الشباب.

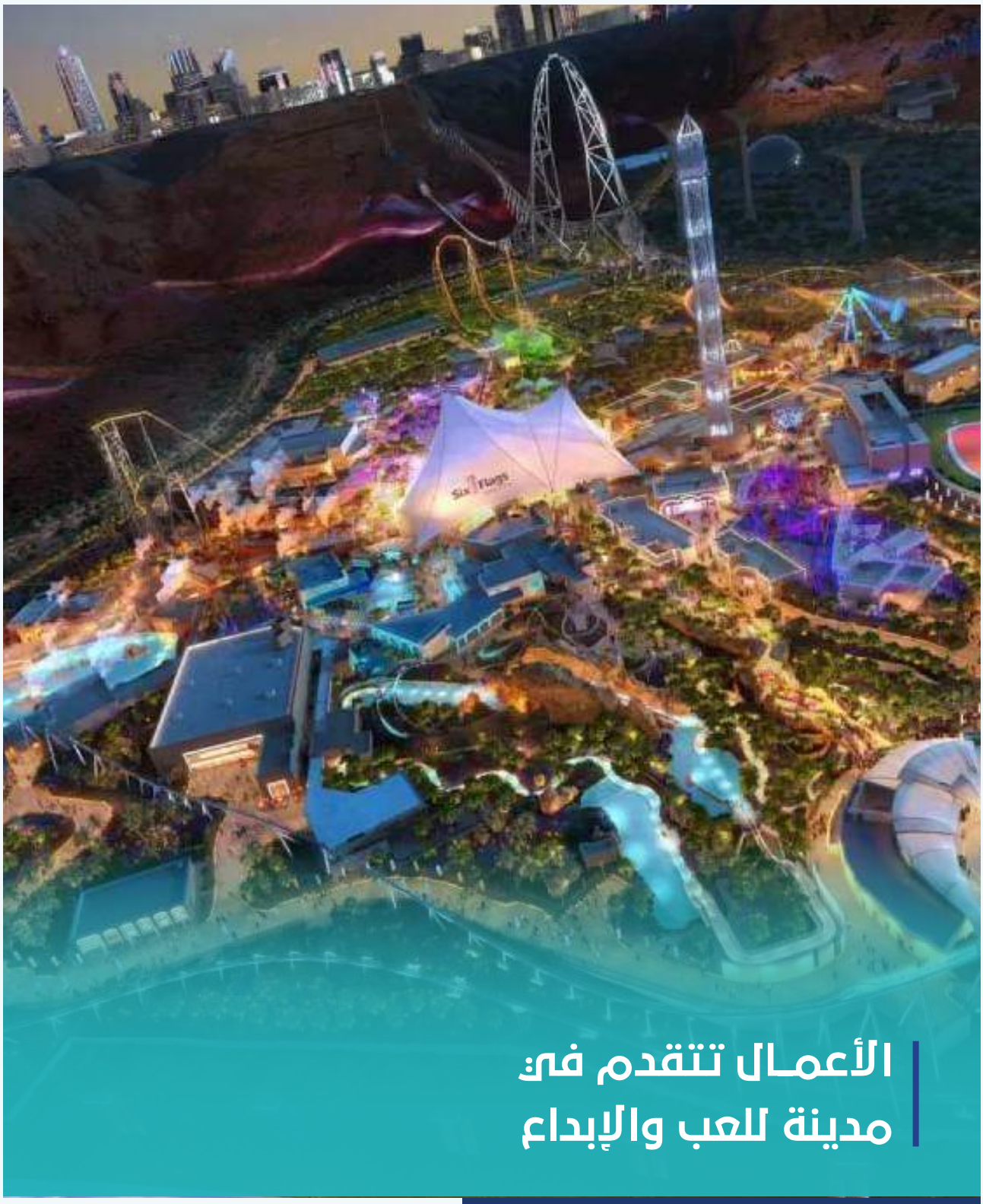

الأعمـال تتقدم في مدينة للعب والإبداع

نسبة اكتمال الأعمال في أبرز الوجهات

%81
فـي متنـزه أكواريـا

%87
فـي متنـزه SIX FLAGS

الثقافة والتراث في نشاط يتنامى

ثراء ثقافي يمتد للعالمية

تزخر المملكة بتاريخ وإرث ثقافي عريق، ويتمتع أبناؤها بمواهب وإبداع أثرى المشهد الثقافي والفني على مدار عقود من الزمن، ورغم هذا الغنى، ظل هذا الإرث غير مستثمر بالشكل الأمثل. وقد بدأت مرحلة ثقافية جديدة مع إطلاق رؤية السعودية 2030، من خلال الاهتمام بالثقافة بوصفها عنصرًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية، وقطاع واعد يحقق التنمية الشاملة، وتمكينًا للتحول في القطاع الثقافي أُعلن عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة، وأُطلق مهرجان البحر الأحمر السينمائي، إلى جانب إحياء مواقع تاريخية عبر مشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية، ودعم نمو المورد البشري في القطاع، من خلال تمكين الابتعاث في المجالات الثقافية، ودعم المثقفين وتحفيزهم، وقد امتدت الجهود إلى نشر اللغة العربية بتأسيس مجمع الملك سلمان للغة العربية، والحفاظ على الموروث بإنشاء المعهد الملكي للفنون التقليدية.

ومن أبرز الممكنات التي ساهمت في النمو الثقافي، أن تفرّع عن وزارة الثقافة 11 هيئة تُمثل مُعظم المجالات الثقافية، بما يُمكّن هذه المجالات من التوسع والازدهار، وتشجيع المهتمين بها.

وقد شهدت المملكة في الحقل الثقافي، إنجازًا نوعيًا تمثل في تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل أوانه، بتسجيل 8 مواقع في قائمة التراث العالمي لليونسكو. وهو ما يُعزز من الحضور الثقافي السعودي على المستوى العالمي؛ لتُبرز الثراء الحضاري والتراثي والثقافي، وتدعم جهود تعزيز الهوية الوطنية في أبناء وبنات الوطن. وتعددت المنجزات الثقافية، ومنها تسجيل وتوثيق عناصر ثقافية في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي العالمي غير المادي لليونسكو، بالإضافة إلى اكتشاف "قرية النطاة" الأثرية من العصر البرونزي، وتواجد أول فيلم سعودي ضمن قائمة أفلام البرنامج الرسمي لمهرجان "كان" السينمائي.

يُعد التقدم الثقافي الذي تُحرزه المملكة، تجسيدًا لمكانتها العالمية، بوصفها مركزًا عالميًا في الثقافة والفنون والآثار.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2018

- **تأسيس** وزارة الثقافة
- **إطلاق** مشروع محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية

2019

- **الإعلان** عن الاستراتيجية الوطنية للثقافة
- **إطلاق** برنامج الابتعاث الثقافي
- **إطلاق** برنامج الرياض آرت
- **إطلاق** مهرجان البحر الأحمر السينمائي

2020

- **انطلاق** مبادرة الأعوام الثقافية التي تتضمن تسمية كل عام بعنصر ثقافي
- **استحداث** 11 هيئة ثقافية تابعة لوزارة الثقافة
- **إنشاء** مؤسسة بينالي الدرعية المعنية بالفنون المعاصرة
- **إنشاء** مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
- **إطلاق** مبادرة الجوائز الثقافية الوطنية التي تمنح للمواطنين والمؤسسات السعودية في مجال الثقافة
- **إدراج** أكثر من 80 مهنة ثقافية ضمن التصنيف السعودي الجديد والموحد للمهن

2021

- **إطلاق** استراتيجية تطوير قطاع المسرح والفنون الأدائية
- **إطلاق** استراتيجية تطوير القطاع الموسيقي
- **إطلاق** برنامج طروق السعودية لرصد وتدوين وتوثيق الفنون التراثية
- **تأسيس** المعهد الملكي للفنون التقليدية
- **إطلاق** مبادرة الشريك الأدبي التي تستهدف إقامة أنشطة ثقافية في المقاهي
- **افتتاح** حي جاكس الثقافي الفني
- **إنشاء** صندوق التنمية الثقافي
- **إقامة** النسخة الأولى من بينالي الدرعية للفن المعاصر

2022

- **إطلاق** برنامج تمويل قطاع الأفلام
- **بدء** عمل المركز السعودي للموسيقى
- **إصدار** دليل توثيق التراث الثقافي وأرشفته الرقمية

2023

- **تأسيس** جمعية مهنية للموسيقى ومقرها الرياض، تحت مظلة استراتيجية وزارة الثقافة للقطاع غير الربحي
- **إطلاق** مؤشر الثقافة في العالم الإسلامي

2024

- **وصول** عدد عناصر التراث الثقافي غير المادي السعودية المسجلة في اليونسكو إلى 16 عنصرًا بتسجيل آلة السمسمية
- **تحقيق** مستهدف عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي لليونسكو قبل موعده في عام 2030 بوصولها إلى 8 مواقع

مستهدف ثقافي:
يتحقق قبل أوانه بـ 6 سنوات

8 مواقع مسجلة في قائمة اليونسكو العالمية للتراث الثقافي

2008

الحِجْر بمدائن صالح

2010

حي الطريف بالدرعية

2014

جدة التاريخية

2015

الفنون الصخرية بجُبة والشويمس بحائـل

2018

واحة الأحساء

2021

منطقة حمى بنجران

2023

محمية عروق بني معارض بالربع الخالي

2024

منطقة الفاو الأثرية بوادي الدواسر

توثيق للتراث الثقافي السعودي غير المادي

16 عنصرًا ثقافيًا مُسجلاً في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي العالمي غير المادي لليونسكو

2011

الصقارة

2015

العرضة النجدية

2015

القهوة السعودية

2015

المجلس

2016

المزمار

2017

القط العسيري

2019

النخلة

2020

حياكة السدو

2021

الخط العربي

2022

البن الخولاني السعودي

2022

حداء الإبل

2023

الهريس

2023
النقش على المعادن

2024
الورد الطائفي

2024
الحناء

2024
آلة السمسمية

اكتشاف قرية النطاة الأثرية من العصر البرونزي

- تقع في واحة خيبر بمحافظة العلا
- يعود تاريخها إلى 2,400-2,000 وحتى 1,500-1,300 قبل الميلاد
- يبلغ عدد سكانها **500** شخص ضمن مساحة 2,6 هكتار
- تضم سور حجري بطول 15 كلم يُمثل حماية لها
- وُجدَت تحت أكوام من صخور البازلت مدفونة لآلاف السنين
- تأتي امتدادًا لـ**10** مشاريع أثرية بمشاركة 100 عالم آثار في العلا وخيبر

أول فيلم سعودي ضمن البرنامج الرسمي لمهرجان كان "فيلم نورة"

- احتضنت العلا مواقع تصويره

يأتي ضمن جهود تمكين صناع الأفلام السعوديين المحترفين

حصل على دعم

- مبادرة "ضوء" لدعم الأفلام
- برنامج جودة الحياة
- فيلم العلا
- مهرجان البحر الأحمر السينمائي
- جيل 2030

تنـوع يُنمـي المشـهد الثقافـي

خطـوات متنوعـة لإثـراء المشـهد الثقافـي وتمكيـن نمـوه شـهدتها المملكـة؛ لتمكيـن قطـاع الثقافـة مـن القيـام بأدواره التنمويـة وتعزيـز دوره الاقتصـادي والاجتماعـي؛ إذ يُعـد أحـد القطاعـات الواعـدة، التـي لهـا أثـر كبيـر فـي تحسـن جـودة الحـياة، وتطويـر الكفـاءات والمواهـب الوطنيـة، وذلـك مـن خلال العديـد مـن المبـادرات، وأحدهـا إدخـال مجـال الفنـون إلـى القطـاع الأكاديمـي، وقـد تسـارعت الجهـود لدعـم هـذا التوجـه، عبـر تدشـين أول كليـة متخصصـة بالفنـون فـي المملكـة. وإلـى جانـب ذلـك؛ بـرز الاهتمـام بالمحافظـة علـى الهويـة التراثيـة والثقافيـة؛ حيـث رُممَـت المبانـي فـي جـدة التاريخيـة؛ بمـا يحفـظ التـراث العمرانـي وأصالتـه.

إدخال تخصص الفنون للقطاع الأكاديمي

- تدشين أول كلية متخصصة للفنون بجامعة الملك سعود

حفاظ على التراث العمراني

- **56** مبنى اكتملت أعمال تدعيمها وإنقاذها في جدة التاريخية

اللغـــة العربيـة برؤيـة متجـــددة

تألقـت الجهـود المبذولـة لتعزيـز حضور اللغـة العربية؛ حيث برزت مسـارات جديدة لدعمهـا محليًـا ودوليًـا. شـهدت اللغـة نهضـة تجمـع بيـن أصالـة تراثهـا وحداثة الابتـكار، مع التركيـز على تمكيـن الأجيال الجديـدة مـن التواصـل بهـا بفخـر وثقة.

تداخلـت التقنيـات الحديثة مـع المبادرات التعليمية والثقافية لتشـكل جسـورًا تعبر بهـا اللغة إلى المسـتقبل. هذه المسـيرة تؤكـد أن اللغـة العربية ليسـت مجـرد أداة تواصـل، بل إرثًا حيًا ينبض بالحياة والإبداع.

جهود استراتيجية من أجل اللغة العربية

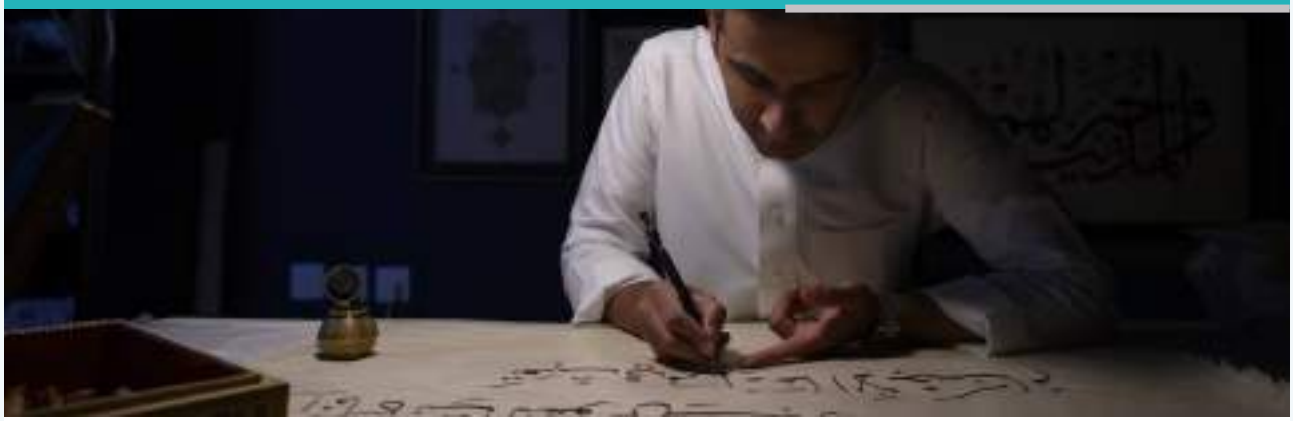

إطلاق "مؤشر اللغة العربية" الذي يعد مقياسًا كميًا ونوعيًا لأداء اللغة العربية في مجموعة من النطاقات لعدد من الدول حول العالم لقياس واقع استعمال اللغة العربية في النطاقات الحيوية المتنوعة

الرقمنة في خدمة اللغة العربية

- **إطلاق مؤشر "بلسم"** لقياس وتقييم نضج نماذج الذكاء الاصطناعي في مهمات اللغة العربية
- **إطلاق منصة "فلك"** للمدونات اللغوية لتعزيز تواجد اللُّغة العربيَّة بإضافة 72 مليون كلمة
- **إطلاق منصة "سوار"** للمعاجم اللغوية لإثراء الصناعة المعجمية بإضافة 7,227 كلمة

أول أوبـرا سعودية "زرقـــاء اليمامـة"

أكبر أوبرا باللغة العربية

- مرحلـة جديـدة لإحيـاء حكايـات تـراث وتاريـخ الجزيـــرة العربيـــة
- مواهـــب وطنيـــة مُمكنـــة ومؤهلـــة شـاركت فـي تنفيذهـا
- نافـــذة دوليـــة للتعريـف بالثقافـــة السـعودية ومكوناتهـا

اللغة العربية من المملكة إلى العالم

نموذج توليدي عالمي للغة العربية

- إدراج نموذج "علّم" ضمن منصة Watsonx في شركة IBM بوصفه أحد أفضل النماذج التوليدية باللغة العربية دعم لحضور المحتوى العربي في المنظمات الدولية.
- المملكة تُساهم في إثراء بوابة المصطلحات الرسمية للأمم المتحدة باللغة العربية.

ضمن مبادرة مجمع الملك سلمان العالمي: للغة العربية والعناية بها

782 متعلم ومتدرب من حول العالم

- **4** دول مختلفة.
- **32** جنسية استفادت من مجمع الملك سلمان في المرحلة الأولى لمركز أبجد.

تمكيـن واستدامـــة للحرفييـن

نهضة متسارعة وتمكين للمواهب في الفنون الحرفية والتقليدية، تهدف إلى تطوير مهارات الحرفيين وإبراز إبداعاتهم على نطاق واسع، وفي سبيل تحقيق ذلك؛ تبرز جهود المعهد الملكي للفنون التقليدية (ورث)، الذي يُقدم مبادرات وبرامج متنوعة، يسعى من خلالها إلى تعزيز حضور التراث السعودي الغني ونشره، والمحافظة على استدامته، فهو يستثمر في الحرفيين ويدفع نحو إيجاد الفرص لهم في هذا المجال؛ إذ قدم طلاب المعهد منتجات مستوحاة من الموروث؛ لتبرز الثقافة السعودية وتُعرف بها ضيوف المملكة والسياح من حول أنحاء العالم، واستخدامها في المحافل والأحداث والمنصات المختلفة.

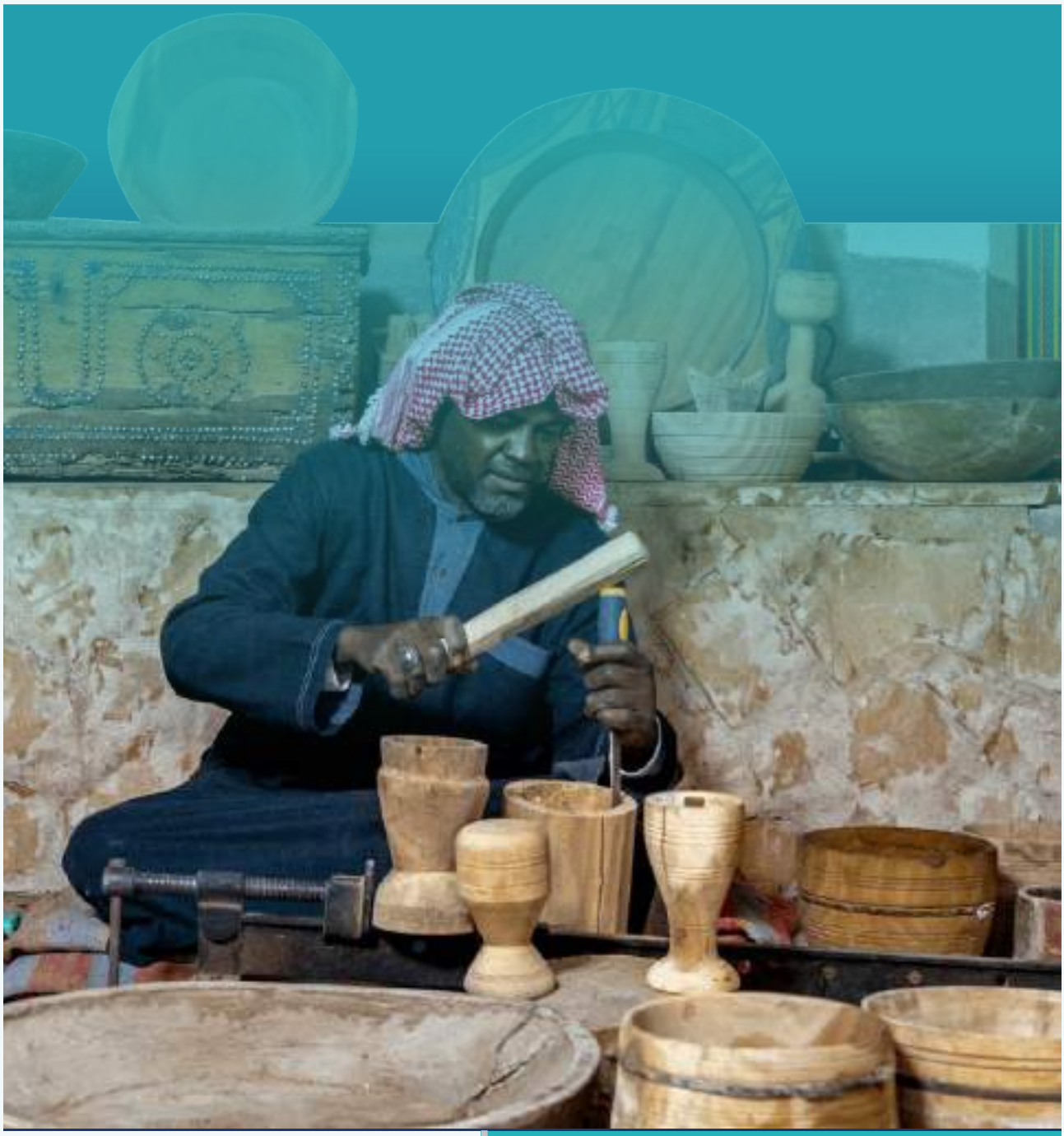

منتجات "ورث" خلال عامي 2023 - 2024

1,478 منتجًـــا

90 تصميمًا

33 مستفيـدًا

11 فنًّا تقليديًا

ترفيه يستقطب الزوار

موسم الرياض 2024 تنوع وشمولية

مع إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، شهد قطاع الترفيه تطورًا ملحوظًا، بإدراك حجم الفرص، ما استدعى تأسيس الهيئة العامة للترفيه؛ لتنظيم وتطوير هذا القطاع، وتقديم فعاليات نوعية تضاهي المعايير العالمية؛ بما يُساهم في جذب ملايين الزوار من داخل المملكة وخارجها، وتعزيز مكانة المملكة على خريطة الترفيه العالمية.

كما سجل موسم الرياض علامة فارقة في صناعة الترفيه والسياحة بالمملكة على مدار السنوات الماضية؛ ليواصل في عام 2024 مسيرة النجاح والتقدم الذي حققه، إذ شمل تقديم أحداث عالمية، ومناطق متنوعة، وفعاليات مختلفة، في العديد من المجالات الثقافية والفنية والترفيهية والرياضية؛ ليعكس الشمولية والتنوع.

+19 مليون

زائر استقبلهم موسم الرياض 2024

حركة ترفيهية نشطة

تزايدت الحركة الترفيهية في المملكة، وسجلت نقلة نوعية خلال الأعوام الماضية، بتنوع الفعاليات والأنشطة في مختلف المناطق، التي استقطبت ملايين الزوار، كما زاد عدد التراخيص المرتبطة بالعروض والفعاليات والأحداث الترفيهية في مختلف أنحاء المملكة، وهو الأمر الذي يُشير إلى جاذبية الاستثمار، وتنامي النشاط الاستثماري في قطاع الترفيه. يُظهر ذلك التقدم الملحوظ في ترسيخ مكانة المملكة المتميزة في الترفيه؛ مما يدل على اهتمام كبير بتوسيع القطاع ودعم نموه، وتوفير تجارب غنية ومتنوعة؛ ليدفع ذلك إلى تعزيز جودة الحياة في جميع مدن المملكة.

الفعاليات الترفيهية عام 2024

76.9
مليون زائر

423
وجهة ترفيهية

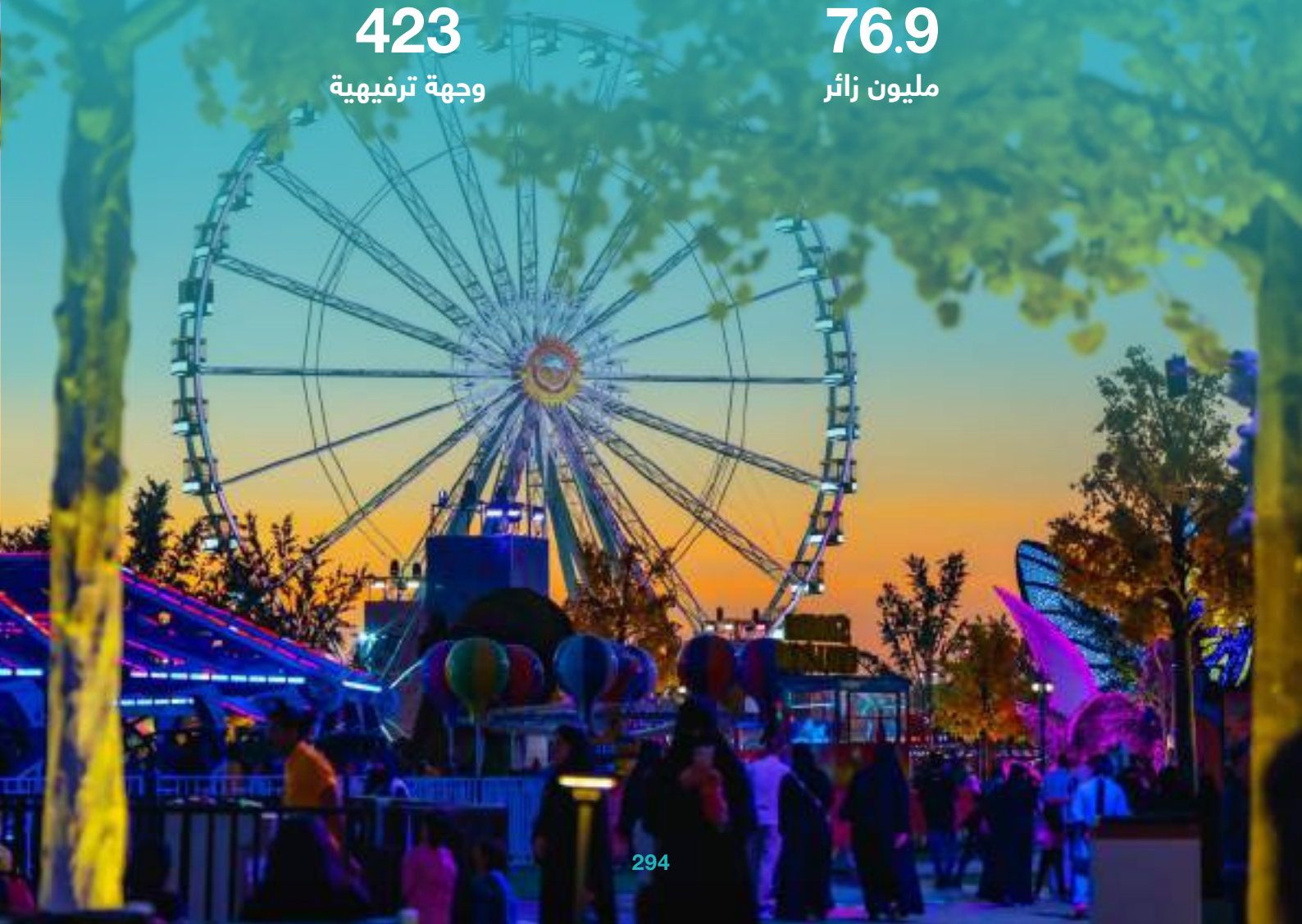

05

رؤيـــة مستدامة

كان للنفط والغاز دور بارز في تاريخ المملكة؛ إذ كانا المصدر الرئيسي للتنمية والطاقة على مدى عقود من الزمن، إلا أنّهما يُشكلان تحديًا بكونهما يُصنفان كمورد ناضب، ما قد يؤثر على مستقبل التنمية. وتواجه المملكة أيضًا تحديات تتعلق بالموارد المائية والزراعية، إلى جانب التوازن البيئي؛ لذا اعتمدت رؤية السعودية 2030 الاستدامة محورًا رئيسيًا للتنمية؛ لتضع الخطط الوطنية ذلك هدفًا استراتيجيًا، عبر تنويع مزيج الطاقة، بتطوير القدرات في قطاع الطاقة المتجددة، والاستمرار في تنمية المصادر التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار الجانب البيئي؛ بما يُساهم في خفض الانبعاثات الكربونية، بالتوازي مع الاتجاهات العالمية. اليوم؛ بدأنا نرى العديد من النتائج في إطار الاستدامة؛ بدءًا من تعزيز مصادر الطاقة، بتسجيل المشاريع الطموحة في مجال الطاقة المتجددة أرقامًا قياسية، تكشف عن العزيمة للتحول نحو بدائل نظيفة للطاقة التقليدية، بما في ذلك أنشطة النقل والصناعة، وبمشاركة واسعة من كبرى الشركات الوطنية، إلى جانب اكتشافات جديدة لحقول النفط والغاز تُرسخ مكانة المملكة العالمية بوصفها مصدر مضمون لإمداد العالم بالطاقة. ومرورًا بتنمية الموارد المائية والغذائية؛ فقد سجلت المملكة أرقامًا قياسية عالمية عززت ريادتها على مستوى العالم في قطاع المياه، وحققت قفزات في نسب الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الاستراتيجية. كما توسعت الجهود التنموية نحو إعادة توطين الكائنات الفطرية، وحماية البيئة بإشادة وحفاوة دولية، تمثلت في السعي نحو تسجيل وتوثيق المحميات السعودية في القوائم الدولية، وتضاعفت أعمال التشجير، يدفعها في ذلك مبادرة السعودية الخضراء، بمنجزات تُبرز حجم التقدم. إنّ كل ما تحقق يُظهر التزام المملكة بتحقيق طموحاتها، التي تُجسد استدامة النماء والازدهار؛ لأجيال المستقبل، ولا يقتصر دورها على المستوى الوطني؛ بل يمتد نحو مستقبل العالم بأسره.

أمن غذائي يُحقق النماء

تنمية غذائية و زراعية

يُعد الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا منذ تأسيس المملكة، نظرًا للطبيعة الجغرافية الصحراوية، وندرة الموارد المائية نسبيًا، وقد تعددت الجهود لتنمية المشاريع الزراعية والغذائية في ذلك.

وضعت رؤية السعودية 2030 الأمن الغذائي على رأس الأولويات، بتبني استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتحقيق استدامة زراعية طويلة الأمد. وتجسيدًا لتقدمها المتواصل في مجالات الاستدامة الغذائية؛ واصلت المملكة رحلة التنمية الغذائية والزراعية، مستهدفة رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والحيوانية.

نهضة زراعية

ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

2023	2024
109 مليارات ﷼	114 مليار ﷼

ارتفاع القروض المصروفة من قبل صندوق التنمية الزراعية

5 مليار ﷼

منذ عام 2018 وحتى عام 2024

%54

معدل النمو

ارتفـــاع فـي إنتـــــاج المحاصيل والمنتجات

نتيجة لتعزيز استدامة الأمن الغذائي وتمكين نمو وتوسع إنتاج المنتجين المحليين، ارتفع الإنتاج المحلي في مختلف المحاصيل والمنتجات

خضروات	الفاكهة	الحليب
3.38 مليون طن	2.95 مليون طن	2.70 مليون طن
الحبوب	**لحوم الدواجن**	**البيض**
1.83 مليون طن	1.15 مليون طن	399 ألف طن
اللحوم الحمراء	**الأسمـــــاك**	**العسل**
274 ألف طن	217 ألف طن	8,500 طن

موارد مائية مستدامة

تعزيز لإمدادات المياه

لطالما شكّل الأمن المائي في المملكة تحديًا رئيسًا نظرًا لمحدودية الموارد الطبيعية وارتفاع معدلات الاستهلاك، ما جعل الاعتماد على تحلية المياه والمياه الجوفية ضرورةً استراتيجية. رغم الجهود المبذولة على مدى العقود الماضية، ظلت البنية التحتية بحاجة إلى تطوير متواصل؛ لضمان استدامة الموارد وتوفير المياه لكافة المناطق بكفاءة عالية، في ظل ما تشهده المملكة من نمو سكاني متزايد.

وبإطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، تعززت الجهود أكثر لمواصلة بناء القدرات؛ لضمان الإمداد المستدام، وتعزيز كفاءة الاستخدام، وتطوير تقنيات التحلية. انعكست هذه الجهود على تحسين مستوى الأمن المائي، وضمان وصول المياه الصالحة للشرب لجميع السكان، مع تقليل الهدر وتعزيز الاستدامة.

مشاريع للمياه حول المملكة في عام 2024

رفع القدرة الإنتاجية لتحلية المياه

10.85 مليون م³ / اليوم

إلى

11.8 مليون م³ / اليوم

زيادة سعة أنظمة نقل المياه

15.53 مليون م³ / اليوم

إلى

19.4 مليون م³ / اليوم

رفع قدرة الخزن الاستراتيجي

24.98 مليون م³

إلى

26.88 مليون م³

ارتفاع عدد آبار مياه الشرب

8,845
بئرًا

ارتفاع تغطية شبكات المياه

بنسبة
%80.76

ارتفاع تغطية شبكات الصرف الصحي

بنسبة
%65.6

تركيب عدادات رقمية على آبار المزارعين الأفراد في مناطق الرف الرسوبي؛ لقياس وتحليل استهلاك المياه الجوفية غير المجددة، ومدى الالتزام بالمقننات المائية

3,500
عداد

تركيب عدادات إلكترونية في العقارات بمختلف المناطق لترشيد استهلاك المياه

2
مليون عداد

تركيب أجهزة تتبع لمراقبة وتتبع حفارات ومعدات حفر آبار المياه

1,250
جهاز

أرقام قياسية وابتكار في تحلية المياه

تسجيل 9 أرقام قياسية وأبرزها 3 أرقام

أكبر سعة
تحلية مياه في العالم بأكثر من 4 مليار $م^3$ / السنة

أكبر محطة
تحلية مياه متنقلة بسعة 50 ألف $م^3$

أكبر شبكة
لخزانات تخزين مياه الشرب بسعة تتجاوز 8 مليار $م^3$

تسجيل براءتي اختراع تعززان كفاءة الإنتاج

- نظام غسيل كيميائي لوحدات (Cartridge filter)
- عمليات تستغل الرجيع الملحي كمصدر لإنتاج الطاقة

ابتكار لفحص الخزانات دون إيقافها عن العمل

- تستخدم روبوت ذكي بكاميرات عالية الدقة وأجهزة استشعار متقدمة
- تُجري فحص شامل ودقيق لتوفير الوقت والجهد بتكلفة منخفضة

تميـــز عالمـــي للشركـة السعودية لشراكات المياه

حصـل مشـــروع الجبيـل 3 علـى جائـــزة المشـروع الأكثـر ابتـكارًا

أول محطة تحلية مياه عالميًا تعمل بالطاقة الشمسية

- تستخـــدم تقنـية التناضـح العكسـي
- 60 ألـــف م^3 / يوم سـعتها التصميميـة
- تُـــزوّد منطقـــة الخفجـــي والقـرى التابعـة لهـا بالميـاه

دور رائد في تعزيز مصادر المياه

تُعد المملكة رائدة عالميًا في مجالات المياه، عبر استثمارها المتواصل في ابتكار حلول للمشاكل المائية، وتجربتها الثرية في تعزيز استدامة موارد المياه وتحقيق الأمن المائي. وامتدادًا لذلك؛ فإنّ المملكة تُشارك رؤاها وخبراتها مع العالم، وتستفيد من مختلف التجارب العالمية، ويأتي اختيار المملكة لاستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها 2026، تأكيد على ذلك؛ نظرًا لكونها أكبر منتج للمياه المحلاة عالميًا. كما أنها ستستضيف المنتدى العالمي للمياه 2027، الذي يُمثل أكبر حدث عالمي في مجال إدارة المياه، ومنصة عالمية لمناقشة قضايا المياه والتعاون الدولي في هذا المجال. تُجسد هاتيْن الاستضافتيْن مكانة المملكة التي تحظى بها في هذا المجال الحيوي، والتزامها بتقديم حلول مبتكرة ومستدامة، ودورها في تشجيع التعاون الدولي على مستوى إدارة الموارد المائية واستدامتها للأجيال القادمة.

المملكة تستضيف أكبر حدث عالمي للمياه

المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها 2026

يُرسخ

ريادة المملكة بوصفها أكبر منتج للمياه المحلاة

يعزز

تميز المملكة في الابتكارات المائية والمبادرات المستدامة

المنتدى العالمي الحادي عشر للمياه 2027

استضافة

لأكبر الأحداث العالمية في قطاع المياه

يأتي

امتدادًا لجهود المملكة ومنها إنشاء المنظمة العالمية للمياه

أرضٌ خضراء ومستدامة

تقدم في زراعة الأشجار

قبل انطلاق رؤية السعودية 2030، كانت المملكة تواجه تحديات بيئية كبيرة، أبرزها التصحر وتراجع الغطاء النباتي نتيجة للعوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. ورغم الجهود المبذولة على مدار العقود الماضية، إلا أنه لم تكن هناك استراتيجية موحدة تُحدث تغييرًا جذريًّا في قطاع التشجير والاستدامة البيئية في المملكة. مع إعلان رؤية السعودية 2030، وُضعت الاستدامة البيئية كأحد الركائز الأساسية للتنمية في المملكة. وفي هذا الإطار؛ جاءت مبادرة "السعودية الخضراء" لتحويل الخطط البيئية إلى واقع ملموس، مستهدفةً زراعة 10 مليارات شجرة على المدى الطويل، وإعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وحماية 30% من المناطق البرّية والبحرية بحلول العام 2030. لأجل ذلك؛ أُعلن تأسيس المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وأُعلن عن خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة. وفي امتداد لالتزامها البيئي ودورها الدولي؛ أعلنت المملكة عن المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية ضمن قمة الرياض لمجموعة دول العشرين. وقد تسارعت جهود التشجير في مختلف أنحاء المملكة، بمبادرات ومشاريع متعددة بمشاركة مجتمعية؛ مما انعكس على تحسين جودة الهواء، والحدِّ من العواصف الرملية، وتعزيز التوازن البيئي. واليوم، مع التقدم الكبير الذي تحققه المملكة في هذا المجال، بات التشجير جزءًا أساسيًّا من خطط التنمية المستدامة؛ مما يُسهم في تحقيق مستقبل أكثر اخضرارًا، ويضع المملكة في طليعة الدول التي تتبنى حلولاً مبتكرة لمكافحة التصحر والتغيّر المناخي.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **تدشين** متنزه وطني للمانجروف بجازان

2018

- **إطلاق** الاستراتيجية الوطنية للبيئة

2019

- **تأسيس** المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر

2020

- **إطلاق** حملة "لنجعلها خضراء"
- **الإعلان** عن المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي وتعزيز الحفاظ على الموائل الأرضية ضمن قمة الرياض لمجموعة دول العشرين
- **الموافقة** على نظام البيئة

2021

- **الإعلان** عن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر
- **الإعلان** عن مبادرة السعودية الخضراء
- **إنشاء** مؤسسة المبادرة الخضراء
- **تدشين** متنزه المانجروف البيئي بالقرب من رأس تنورة

2022

- **إطلاق** النسخة الأولى من المعرض والمنتدى الدولي لتقنيات التشجير

2023

- **تدشين** الخطة التنفيذية للبرنامج الوطني للتشجير
- **الإعلان** عن خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
- **افتتاح** مشتل خاص لاستزراع +50 مليون شجرة مانجروف بحلول عام 2030 ضمن مشروع البحر الأحمر

2024

- **تحديد** يوم 27 مارس من كل عام يومًا رسميًا لمبادرة السعودية الخضراء
- **بدء** تنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق لزراعة 10 مليارات شجرة
- **وصول** عدد الأشجار المزروعة إلى 115 مليون شجرة
- **وصول** مساحة الأراضي المتدهورة المعاد تأهيلها إلى 118 مليون هكتار

المستهدف

10 مليارات شجرة مستهدف زراعتها

خلال العقود القادمة

المحقق

115 مليون
شجـــرة زُرعـــــت

118 ألف هكتار
من الأراضـــي المتدهورة
استصلحت

أبـرز أعمـال التشـجير

ضمن نطاق المحميات الملكية

5.5 ملايين
شجـــــرة وشتلـــــــة زرعتهـــــا فـــي أراضيهـــا

+1.4 مليون
شجرة وشجيرة زُرعت في محمية الإمام عبدالعزيز بـن محمـد الملكيـة ومحميـة الملـك خالـد الملكيـة

1 مليون
شجـــــرة زُرعت في محمية الملـك عبدالعزيـز الملكيـة

12 ألف
شجرة من السدر البلدي مزروعة في روضة عسلة

ضمن مبادرة "تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر"

180 ألف
شجرة زُرعت في منتـــزه مـسـيـــج العويصـي

150 ألف
شجـــــرة زُرعـت فـي منتـــزه الطائـف الوطنـي

ضمن حملة تطوعية لزراعة 30 ألف شتلة مانجروف

10 آلاف
شجرة مانجروف زُرعت في المنطقة الشرقية

10 آلاف
شجرة مانجروف زُرعت فـي منطقـة جـــازان

10 آلاف
شجرة مانجروف زُرعت فـي محافظـــة ينبـــع

ضمن جهود نيوم لتنمية الغطاء النباتي

2 مليون
شجـــــرة وشجيـــــرة

التنوع الأحيائي: ثروة محمية

حماية للحياة الفطرية

على الرغم من الجهود المبذولة لصون الحياة الفطرية بإنشاء محميات طبيعية، إلا أن العمل كان يفتقد إلى استراتيجية موحّدة، تُسهم في إعادة التوازن البيئي والحفاظ على التنوع الأحيائي.

ولأن رؤية السعودية 2030 وضعت الاستدامة والبيئة ضمن الأولويات الوطنية؛ فقد قادت جهودًا متعددة من أجل ذلك، ومنها تأسيس المحميات الملكية وإقرار مستهدفاتها الاستراتيجية لعام 2030، بجانب إنشاء القوات الخاصة للأمن البيئي، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، واعتماد نظام البيئة.

كل ذلك؛ ساهم اليوم في تسارع الجهود بإطلاق الكائنات المهددة بالانقراض في محيطها الطبيعي، وتعزيز السياحة البيئية، وارتفاع نسبة الأراضي المحمية، بما يُساهم في استدامة الموارد الطبيعية، واستثمارها لتحقيق التوازن البيئي، والتنمية الشاملة.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2018

- **تأسيس** مجلس المحميات الملكية وتحديد 6 محميات ملكية

2019

- **إنشاء** المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية

2020

- **الموافقة** على نظام البيئة

2021

- **إنشاء** مركز التميز للتنوع الأحيائي بمركز الأمير سعود الفيصل لأبحاث الحياة الفطرية

2022

- **أول** محمية للصيد المستدام في المملكة للمحافظة على الحياة الفطرية والحد من الصيد الجائر

2023

- **اعتماد** مجلس المحميات الملكية المستهدفات الاستراتيجية لعام 2030 للمحميات تحت إدارتها
- **وصول** عدد المحميات الملكية إلى 8 محميات
- **تسجيل** محمية عروض بني معارض في قائمة اليونسكو للتراث الطبيعي

2024

- **اكتشاف** كائنات فريدة في محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية
- **تسجيل** محمية الملك سلمان الملكية ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)
- **الإعلان** عن شمال محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية كموقع رئيس للتنوع البيولوجي KBA
- **تسجيل** محمية الوعول ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)
- **وصول** نسبة المناطق البرية المحمية إلى 18.1%
- **وصول** نسبة المناطق البحرية المحمية إلى 6.49%
- **وصول** عدد الحيوانات المهددة بالانقراض المعاد توطينها إلى أكثر من 7,800 حيوانًا تعيش اليوم في بيئاتها الطبيعية

المحميـــــات الملكيـة تنمـي الحيـاة الفطريـة

تمثل المحميات الملكية نموذجًا رائدًا في حماية الموارد الطبيعية وصون التنوع الفطري؛ فقد سارعت إلى المساهمة في تعزيز الاكتشافات العلمية ودعمها في مجال الدراسات البيئية، وتنفيذ برامج إعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض في بيئاتها الطبيعية. وقد سجلت المحميات الملكية إنجازات نوعية تعكس التزام المملكة بحفظ الحياة الفطرية، ومن ذلك أن سجلت اكتشافات فريدة لحيوانات ونباتات نادرة في محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية، وتسجيل محمية الملك سلمان الملكية ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية، إلى جانب العديد من الجهود التي قامت بها المحميات الملكية، المتجسدة في إطلاق الكائنات المهددة بالانقراض في نطاق أراضيها المحمية، وإعادة التأهيل البيئي، وتعزيز الجهود التطوعية البيئية. تأتي هذه الجهود في سبيل تعزيز السياحة البيئية، ورفع نسبة الأراضي المحمية، وتحقيق تنمية متكاملة تحافظ على الإرث الطبيعي للأجيال القادمة.

محمية الأمير محمد بن سلمان الملكية

اكتشاف لكائنات فريدة على مستوى العالم

- **نوعان** من الزواحف
- **3** أنواع من النباتات

استعادة وحماية من الانقراض

- **11** نوعًا من الحيوانات المحلية أُطلق في المحمية

تسجيل محمية الملك سلمان الملكية في المنظمات الدولية

- ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)
- ضمن منظمة المناطق الرئيسة للتنوع البيولوجي KBA

المحميات الملكية في أرقام

- **+2,000** كائن مهدد بالانقراض أطلقته
- **+700 مليون** كجم من المخلفات أزالتها
- **+150 ألف** ساعة تطوعية

حفـــاظ أوســـع علـى المـــوارد الطبيعيـة والفطريـة

توسـع نطـاق الأعمـال لحمايـة المـوارد الطبيعيـة والتنـوع الفطـري الـذي تزخـر بـه بيئـة المملكـة؛ إذ لـم يقتصـر علـى المحميـات الملكيـة فقـط؛ بـل امتد إلى المحميات الأخـرى والمنتزهـات الوطنية. كُثفـت الجهـود؛ بهـدف المحافظـة على التـوازن البيئـي وتنميـة الحيـاة الفطرية، عبـر إعـادة توطيـن الكائنـات المهـددة بالانقـراض، ومبادرات إكثـار الكائنات، إلى جانـب تعزيز جـودة وكفـاءة العمـل وفق المعاييـر الدوليـة للمحميـات الطبيعية.

وقد سـجلت المملكة منجزات متعـددة فـي ذلـك، تؤكـد اهتمامهـا والتزامهـا بتحقيـق استدامـة النظـم البيئيـة، والحفـاظ علـى التـراث الطبيعـي، ومنها توثيـق محميـة الوعـول فـي القائمـة الخضـراء للمحميـات الطبيعيـة، وإطلاق للكائنـات الفطريـة، وتوطينها فـي بيئتها الطبيعيـة، وهـو مـا يأتـي منسـجمًا مع الاستراتيجيـات والأهـداف الوطنيـة، السـاعية إلـى تحقيق تنمية بيئية شـاملة.

تسجيل محمية الوعول في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN)

ضمن القائمة الخضراء للمحميات الطبيعية

إكثار وإعادة توطين الحياة الفطرية

+7 آلاف

كائن فطري مُطلق في المحميات والمنتزهات الوطنية

مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء

الهدف

حماية 30%

من المناطق البرية والبحرية في المملكة بحلول عام 2030

المحقق

%18.1
ارتفاع نسبة المناطق البرية المحمية

%6.49
ارتفاع نسبة المناطق البحرية المحمية

7,800+
حيوانًا مهددًا بالانقراض أطلق في بيئاته الطبيعية بالمملكة

طاقة متجددة ومنخفضة الكربون

تنويع لمصادر الطاقة

تُشكل مصادر الطاقة التقليدية النسبة الأكبر من مزيج الطاقة الوطني؛ مما أدى إلى استهلاك كميات كبيرة من الوقود الأحفوري وزيادة الانبعاثات الكربونية. ورغم أنّ المملكة تمتلك موارد طبيعية هائلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلا أنه لم يكن هناك استثمار واسع النطاق بشأنها. كما يُعد تنويع مصادر الطاقة بُعدًا استراتيجيا لرؤية السعودية 2030، من منطلق الاستدامة للموارد والتزامها بتخفيض الانبعاثات الكربونية، ويُمثل إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، ومبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة؛ تسارعًا لافتًا في وتيرة تنويع مزيج الطاقة؛ إذ حفزت العديد من المبادرات والمشاريع. حققت المملكة أرقامًا قياسية عالمية تتوج رحلتها في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة؛ إذ سجلت انخفاضًا قياسيًا في تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وبدأت خطوات لتفعيل حلول النقل المستدام باستخدام الهيدروجين، ودعم التحول إلى طاقة منخفضة الكربون. ويُمثلُ ذلك؛ ضمانًا يدفع نحو استدامة ثروات الطاقة للأجيال القادمة؛ لتكون عاملاً مُساعدًا في تحقيق التنمية المستدامة.

منذ إطلاق رؤية السعودية 2030

2017

- **الإعلان** عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة
- **إطلاق** مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة
- **إطلاق** المركز الوطني لبيانات الطاقة المتجددة

2018

- **تدشين** مشروع تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة الشمسية
- **تأسيس** هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
- **تدشين** أول مفاعل للأبحاث النووية في المملكة

2019

- **ربط** أول مشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق السعودية بالشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية
- **فصل** الصناعة والثروة المعدنية عن الطاقة وتغيير مسمى الوزارة إلى وزارة الطاقة

2020

- **الموافقة** على التنظيم الجديد لهيئة تنظيم المياه والكهرباء بعد تعديل اسمها
- **تأسيس** الجمعية السعودية لاقتصاديات الطاقة
- **تبني** المملكة لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون خلال رئاستها لقمة مجموعة دول العشرين

2021

- **إطلاق** مشروع سدير للطاقة الشمسية
- **افتتاح** مشروع محطة سكاكا للطاقة الشمسية
- **إطلاق** بوابة "شمسي" المخصصة لمنظومة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة

2022

- **إطلاق** شركة الطاقة والمياه (إنوا) التابعة لمشروع نيوم
- **إطلاق** أول مركز لابتكار وتطوير الهيدروجين على مستوى المنطقة

2023

- **انضمام** المملكة إلى عضوية المعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه

2024

- **تعديل** اسم هيئة تنظيم المياه والكهرباء إلى "الهيئة السعودية لتنظيم الكهرباء"
- **إطلاق** مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة الأول من نوعه عالميًا
- **تشغيل** أربع مشاريع للطاقة الشمسية ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة
- **تسجيل** أرقام قياسية في تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
- **تدشين** أول حافلة نقل، وأول تجربة لسيارة أجرة تعملان بالهيدروجين في المملكة

استثمار في القدرات الوطنية لاستدامة مستقبل الطاقة

يُعد بناء رأس المال البشري أحد الركائز الأساسية؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وتولي المملكة ذلك اهتمامًا بالغًا عبر تطوير الكفاءات الوطنية وتزويدها بالمهارات المتقدمة في مختلف القطاعات. تُمثل الطاقة المتجددة أحد هذه القطاعات الاستراتيجية والواعدة؛ إذ سعت المملكة من خلال مبادرات ومشاريع متعددة إلى تمكين شباب الوطن من قيادة هذا القطاع والمشاركة الفاعلة في مسيرة تحوله ونموه؛ مما يسهم في تمكين الكوادر الوطنية، وبناء مستقبل مستدام للطاقة في المملكة.

تخريج أول دفعة في مجال طاقة الرياح

- يأتي ضمن برنامج التدريب المهني في مجال الطاقة المتجددة (طاقة الرياح)
- يُساهم في تأهيل الكوادر الوطنية للانضمام للمشاريع الوطنية في قطاع الطاقة المتجددة

قفـــزة فـي توليـــد الطاقـــة الشمسيـــة وطاقـــة الريـــاح

تزخر المملكة بموارد طبيعية غنية من الطاقة المتجددة، تتجسد في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وقد عملت المملكة على تسريع وتيرة الإنجاز وتمكين البحث والابتكار في المشاريع والمبادرات المرتبطة بهما، وهو ما سيسهم في تخفيض الاعتماد على الطاقة التقليدية، الذي بدوره سيدفع إلى تقليل الانبعاثات الكربونية. وفي إطار ما تبذله المملكة لتحقيق هذا؛ فقد سجلت المملكة أرقامًا قياسية عالميًا، تمثلت في انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما يدعم الجهود التي تسعى إلى تعزيز موارد الطاقة بمزيج متنوع بين المتجددة والتقليدية.

أرقام قياسية جديدة في تكلفــة إنتــاج الكهرباء

الطاقة الشمسية

1.04
سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع الشعيبة

1.29
سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع الصداوي

2.34
سنت أمريكي لكل كيلو واط في مشروع سكاكا

طاقة الرياح

1.57
سنت أمريكي لكل كيلو واط في الساعة في مشروع الغاط

1.70
سنت أمريكي لكل كيلو واط في الساعة في مشروع وعد الشمال

257 ألف
وحدة سكنية تكفيها الطاقة المنتجة من المشروعيْن

تطوير نظام الطاقة الكهروضوئية المركزة (HCPV)

استكمال ونجاح للمشروع

بشراكة بين مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، والشركة الأمريكية "أرزون سولار"

ما هي مميزاته؟

- قفزة نوعية مصممة لتحمل الظروف الصحراوية القاسية ودرجات الحرارة المرتفعة
- تقنية متطورة بعدسات عالية الكفاءة لتركيز ضوء الشمس على خلايا شمسية متعددة الطبقات
- 40% هي كفاءة التحويل

إطلاق مشروع المسح الجغرافي لمشروعات الطاقة المتجددة

أُسندت

عقود تنفيذ المشروع إلى شركات وطنية

1,200

محطة لرصد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مختلف مناطق المملكة

طـــرح إجمالـي سعـــات 20 جيجـا واط مـن مشـاريع الطاقــة المتجـددة

4.5 جيجـا واط ضمـن مشـروعات المرحلـة السادسـة مـن البرنامـج الوطنـي للطاقـة المتجـددة

- السفن
- صامطة
- الدرب
- نجران
- الدوادمي

3 جيجا واط ضمن الموجة الخامسة

- ستارة
- شقراء

12.9 جيجـا واط ضمـن الموجـة السادسـة

- خليص
- بيشة
- حرض
- الهميج
- عفيف1
- عفيف2

مبـــادرات نوعيـــة لتخفيـــض انبعاثـــات الكربـون

تواصلـت المبادرات الهادفـة إلى تخفيض انبعاثـات الكربون علـى مختلف الأصعدة؛ إذ أبـدت الـشركـات الـوطنية الرائـدة فـي المملكـة، تجاوبًـا كبيـرًا لدعـم هذه الجهـود والتحـول نحـو الطاقـة النظيفة.

وفـي قطـاع النقـل؛ شـهدت المملكـة إطلاق حلـول نقل مسـتدام، وتتمثل في تدشـين وسـائل نقل تعمل بالهيدروجين، وهـي أول حافلـة، وأول تجربـة لسـيارة أجـرة؛ بمـا يتماشـى مـع الاسـتراتيجية الوطنيـة للنقـل والخدمـات اللوجسـتية، التي تسـعى إلى تحفيـز الخطوات الهادفة إلـى إحلال المركبات ذات الطاقة النظيفة، وتحقيـق كفاءة تشـغيلية عاليـة، وهو ما سيُسـهم فـي تعزيـز اسـتدامة أنشـطة النقـل، وخفـض الانبعاثـات الكربونيـة، نحـو طاقـة صديقـة للبيئـة ومسـتدامة.

تدشين حلول نقل مستدام

أول حافلة نقل تعمل بالهيدروجين بالمملكة

635 كلم
تقطعها بشحنة واحدة

45 راكبًا
طاقتها الاستيعابية

أول تجربة لسيارة أجرة تعمل بالهيدروجين في المملكة

350 كلم
المدى التشغيلي الذي تصل إليه

8
ساعات يوميًا
قدرتها التشغيلية

طاقـــــة متجـــــددة تُحقق الأهداف الخضراء

ارتفاع السعة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة إلى 2.8 جيجاواط

توليد طاقة كهربائية تكفي لأكثر من 520 ألف منزل

مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء

المستهدف

تقليل الانبعاثات الكربونية

بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030

المحقق

1.3

جيجاواط سعة مشاريـــــع الطاقة المتجددة المربوطة بشبكة الكهرباء الوطنية

4

محطات طاقة عالية الكفاءة تعمل بالغاز لتوليد الكهربـاء بسعة 5.6 جيجاواط

تعزيز لإمدادات الطاقة المتجددة

امتدادًا لمكانتها في مجالات الطاقة المتعددة؛ تواصل المملكة جهودها في تعزيز قدراتها على مستوى الطاقة المتجددة، وهو ما أثمر عن مجيئها في طليعة دول العالم، من حيث قدرتها في مجال تخزين الطاقة بالبطاريات، وهو ما سيُسهم في تنويع المزيج من الطاقة الذي يُعد هدفًا بحلول عام 2030؛ حيث تستهدف المملكة بأن تُمثل الطاقة المتجددة 50% من إجمالي إنتاج الكهرباء، إلى جانب تحقيق سعة تخزين تصل إلى 48 جيجاواط في الساعة.

ومما يبرز من هذه المشاريع في هذا الاتجاه؛ مشروع بيشة لتخزين الطاقة الذي دخل مرحلة التشغيل، إذ يُتيح إمكانية شحن البطاريات خلال فترات انخفاض الطلب، وتفريغها خلال أوقات الذروة؛ ليُحقق المرونة في إدارة الإمدادات الكهربائية، عبر توفير طاقة احتياطية يُمكن استخدامها عند الحاجة.

ريادة عالمية في التخزين

- تأتي المملكة ضمن أكبر **10 أسواق عالمية** في مجال تخزين الطاقة
- تُعد المملكة في **مقدمة الأسواق الناشئة** متسارعة النمو في مشروعات تخزين الطاقة
- **26 جيجاواط** توفرها مشاريع التخزين الحالية
- **48 جيجاواط** مستهدف سعة تخزين الطاقة بحلول عام 2030

بدء تشغيل مشروع بيشة لتخزين الطاقة

- يُعد من **أكبر مشاريع تخزين الطاقة** في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا
- **2,000 ميجـــاواط** ساعـــة سعـــة المشـــروع
- **488 حاوية** بطاريـات متطورة يضمها المشـــروع
- **500 ميجاواط** لمدة أربع ساعات سعتها التخزينية

الغاز مصدر منخفض الكربون ويُنوع مزيج الطاقة

يمثل الغاز مصدرًا استراتيجيًا للطاقة في المملكة، ومن المصادر الرئيسة التي تدفع نحو تنويع مزيج الطاقة؛ بهدف تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية، وقد سجلت المملكة اكتشافات جديدة ترفع من قدرتها في إنتاج الغاز، وهو ما يُمثل ترسيخًا لمكانتها العالمية بوصفها مركزًا رئيسًا لإمداد العالم بالطاقة. وفي هذا الإطار؛ تسارعت الجهود الهادفة إلى إزاحة الوقود السائل واستبداله بمصادر طاقة منخفضة الكربون، وساعد في تحقيق ذلك؛ تزايد الإنتاج من الغاز؛ مما سيساهم في تحفيز تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي بشكل ملحوظ. كما واصلت المملكة تعزيز قدراتها الإنتاجية وثرواتها من الغاز، عبر استمرار عمليات الكشف والتنقيب في باطن الأرض؛ حيث أُعلن عن اكتشافات جديدة، تزخر بالغاز المصاحب مع النفط والغاز الطبيعي.

يدعم هذا التوجه المساعي الرامية إلى بناء قطاع طاقة مستدام، وترسيخ ريادة المملكة العالمية بوصفها مصدر آمن وموثوق لإمداد العالم بمصادر الطاقة المختلفة.

ارتفاع الطاقة الإنتاجية للغاز

المنطقة الشرقية والربع الخالي: يمدان العالم بالطاقة

اكتشاف حقليْن ومكمن للزيت غير التقليدي في المنطقة الشرقية

11,437 ألف
برميل يومياً من
الزيت العربي

9.39 ملايين
قدم مكعب قياسي يوميًا
من الغاز المصاحب

اكتشاف حقليْن ومكمنيْن للغاز الطبيعي في الربع الخالي

140
برميل يومياً من
المكثفات

19.5 مليون
قدم مكعب قياسي
يوميًا من الغاز الطبيعي

06

عـــام مليء بالأحـداث والمناسبـات

شهد عام 2024 تسارعًا في الأحداث، والإطلاقات، والفعاليات، والمناسبات، التي امتدت على مدار العام، وهو ما فتح آفاقًا أوسع لتنمية مختلف القطاعات، وإطلاق إمكاناتها؛ بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام. فقد عززت فرص التواصل بين القطاع الخاص، والمستثمرين، ورواد الأعمال، وأسهمت في استقطاب الاستثمارات، والخبراء، والمهتمين، والسياح من مختلف أنحاء العالم.

أبرز الأحداث والإطلاقات

يناير

انطلاق أعمال مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة البيئات التقليدية (IASTE) بالرياض؛ لتسليط الضوء على أهمية الحفاظ على التراث، وتعزيز التفاعل بين التقاليد والحداثة.

مؤتمر الجمعية الدولية لدراسة البيئات التقليدية (IASTE)

يناير

إطلاق ونشر تفاصيل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر بعد اعتماده، والانتهاء من مشروع احتساب أكثر من 100 ألف قائمة مالية للشركات الأجنبية، وتفاصيل بيانات الاستثمارات الأجنبية حسب الدول، والقطاعات والتكتلات الاقتصادية.

إطلاق ونشر تفاصيل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر

يناير

أُقيم مؤتمر التعدين الدولي في نسخته الثالثة بالرياض، بمشاركة أكثر من 14 ألف مشارك من قادة الاستثمار والخبراء من 133 دولة حول العالم.

مؤتمر التعدين الدولي

يناير

إقامة بطولة كأس السوبر الإسباني للمرة الخامسة في المملكة، ويأتي ذلك مُعززا لمكانة المملكة بوصفها مركزًا عالميًا للبطولات الرياضية.

بطولة كأس السوبر الإسباني

يناير

الإعلان عن إطلاق إستاد الأمير محمد بن سلمان بمدينة القدية بتصميم مستقبلي مبتكر وغير مسبوق عالميًا.

إستاد الأمير محمد بن سلمان بمدينة القدية

يناير

انطلاق أعمال منتدى مستقبل العقار 2024 بالرياض، بتوقيع أكثر من 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم، بقيمة إجمالية تتجاوز 100 مليار ﷼.

منتدى مستقبل العقار 2024

يناير

المملكة استضافت بطولة كأس السوبر الإيطالي، وشهدت تتويج فريق إنتر ميلان باللقب.

بطولة كأس السوبر الإيطالي

يناير

"البحر الأحمر" و"أمالا" تعلنان عن روبوت مبتكر لتنظيف الشواطئ بهدف الحفاظ على شواطئ خالية من النفايات.

البحر الأحمر و"أمالا" تعلنان عن روبوت مبتكر لتنظيف الشواطئ

يناير

إقامة سباق فورمولا إي الدرعية 2024، والتي تحتضنها المملكة على حلبة الدرعية التاريخية.

سباق فورمولا إي الدرعية 2024

يناير

المملكة تطلق مبادرة الذكاء الاصطناعي التوليدي للجميع لأعضاء منظمة التعاون الرقمي تحت مظلة مركز "ICAIRE" بالرياض.

مبادرة الذكاء الاصطناعي التوليدي للجميع

فبراير

انطلاق سباق طواف العُلا 2024؛ بهدف تعزيز النشاط البدني، وإتاحة خيارات متنوعة من الفعاليات الرياضية التي تُحسن جودة الحياة.

سباق طواف العُلا 2024

فبراير

انطلاق معرض الدفاع العالمي 2024 في نسخته الثانية، بتوقيع 61 عقد شراء بقيمة 26 مليار ﷼، الأمر الذي يُسهم في توطين الإنفاق العسكري.

معرض الدفاع العالمي 2024

فبراير

الإعلان عن مشروع "زينور" السياحي على خليج العقبة ضمن مشاريع نيوم السياحية، إذ يُعد وجهة للسياحة المستدامة، ويوفر تجربة فائقة الفخامة.

مشروع "زينور" السياحي في نيوم

فبراير

انطلاق "ماراثون الرياض" بمشاركة أكثر من 20 ألف متسابق ومتسابقة من مختلف دول العالم؛ بما يُعزز الرياضة المجتمعية والنشاط البدني.

ماراثون الرياض

فبراير

انطلاق أعمال مؤتمر "الحطام الفضائي" الأول من نوعه في المنطقة، تحت شعار "نحو تأمين مستقبل اقتصاد الفضاء العالمي" في الرياض.

مؤتمر "الحطام الفضائي"

فبراير

وكالة الفضاء السعودية وشركة "NorthStar" يؤسسان علاقة تعاونية لتنمية صناعة الفضاء بالمملكة وتحقيق الاستدامة الفضائية.

تنمية صناعة الفضاء بالمملكة وتحقيق الاستدامة الفضائية

فبراير

انطلاق أعمال أول منتدى عالمي للمدن الذكية بمشاركة 40 دولة في الرياض؛ بما يرسم رؤية حول مستقبل المدن عبر استخدام الحلول الذكية.

المنتدى العالمي للمدن الذكية

فبراير

إقامة منافسات بطولة أرامكو السعودية النسائية الدولية للجولف على ملاعب نادي الرياض للجولف، بمشاركة 120 لاعبة من مختلف دول العالم.

بطولة أرامكو السعودية النسائية الدولية للجولف

فبراير

المملكة تفوز باستضافة الدورة الحادية عشرة للمنتدى العالمي للمياه 2027 في الرياض.

فوز المملكة باستضافة المنتدى العالمي للمياه 2027

فبراير

انطلاق منافسات كأس السعودية 2024 بنسختها الخامسة على ميدان الملك عبدالعزيز بالجنادرية في الرياض.

كأس السعودية 2024

فبراير

الإعلان عن زيادة كبيرة في الاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل "الجافورة" غير التقليدي

زيادة كبيرة في الاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل "الجافورة" غير التقليدي

فبراير

انطلاق فعاليات "منتدى الالتزام البيئي 2024" بالرياض، بمشاركة أكثر من 1,900 شخص من الخبراء والمهتمين من أنحاء العالم.

فعاليات "منتدى الالتزام البيئي 2024"

مارس

مؤتمر "ليب 24" يختتم أعماله باستثمارات وإطلاقات بقيمة 13.4 مليار دولار وبمشاركة دولية واسعة.

مؤتمر "ليب 24"

مارس

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية" في مكة المكرمة، بمشاركة واسعة من ممثلي المذاهب والطوائف الإسلامية.

المؤتمر الدولي "بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية"

إبريل

استضافة بطولة كأس العالم لقفز الحواجز والترويض 2024، للمرة الأولى في الشرق الأوسط، بمشاركة 51 فارسًا وفارسة و 60 جوادًا يمثلون 24 دولة.

بطولة كأس العالم لقفز الحواجز والترويض 2024

إبريل

انطلاق بطولة السعودية المفتوحة للجولف على ملعب نادي الرياض للجولف، بمشاركة 144 لاعبًا يمثلون 33 دولة من مختلف أنحاء العالم.

بطولة السعودية المفتوحة للجولف

إبريل

استضافة الرياض فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي لمناقشة التطورات والتحديات الإنسانية والمناخية والاقتصادية، في خطوة تُعزز دور المملكة في قيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم.

فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي

إبريل

وكالة الفضاء السعودية تنشئ مركزًا عالميًا متخصصًا يُعد الأول من نوعه في مجالات الفضاء بالشراكة مع "المنتدى الاقتصادي العالمي"، بما يدعم نمو مجالات الفضاء الاقتصادية والبحثية والابتكارية.

مركز عالمي متخصص في مجالات الفضاء

مايو

المنتخب السعودي للهجن يُتوج بلقب بطولة العالم الأولى للقدرة الدولية للهجن للرجال والسيدات وذلك على أرض ميدان العُلا للهجن.

بطولة العالم الأولى للقدرة الدولية للهجن للرجال والسيدات

مايو

انطلاق أعمال وفعاليات المؤتمر السعودي الدولي للسلامة والصحة المهنية المقام بالرياض، حيث حظي بمتابعة أكثر من 100 ألف مهتم عبر البث المباشر، وبحضور تجاوز 8 آلاف زائر من مختلف أنحاء العالم.

المؤتمر السعودي الدولي للسلامة والصحة المهنية

مايو

إطلاق منتزه "أكواريبيا"، أول منتزه ترفيهي مائي من نوعه داخل المملكة والأكبر في المنطقة، بما يُجسد تنمية القطاع الترفيهي وتطويره بخيارات عالمية المستوى.

إطلاق "أكواريبيا"

مايو

أُقيم معرض الشرق الأوسط للدواجن، بمشاركة ما يزيد عن 100 خبير عالمي ونحو 300 شركة، من 40 دولة حول العالم؛ بهدف دعم نمو صناعة الدواجن، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة.

معرض الشرق الأوسط للدواجن

مايو

المملكة فازت برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" حتى عام 2025 للمرة الثالثة على التوالي، بما يُعزز دورها الريادي على المستوى الدولي.

الفوز برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو"

مايو

المملكة فازت باستضافة منتدى "الأونكتاد" العالمي لسلاسل التوريد لعام 2026؛ مما يعزز دورها الريادي بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا، ومحورًا دوليًا لربط القارات الثلاث.

الفوز باستضافة منتدى "الأونكتاد" العالمي لسلاسل التوريد لعام 2026

يونيو

المملكة تسلمت رسميًا علم استضافة أولمبياد الفيزياء الآسيوي 2025، الذي يُعَدُّ أحد أكبر الفعاليات العلمية في آسيا؛ مما يُؤكد على اهتمام المملكة بالمواهب الوطنية وتمكينها من المنافسة عالميًا.

استضافة أولمبياد الفيزياء الآسيوي 2025

يونيو

البعثة الدائمة للمملكة في جنيف؛ تحتفل بالسنة الدولية للإبل 2024 وتفتتح معرض "موكب الهجن أبطال الصحاري والمرتفعات: تغذية للناس والثقافات"؛ بما يعكس تعزيز ونشر الموروث الثقافي للمملكة.

السنة الدولية للإبل 2024

يوليو

المملكة فازت بالإجماع برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني، وهو ما يُمثل تجسيدًا لقيادتها تطوير القطاع وتنميته على المستوى الدولي والإقليمي.

الفوز برئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للطيران المدني

يوليو

اللجنة الأولمبية الدولية تعلن عقد شراكة مع اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية لمدة 12 عامًا لتنظيم دورة الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية، وهو ما يُجسد الأهداف الوطنية بأن تكون المملكة مركزًا للرياضات والألعاب الإلكترونية.

تنظيم دورة الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية

يوليو

المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، توقعان اتفاقية تعاون استراتيجي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية؛ بما يعكس التزام المملكة بتمكين الابتكار لبناء قطاع فضاء منافس.

اتفاقية تعاون إستراتيجي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية

أغسطس

إصدار التعديلات الجديدة لنظام العمل بعد موافقة مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى تحسين سوق العمل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، بالإضافة إلى تطوير الكوادر البشرية، وزيادة فرص العمل للمواطنين.

إصدار التعديلات الجديدة لنظام العمل بعد موافقة مجلس الوزراء

أغسطس

رعى سمو ولي العهد ختام فعاليات كأس العالم للرياضات الإلكترونية، وتوج فريق فالكونز السعودي باللقب، وذلك في تجسيد لحرص القيادة في استثمار طاقات الشباب، ودعم نمو قطاع الرياضات والألعاب الإلكترونية.

كأس العالم للرياضات الإلكترونية

سبتمبر

إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة، التي تُركز على خدمة إنشاء المدفوعات؛ بهدف تعزيز منظومة التقنية المالية في المملكة، بتحسين تجربة المستفيد، ورفع كفاءة التعاملات، بالإضافة إلى التوسع في تقديم منتجات وحلول جديدة.

إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة

سبتمبر

أُقيمت النسخة السابعة من منتدى الأسرة 2024، بمتابعة أكثر من 61 ألف متابع، وبحضور 1,200 زائر للمعرض المصاحب الذي شهد 350 جلسة إرشاد أسري مجانية، بمشاركة 18 جهة مرخصة ومتخصصة في الإرشاد الأسري. وتأتي إقامة المنتدى في إطار تعزيز تماسك الأسرة واستقرارها.

منتدى الأسرة 2024

سبتمبر

تدشين استراتيجية الإرشاد الأسري، التي تسعى إلى مساعدة الأسر على مواجهة التحديات وتقوية التماسك الأسري، عبر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية؛ بما يُسهم في تعزيز دور الأسرة في بناء مجتمع حيوي، وتحقيق المستهدفات الوطنية للتنمية الشاملة.

استراتيجية الإرشاد الأسري

سبتمبر

أُقيمت النسخة الأولى من مؤتمر التقنية المالية "فتنك 24" بحضور أكثر من 37 ألف زائر، وتبرز أهمية المؤتمر بكونه يجمع صناع السياسات، والخبراء، والمستثمرين، والمواهب الدولية في القطاع؛ بما يُرسخ مكانة المملكة كمركز رائد للتقنية المالية.

مؤتمر التقنية المالية "فتنك 24"

سبتمبر

تسلمت المملكة علم استضافة دورة الألعاب الآسيوية للصالات المغلقة والفنون القتالية السابعة التي تستضيفها الرياض عام 2025 للمرة الأولى في تاريخها؛ بما يُعزز مكانتها الرياضية بوصفها حاضنة لمختلف أنواع الرياضات.

استضافة دورة الألعاب الآسيوية للصالات المغلقة والفنون القتالية عام 2025

سبتمبر

المملكة تفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026، ويُمثل ذلك تعزيزًا لمكانة المملكة الدولية على المستوى الإحصائي، ونافذة لتبادل الخبرات والمعارف.

الفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026

سبتمبر

المملكة تستضيف بطولة العالم للقدرة والتحمل 2026، في خطوة تؤكد ازدهار القطاع الرياضي.

الفوز باستضافة بطولة العالم للقدرة والتحمل 2026

سبتمبر

إقامة القمة العالمية للذكاء الاصطناعي في نسختها الثالثة بالرياض، بمشاركة أكثر من 456 متحدثًا وحضور شخصيات دولية من 100 دولة، في بادرة تُعزز نمو القطاع، ومساهمته في خدمة البشرية.

القمة العالمية للذكاء الاصطناعي

أكتوبر

افتتاح موسم الرياض بـ "المملكة أرينا"، وتتويج الملاكم أرتور بيتربيف ببطولة العالم في الوزن الخفيف الثقيل. ويأتي الموسم مُعززًا لقطاع الترفيه، ومُساهمًا في استقطاب السياح من حول العالم.

موسم الرياض 2025

أكتوبر

إصدار مبادئ "الالتزام" و "المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري؛ بما يُعزز الإطار التنظيمي، ويُطور الجهود الرقابية والإشرافية؛ لتكون أكثر كفاءة.

إصدار مبادئ "الالتزام" و "المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري

أكتوبر

تدشين برامج توطين المعرفة والطائرات وتقنيات الاستمطار الحديثة؛ بهدف خفض التكلفة التشغيلية بامتلاك أسطول طائرات هي الأحدث من نوعها، وتعيين كوادر بشرية وطنية بعدد 11 طيارًا حصلوا على التدريب والتأهيل المتخصص في هذا المجال.

تدشين برامج توطين المعرفة والطائرات وتقنيات الاستمطار الحديثة

أكتوبر

انطلاق ملتقى الصحة العالمي بحجم صفقات واستثمارات تجاوز 50 مليار ﷼، وبحضور تجاوز 105 آلاف زائر، ويهدف إلى استقطاب الاستثمارات وتنمية القطاع الصحي في المملكة، وتعزيز متانته.

ملتقى الصحة العالمي

أكتوبر

تدشين مقر الأكاديمية الوطنية للسيارات في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والبدء في البرامج التدريبية بدبلوم في تقنية صناعة السيارات الكهربائية، بالتعاون مع شركتي "لوسيد"، و"سير".

تدشين مقر الأكاديمية الوطنية للسيارات

أكتوبر

الإعلان عن افتتاح منتجع "شيبارة" الفاخر؛ ليكون رابع منتجعات شركة البحر الأحمر الدولية في وجهة "البحر الأحمر"، الذي يوفر تجربة فريدة تجمع الفخامة والاستدامة والابتكار، ويُمكّن زواره من اكتشاف طبيعة بحرية غنية بالتنوع الأحيائي.

افتتاح جزيرة شيبارة

أكتوبر

انطلاق أعمال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في نسختها الثامنة بالرياض، تحت شعار "أفق لا متناهٍ. الاستثمار اليوم لصياغة الغد"، بحضور ومشاركة قادة الدول وكبار المستثمرين والمبتكرين.

مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار

نوفمبر

"نيوم" تعلن عن تعيين ثلاث شركاء عالميين لإنجاز المرحلة الأولى من "ذا لاين"؛ بما يُمثل التقدم الذي تُحققه الأعمال في المشروع.

الإعلان عن تعيين ثلاث شركاء لإنجاز المرحلة الأولى من ذا لاين

نوفمبر

المملكة توقع برنامجًا تنفيذيًا للتعاون في مجال تطوير ونقل الطاقة المتجددة، ضمن فعاليات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP29)؛ في إطار رؤيتها في تعزيز الاستدامة البيئية.

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP29)

نوفمبر

المملكة تسلمت رسميًا استضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي السادس للبيانات 2026 في الرياض، تجسيدًا لدورها الريادي في المجال الإحصائي.

الفوز باستضافة منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات 2026

نوفمبر

إقامة المعرض السعودي الدولي للمنتجات العضوية "بيوفاخ السعودية 2024" في نسخته الثالثة، الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار في مجال الزراعة العضوية؛ بما يدعم التوجه نحو تعزيز نمط الحياة الصحي، ويزيد من تنافسية المنتجات السعودية العضوية.

إقامة المعرض السعودي الدولي للمنتجات العضوية "بيوفاخ السعودية 2024"

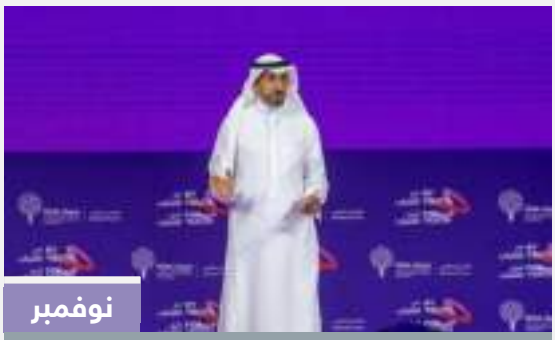

نوفمبر

انطلاق منتدى مسك العالمي 2024 بمدينة محمد بن سلمان غير الربحية، بحضور أكثر من 27 ألف مستفيد، 16 ألف منهم حضروا المنتدى افتراضيًا، وذلك من 82 دولة من أنحاء العالم، مُجسدًا الجهود في تمكين الشباب السعودي ومد الجسور مع العالم.

منتدى مسك العالمي 2024

نوفمبر

المملكة العربية السعودية تتسلّم علم الاتحاد الدولي لرياضة الإطفاء والإنقاذ لاستضافة البطولة المقبلة.

الفوز باستضافة بطولة الاتحاد الدولي لرياضة الإطفاء والإنقاذ 2025

نوفمبر

إقامة المؤتمر الدولي للتوائم الملتصقة في الرياض؛ لتسليط الضوء على حالات التوائم الملتصقة النادرة، ومشاركة قصص انفصالهم ومراحل علاجهم الناجحة؛ إذ تُعد المملكة رائدة عالميًا في هذه المجال.

المؤتمر الدولي للتوائم الملتصقة في الرياض

نوفمبر

إقامة المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للاستثمار في الرياض؛ ويُبرز الحدث مكانة المملكة بوصفها وجهة رئيسة جاذبة للمستثمرين والاستثمارات.

المؤتمر السنوي العالمي الثامن والعشرين للاستثمار

نوفمبر

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ أيده الله، افتتح مشروع قطار الرياض، الذي يُعد العمود الفقري لـ "شبكة النقل العام بمدينة الرياض"؛ ويُظهر المشروع التطور الذي وصلت إليه المملكة ومدينة الرياض في البنية التحتية.

مشروع قطار الرياض

ديسمبر

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم (ICLC6) بالجبيل الصناعية؛ حيث هدف إلى تجسيد التزام المملكة والمجتمع الدولي، بتعزيز التعليم بصفته ركيزة أساسية لمواجهة تحديات العصر.

المؤتمر الدولي السادس لمدن التعلم (ICLC6)

ديسمبر

تخريج أكثر من 13 ألف خريج وخريجة من برامج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، التي بلغ حجم بنيتها التحتية أكثر من 170 برنامجًا تدريبيًا، توزع على 700 مقر تدريبي معتمد، كما شهدت المقاعد زيادة نسبتها 122% مقارنة بعام 2016.

تخريج أكثر من 13 ألف خريج وخريجة من برامج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

هيئة التأمين
Insurance Authority
IA

ديسمبر

الإعلان عن أتمتة ثلاث خدمات خاصة بتأمين المركبات، وهي المعاينة عن بعد، ورفع المطالبات بدون متطلبات، والتحقق من أرقام الحسابات البنكية (IBAN)؛ بهدف تسهيل تجربة المستفيدين، عبر متابعة الحوادث المرورية رقميًا.

أتمتة ثلاث خدمات خاصة بتأمين المركبات

ديسمبر

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر، التي تهدف إلى حماية النظام البيئي للبحر الأحمر، وتعزيز التعاون لاستدامته، وتمكين المجتمع، ودعم التحول إلى اقتصاد أزرق مستدام، يُساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي.

الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر

ديسمبر

الإعلان عن إطلاق شركة إدارة الفنادق (أديرا)، التي تُعنى بإدارة وتشغيل الفنادق؛ لتكون شركة وطنية رائدة تقود قطاع الضيافة في المملكة بالمزج بين أعلى المعايير العالمية والأصالة السعودية، مع بناء قدرات وطنية، وتطوير علامات ضيافة سعودية جديدة.

إطلاق شركة إدارة الفنادق (أديرا)

ديسمبر

اعتماد الهيئة السعودية للملكية الفكرية كمكتب بحث واستقبال طلبات تسجيل ملكية فكرية دولية، من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بعد استيفاء المتطلبات اللازمة؛ بما يُجسد التزام المملكة بتعزيز الابتكار وحماية حقوق المخترعين.

اعتماد الهيئة السعودية للملكية الفكرية كمكتب بحث واستقبال طلبات تسجيل ملكية فكرية دولية من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ديسمبر

إطلاق مبادرة شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وبدعم 150 مليون دولار؛ بما يُبرز دور المملكة الريادي في تعزيز الحفاظ على البيئة، ومكافحة التصحر.

مبادرة شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف

ديسمبر

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - أيده الله - افتتح في مدينة الرياض قمة المياه الواحدة؛ بهدف مواجهة تحديات القطاع وبحث الحلول.

قمة المياه الواحدة

ديسمبر

الإعلان عن إطلاق خدمة الدفع "Samsung Pay"، وذلك عبر نظام المدفوعات الوطني "مدى"، ويأتي هذا في إطار تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية في المملكة، وتقديم تجربة دفع متطورة وآمنة للمستخدمين.

الإعلان عن إطلاق خدمة الدفع "Samsung Pay"

ديسمبر

"كروز السعودية" استقبلت سفينتها السياحية الأولى "أوريا كروز"، في ميناء جدة الإسلامي؛ لتشكل أول خط عربي للرحلات البحرية السياحية، وهو ما يُعزز الخيارات السياحية ونمو القطاع في المملكة.

كروز السعودية

ديسمبر

إقامة المنتدى الدولي لتقنيات التشجير 2024 بالرياض، وهو يُعد داعمًا للوصول إلى مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، وتنمية الغطاء النباتي.

المنتدى الدولي لتقنيات التشجير 2024

ديسمبر

فازت المملكة باستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها IDRA لعام 2026؛ وهو ما يُدلل على ريادتها في إدارة الموارد المائية بكفاءة.

الفوز باستضافة المؤتمر العالمي لتحلية المياه وإعادة استخدامها IDRA لعام 2026

ديسمبر

إنشاء مركز دولي لأبحاث المياه بالشراكة بين وزارة البيئة و "كاوست"، الذي يكشف عن دور المملكة الدولي في قيادة البحث والابتكار بهدف استدامة موارد المياه.

إنشاء مركز دولي لأبحاث المياه

ديسمبر

الإعلان عن فوز المملكة بحق استضافة كأس العالم FIFA™ 2034، وحصول ملفها على التقييم الفني الأعلى في التاريخ، وهو ما يأتي تجسيدًا لقدرة المملكة على استضافة أكبر الفعاليات العالمية، بوصفها مركزًا عالميًا للرياضة.

الفوز باستضافة كأس العالم FIFA™ 2034

ديسمبر

الإعلان عن إنتاج 11 عملاً لعام 2025 خلال فعاليات ملتقى صناع التأثير، ضمن مبادرة "إنتاج مكتبة مرئية ضخمة"؛ بما يُنمي التعاون المحلي والدولي؛ لتحسين جودة المحتوى، وفتح أسواق جديدة، بجانب تعزيز الهوية الوطنية.

الإعلان عن إنتاج 11 عملاً خلال فعاليات ملتقى صناع التأثير

ديسمبر

أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن اكتمال الاستحواذ على حصة تقارب 15% من مطار هيثرو، بما يُحقق أهدافه في الاستثمار في قطاعات استراتيجية ضمن أسواق دولية رائدة.

صندوق الاستثمارات العامة يعلن اكتمال الاستحواذ على حصة من مطار هيثرو

ديسمبر

بناء على اقتراح المملكة؛ دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" تُقرر إعادة صياغة اتفاقية إنشائها وتطوير أعمالها وتغيير اسمها إلى "المنظمة العربية للطاقة (AEO)".

إعادة صياغة اتفاقية إنشاء "أوابك" وتطوير أعمالها

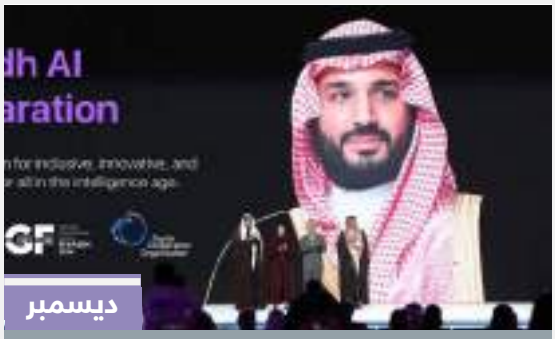

ديسمبر

أطلقت المملكة "إعلان الرياض" لذكاء اصطناعي شمولي ومبتكر ومؤثر لخير البشرية وذلك في مستهل أعمال الدورة الـ 19 من منتدى حوكمة الإنترنت (الرياض 2024).

منتدى حوكمة الإنترنت 2024

ديسمبر

مؤتمر سلاسل الإمداد 2024 يختتم فعالياته بالرياض بمشاركة منظمات عالمية ومحلية وبتوقيع 91 اتفاقية بقيمة 8,3 مليارات ﷼.

مؤتمر سلاسل الإمداد 2024

ديسمبر

إقامة ملتقى "صُنّاع التأثير ImpaQ" في الدرعية، بمشاركة أكثر من 1500 مؤثر ومتخصص، من جميع أنحاء العالم، وحضور أكثر من 30 ألف زائر؛ بما يُمثل منصة عالمية لدعم صناعة المحتوى المحلي والعالمي.

ملتقى "صُنّاع التأثير ImpaQ"

ديسمبر

تطوير وإطلاق منصة "صناعي"، التي تأتي لتكون نافذة موحدة؛ لتقديم كافة الخدمات الصناعية للمستثمرين بشكل إلكتروني؛ بما يُسهل الإجراءات، ويوفر وقت وجهد المستثمرين.

تطوير وإطلاق منصة صناعي

ديسمبر

اعتماد المخطط العام للمنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان، وهو ما يُعد خطوة نحو تعزيز مكانة المملكة اللوجستية.

اعتماد المخطط العام للمنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة لمطار الملك سلمان

ديسمبر

إنشاء مركز وطني للمراقبة والتحكم الأمني لحركة الشحن الجوي في المملكة، مُجهز ببنية تحتية تقنية مرتبطة بالجهات ذات العلاقة؛ لدعم مراقبة الحركة الأمنية، واتخاذ القرارات اللازمة.

إنشاء مركز وطني للمراقبة والتحكم الأمني لحركة الشحن الجوي في المملكة

ديسمبر

إطلاق 21 برنامجًا جامعيًا قصيرًا؛ لتعزيز المهارات الأكاديمية والتطبيقية للطلاب والخريجين، والمساهمة.

إطلاق 21 برنامجًا جامعيًا قصيرًا لتعزيز المهارات الأكاديمية والتطبيقية

ديسمبر

موافقة مجلس الوزراء على الاستراتيجية التحولية لمعهد الإدارة العامة، والتي تُجسد اهتمام القيادة -حفظها الله- بتنمية رأس المال البشري، وبناء منظومة ترفع جودة الخدمات التدريبية والاستشارية، بجانب تطوير القيادات الإدارية.

الاستراتيجية التحولية لمعهد الإدارة العامة

الملحقـــات

برامـــــج تحقيق الرؤية

برنامج تطويـــر القطـاع المالي

يهـدف البرنامـج إلـى خلـق قطـاع مالـي مزدهـر، يحفّـز علـى التمويـل والاسـتثمار والادخـار، ويوفـر للمواطن والمقيم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمـات الماليـة المتقدمـة، بمـا لا يتعـارض مـع الأهـداف الاسـتراتيجية للحفـاظ علـى اسـتقرار ومتانـة القطـاع المالـي فـي المملكـة.

برنامج التخصيص

يسعى البرنامج إلى تمكين القطاع الخاص محليًا من تقديم الخدمات، وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يُحسّن من جودة وكفاءة الخدمات، ويُحقق التنوع الاقتصادي ويزيد من التنافسية.

برنامج تحـــول القطاع الصحي

يهدف البرنامج إلى تمكين التحول الشامل في القطاع الصحي بالمملكة، وإعادة هيكلته؛ ليكون نظامًا صحيًا شاملاً وفعالاً ومتكاملاً ورائدًا عالميًا، يقوم على صحة الفرد والمجتمع، بالتركيز على الوقاية قبل العلاج، والحفاظ على صحة الإنسان؛ لبناء مجتمع حيوي، ينعم أفراده بحياة صحية وعامرة.

برنامج الإسكان

يتجاوز دور البرنامج مساعدة أكبر عدد من الأسر السعودية في جميع مدن ومحافظات المملكة على تملك منازلهم، إلى تحسين كفاءة وجودة منتجات قطاع الإسكان، وتقديم حلول سكنية وتمويلية للأسر السعودية؛ للحصول على المسكن المناسب، وضمان استفادتهم من التمويل المالي للسكن، عبر إجراءات سهلة وميسّرة.

برنامج تنميـــة القدرات البشرية

يعمل البرنامج على تطوير قدرات المواطنين، من خلال تعزيز وترسيخ القيم، وتطوير المهارات وتنمية المعارف، التي يتطلّبها سوق العمل الحالي والمستقبلي محليًا وعالميًا.

برنامج تطوير الصناعة الوطنيـة والخدمـات اللوجستيـــــة

يُركز البرنامج على 4 قطاعات رئيسة، هي التعدين، والطاقة، والصناعة، والخدمات اللوجستية، وترتبط هذه القطاعات بمحوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة؛ إذ يعمل البرنامج على تنميتها وتطويرها؛ من أجل تحقيق التميز والريادة، وبناء اقتصاد سعودي متنوع ومستدام، وخلق بيئة استثنائية جاذبة.

برنامج التحول الوطنـــــي

يؤدي البرنامج دورًا محوريًا في تحول المملكة العربية السعودية وترسيخ دورها القيادي، من خلال تمكين القطاع الخاص، وتحقيق التميز الحكومي، وحماية الموارد الطبيعية والحيوية. ويشمل نطاق العمل القطاعين العام والخاص، إلى جانب المنظمات غير الربحية؛ بهدف تطوير البنى الأساسية، ودفع عجلة التحول في المملكة.

برنامج خدمـــة ضيوف الرحمن

يُكمل البرنامج مسيرة المملكة في التفاني لخدمة الحرمين الشريفين، وزوارهما من ضيوف الرحمن؛ إذ يُمثل ذلك قيمة راسخة لم تتغير طوال التحولات الكبيرة التي شهدتها المملكة في العقود الماضية، عبر تقديم تجربة إيمانية وثقافية ثرية، لكل القادمين لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة، وزيارة مدينة الحبيب محمد ﷺ.

برنامج صنـــــدوق الاستثمارات العامة

يُرسخ البرنامج بخطى واثقة وثابتة مكانة صندوق الاستثمارات العامة، في رسم ملامح الاقتصاد العالمي؛ لتكتسب المملكة سمعة عالمية وريادة دولية كبيرة بوصفها قوة استثمارية؛ مما يدفع بالقطاع الخاص نحو مزيد من الازدهار والتطور.

برنامج جودة الحيـــــاة

يدفع البرنامج بالجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في تحقيق التحول الشامل، وفتح أبواب المملكة أمام العالم. كما يسعى إلى توفير تجارب غنية في مجالات الثقافة والترفيه والرياضة والسياحة، بالإضافة إلى كونه يُتيح فرصًا تسهم في بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، من خلال بناء مدن متكاملة ومستدامة.

برنامج الاستدامة المـــــالية

أطلق البرنامج في عام 2016 تحت مسمى برنامج التوازن المالي، حيث أسس قاعدة قوية لنظام مالي متين وقابل للتكيف، وساهم في تحسين التخطيط المالي وتعزيز الشفافية، ووضع سياسات تدعم تحقيق ميزانية أكثر توازنًا واستدامة ومع مرور الوقت، توسع دوره ليشمل تعزيز الانضباط المالي وضمان قدرة المالية العامة؛ ليصبح أول برنامج من برامج تحقيق الرؤية يستكمل تنفيذ خطته.

الاستراتيجيات الوطنيـــــــــــة

الاستراتيجية المتكاملة للتعدين والصناعات المعدنية

تأتي الاستراتيجية امتدادًا لرؤية السعودية 2030 التي استشرفت فرص المستقبل، هادفة إلى الاستثمار الأمثل للثروات المعدنية الهائلة، وترسيخ مكانة قطاع التعدين كركيزة ثالثة للتنمية الصناعية الوطنية، إلى جانب قطاعي النفط والبتروكيماويات؛ إذ تتمحور حول إجراء المسوح الجيولوجية، واكتشاف الفرص الواعدة، وتقديم الحوافز التي تستقطب المستثمرين المحليين والدوليين.

كما تُولي الاستراتيجية اهتمامًا خاصًا بتطوير سلاسل إمداد التعدين؛ لضمان أن تكون الموارد المعدنية السعودية رافدًا للصناعات المحلية، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية.

الأهداف الاستراتيجية

- تسريع عمليات الاستكشاف والتنقيب
- تعزيز الجدوى الاقتصادية للمشاريع
- تشجيع الاستثمار والملكية
- تعزيز المنافع الاجتماعية
- رفع مساهمة القطاع لإيرادات الدولة

الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري

تُعد الاستراتيجية خارطة طريق، تهدف إلى تطوير قطاع عقاري حديث ومستدام، قادر على التكيف مع التغيرات والتحديات المتسارعة، وبما يُعزز من قدرته على النمو، في ظل ازدياد الطلب على المشاريع السكنية والتجارية، في مختلف مدن المملكة. كما تسعى إلى تنظيم السوق العقاري، من خلال تحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتوفير بيانات دقيقة، ترفع من كفاءة السوق وجاذبيته للمستثمرين، بتحفيز الابتكار، واعتماد التقنيات الحديثة في البناء والتصميم؛ مما يسهم في تمكين القطاع الخاص، ويوفر له فرص الاستثمار العقاري؛ ليكون ذلك دافعًا نحو توفير منتجات عقارية عالية الجودة، واستحداث المزيد من الوظائف.

الأهداف الاستراتيجية

- بناء قطاع عقاري منظم
- تمكين واستدامة القطاع العقاري
- سوق حيوي وجاذب ويمنح الثقة للمشاركين
- تقديم خدمات مبتكرة بين الشركاء

استراتيجية سوق العمل

تهدف الاستراتيجية إلى توفير بيئة عمل جاذبة للمواهب والقدرات المحلية والعالمية، إلى جانب توفير فرص عمل مُنتجة وحياة كريمة للمواطنين؛ بما يُعزز من تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 في خلق اقتصاد مزدهر ومتنوع.

الأهداف الاستراتيجية

- تخفيض البطالة
- زيادة الإنتاجية
- زيادة المشاركة
- زيادة كفاءة السوق

الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية

تنطلق الاستراتيجية من موقع المملكة الاستراتيجي الذي يمر بأهم المعابر المائية، ويربط بين القارات الثلاث؛ لتعمل على تعظيم الاستفادة من ذلك، عبر تطوير بنية تحتية متقدمة، وتحسين كفاءة العمليات اللوجستية، وجذب الاستثمارات، وتمكين القطاع الخاص؛ مما يزيد من مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويُرسخ من مكانة المملكة بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي
- تحسين جودة الحياة في المدن السعودية
- المساهمة في تحقيق توازن الميزانية العامة
- تحسين أداء الجهاز الحكومي

استراتيجية تطوير منطقة عسير

تأتي الغاية من هذه الاستراتيجية، أن تكون منطقة عسير وجهة سياحية عالمية طوال العام؛ بما يدفع عجلة التنمية اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب تمكين المنطقة بأن تكون نموذجًا للنمو يُلهم الجميع، عبر البناء على مكامن قوتها، والمتمثلة في الانسجام ما بين الأصالة والحداثة.

الأهداف الاستراتيجية

- تنمية اقتصاد المنطقة ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
- المحافظة على تراث وثقافة المنطقة
- بناء مجتمع مترابط يسير بثبات نحو مستقبل مزدهر
- تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على طبيعة المنطقة

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تعتمد الاستراتيجية في بنائها على مواطن القوة للمملكة، عبر التركيز على القطاعات ذات الأولوية الوطنية، وتهدف من ذلك إلى تعزيز جاذبية المملكة في استقطاب الاستثمارات وزيادة حجمها، وهو ما يُعظم دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي.

الأهداف الاستراتيجية

- توفير فرص استثمارية متنوعة وقوية
- زيادة مساهمة فئات المستثمرين
- بناء بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية للمستثمر المحلي والأجنبي
- إزالة العوائق المالية للاستثمار

استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث

تعكس الاستراتيجية التزام المملكة بتطوير الكفاءات الوطنية، عبر ابتعاثهم إلى أفضل الجامعات والمؤسسات التعليمية على مستوى العالم، بما يُعزز تنافسية أبناء وبنات الوطن، بتمكينهم من اكتساب المعرفة، والمهارات المطلوبة التي تتواكب مع احتياجات سوق العمل. وتُحقق الاستراتيجية ذلك، من خلال التركيز على أربع مسارات رئيسة، تشمل ابتعاث الطلاب إلى أفضل 30 مؤسسة تعليمية في مختلف التخصصات، ودعم طلاب الدراسات العليا في مجالات البحث والابتكار.

الأهداف الاستراتيجية

- رفع جاهزية المتقدمين لبرنامج الابتعاث
- استقطاب الطلاب المميزين والموهوبين وإرشادهم
- ضمان مواءمة مجالات الابتعاث مع سوق العمل
- تعزيز الشراكات مع مؤسسات دول الابتعاث
- رفع مستوى التحصيل العلمي والمهني للمبتعثين
- رفع جودة الخدمات المقدمة للطلاب المبتعثين

استراتيجية التقنية المالية

تأتي هذه الاستراتيجية كركيزة أساسية لابتكارات قادرة على توظيف التقنية في القطاع المالي، والتي ينبثق عنها نماذج أعمال وتطبيقات وحلول جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية، على صعيد الأفراد والأعمال.

الأهداف الاستراتيجية

- أن تُصبح المملكة من الدول الرائدة في التقنية المالية
- تمكين منظومة مالية تقوم على الرقمنة
- تعزيز الابتكار في مجال التقنيات المالية

الاستراتيجية الوطنية لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية

تعد استراتيجية قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، استثمارًا متكاملاً لتطوير كامل سلسلة القيمة لقطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، واستغلال طاقات الشباب؛ بما يعود إيجابًا على الاقتصاد والمجتمع، بتوليد الوظائف والفرص الاستثمارية.

الأهداف الاستراتيجية

- تطوير التقنيات والأجهزة بما يشمل ملحقاتها
- إنتاج الألعاب وتوزيعها
- تطوير بيئة الرياضات الإلكترونية
- استغلال الملكية الفكرية في حقوق النقل

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

جاءت الاستراتيجية بهدف قيادة تطوير القطاعات الصناعية في المملكة؛ لتكون متماشية مع التوجهات والتطورات العالمية، بالإضافة إلى دعم تحقيق المستهدفات الوطنية؛ بما يجعله دعامة رئيسة في بناء اقتصاد مزدهر.

الأهداف الاستراتيجية

- بناء اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع التغيرات
- تقوية جاذبية القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات
- تنمية الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
- زيادة حجم الصادرات غير النفطية

الاستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية

تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز مكانة المملكة في قطاع التقنية الحيوية، عبر التركيز على تحسين الصحة الوطنية، ورفع مستوى جودة الحياة، بالإضافة إلى حماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، كما أنّها تستهدف توطين الصناعات الواعدة المرتبطة بالقطاع، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الناتجة عنها.

الأهداف الاستراتيجية

- أن تُصبح المملكة رائدة إقليميًا وعالميًا في القطاع
- خلق أثر إيجابي مستدام اقتصاديًا واجتماعيًا
- المساهمة في رفع مستوى جودة الحياة
- توطين صناعات التقنية الحيوية
- المساهمة في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي

الاستراتيجية الوطنية لاستدامة البحر الأحمر

تُعنى هذه الاستراتيجية، بحماية النظام البيئي في البحر الأحمر، ودعم أطر التعاون لاستدامته، إلى جانب تمكين المجتمع، وتعزيز التحول إلى الاقتصاد الأزرق المستدام؛ مما يسهم في التنوع الاقتصادي، وتحقيق الأولويات الوطنية المتعلقة بقطاع البحث والتطوير والابتكار، ومن بينها استدامة البيئة والاحتياجات الأساسية.

الأهداف الاستراتيجية

- تحقيق الاستدامة البيئية
- تعزيز النمو الاقتصادي
- تعزيز التنمية الاجتماعية
- تحقيق السلامة والأمن
- تحقيق الحوكمة والتعاون

الاستراتيجية التحولية لمعهد الإدارة العامة

تهدف استراتيجية التحولية لمعهد الإدارة العامة إلى تعزيز قدرات المعهد في تطوير القيادات الحكومية والإدارية وتوفير التدريب الذي يلبي احتياجات القطاع العام بشكل فعال. المعهد يسعى لتحقيق التميز في تقديم البرامج التدريبية التي تدعم التحول الرقمي، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الابتكار في المؤسسات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية

- تقديم تدريب عالي الجودة لموظفي القطاع الحكومي
- دعم القيادات الإدارية ليتمكنوا من إحداث التغيير
- تقديم استشارات ودراسات تطبيقية ذات أثر عالي على أداء المنظمات
- تقديم خدمات مكملة لأنشطة المعهد بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية
- بناء منظومة متكاملة للقيادات الإدارية من خلال أكاديمية تطوير القيادات
- رفع جودة التدريب والقدرة الاستيعابية
- التركيز على نطاق الخدمات الاستشارية ذات القيمة المضافة
- قياس أثر التدريب ورفع العائد على التدريب

vision2030.gov.sa